الأمم المتحدة S/2020/1119

مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يسرني أن أحيل طيه تقييمي الرئيس (انظر المرفق الأول) والمدعي العام (انظر المرفق الثاني) للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عملا بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010).

وأرجو ممتنا إحالة هذه الرسالة ومرفقيها إلى مجلس الأمن.

(توقيع) كارمل **أغيوس**
الرئيس

301220 281220 20-15478 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم والتقرير المرحلي لرئيس الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين القاضي كارمل أغيوس للفترة من 17 أيار/مايو 2020 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – هيكل الآلية وتنظيمها 5

ألف – الأجهزة والمسؤولون الرئيسيون 5

باء – الرئيس 6

جيم – القضاة 7

دال – الفرعان 8

هاء – الميزانية والموظفون والإدارة 10

واو – الإطار القانوني والتنظيمي 13

ثالثا – الأنشطة القضائية 14

رابعا – الدعم المقدم من قلم الآلية إلى الأنشطة القضائية 22

خامسا – الضحايا والشهود 24

سادسا – الهاربون من العدالة والاستعداد للمحاكمة الابتدائية والاستئناف 25

سابعا – مرافق الاحتجاز 26

ثامناً – تنفيذ الأحكام 28

تاسعاً – نقل الأشخاص المبرئين والمفرج عنهم 30

عاشراً – تعاون الدول 31

حادي عشر – تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية 32

ثاني عشر – القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية 33

ثالث عشر – المحفوظات والسجلات 34

رابع عشر – العلاقات الخارجية 35

خامس عشر – تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية 36

سادس عشر – خاتمة 38

1 - يُقدّم هذا التقرير، وهو السابع عشر في سلسلة من التقارير، عملا بقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، الذي أنشأ به المجلس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وطلب في الفقرة 16 من ذلك القرار إلى كل من رئيس الآلية والمدعي العام فيها أن يقدما إلى المجلس تقريرا كل ستة أشهر عن التقدم المحرز في أعمال الآلية[1]. ويرد شرط الإبلاغ نفسه في المادة 32 من النظام الأساسي للآلية الدولية (القرار 1966 (2010)، المرفق الأول). والمعلومات الواردة في هذا التقرير مدرجة عملا بالفقرة 10 من قرار المجلس 2529 (2020)، التي تعكس المتطلبات المماثلة الواردة في القرارين 2256 (2015) و 2422 (2018).

أولا - مقدمة

2 - أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من أجل تنفيذ عدد من المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللتين أغلقتا في عامي 2015 و 2017 على التوالي. وبدأ فرع الآلية الدولية في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، عمله في 1 تموز/يوليه 2012، حيث تولى المهام التي أحيلت إليه من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بينما بدأ فرعها في لاهاي، في هولندا، عمله في 1 تموز/يوليه 2013، حيث تولى المهام التي أُحيلت إليه من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والآلية الدولية مؤسسة قائمة بذاتها منذ 1 كانون الثاني/يناير 2018.

3 - وتلاحظ الآلية أن 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها بموجب قرار مجلس الأمن 1966 (2010). ومن خلال ذلك القرار، أنشأ المجلس مؤسسة جديدة مبتكرة لتصريف الأعمال المتبقية، ستواصل العمل الحاسم الأهمية للمحكمتين المخصصتين وتُنهيه. وبذلك، اتخذ المجلس خطوة إضافية هامة نحو النهوض بالعدالة الدولية، وتعزيز المساءلة، ودعم سيادة القانون، مما أضاف إلى مجموعة الإنجازات الواسعة النطاق التي حققتها الأمم المتحدة في هذه المجالات. ويسر الآلية أن تقدم هذا التقرير عشية هذه المحطة التاريخية، وخلال سنة مبشرة بالخير تصادف الاحتفاء بذكرى مرور 75 عاما على تأسيس الأمم المتحدة نفسها.

4 - وعملا بالقرار 1966 (2010)، كُلِّفت الآلية بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ولاحقا لفترات مدة كل منها سنتان، بعد إجراء استعراضات لما تحرزه من تقدم، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختتم المجلس استعراضه الثالث من هذا النوع، عقب تقديم الآلية لتقرير الاستعراض في 15 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/309، المرفق). وتوج هذا الاستعراض باتخاذ مجلس الأمن في 25 حزيران/يونيه 2020 القرار 2529 (2020)، الذي أعاد، فيما يتعلق بولاية الآلية، تأكيد جملة أمور منها عزم المجلس على مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة وضرورة تقديم جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم إلى العدالة.

5 - وتعرب الآلية عن بالغ امتنانها لمجلس الأمن على دعمه المتواصل لعمل الآلية وولايتها، وهي تأخذ بجدية بالغة أحكام القرار 2529 (2020)، ولا سيما الجزء المتعلق بمنطوق القرار. وتود أيضا أن تعرب عن التقدير لما أبداه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس من استعداد

(1) الأرقام الواردة في هذا التقرير أرقامٌ صحيحة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

للانخراط في العمل ومن اهتمام خاص طوال عملية الاستعراض. وفي هذا الصدد، تعرب الآلية عن ارتياحها لأن القرار 2529 (2020) يركز على المسائل التي تهم الآلية بشكل خاص، على نحو ما أشير في تقرير الاستعراض الثالث الذي قدمته. وعلى وجه الخصوص، يحث المجلس جميع الدول على تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم كل المساعدات اللازمة لها فيما يتعلق بتحديد مكان الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، ويكرر نداء مماثلا للتعاون والمساعدة فيما يتعلق بالأشخاص التسعة المقيمين في أروشا بعد تبرئتهم والإفراج عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب قرار المجلس بتقرير الاستعراض الثالث للآلية وباعتقال الهارب فيليسيان كابوغا في أيار/مايو 2020، ويثني على الآلية لما تبذله من جهود لخفض تكاليف الأنشطة القضائية.

6 - وتلتزم الآلية، التي تشجعها نتائج الاستعراض الثالث، بالاستفادة من زخم هذه العملية بتحديد سبل لزيادة تعزيز كفاءة عملياتها، فضلا عن فعالية وشفافية إدارتها. وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن، تعمل الآلية بشكل حثيث على اتخاذ خطوات لتنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، كما هو مبين في الفقرة 9 من القرار 2529 (2020). وكما ذكر في التقرير السابق، فقد بدأت بالفعل في تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت سابق من هذا العام، بعد تقييم المكتب لطرائق الآلية وعملها في إطار عملية الاستعراض(S/2020/236، انظر الفقرات 165-186 أدناه).

7 - وفيما يتعلق بالنشاط القضائي الأساسي للآلية، يسرها أن تبلغ عن عدد من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الواقع، وعلى النقيض من الصورة القاتمة التي رُسمت في التقرير المرحلي السابق، نظرا لتأثير أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي كانت تتكشف في ذلك الوقت، تمكنت الآلية في الأشهر الأخيرة من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بعبء الإجراءات القضائية الحالي. ومع تخفيف بعض القيود المتصلة بالجائحة في منتصف العام، وتعزيز الترتيبات المتعلقة بالعودة الآمنة والتدريجية لعدد أكبر من الموظفين إلى أماكن العمل، تمكنت الآلية من العودة إلى مسارها فيما يتعلق بهذا الجانب الأساسي من ولايتها.

8 - وقد وقعت أحداث رئيسية على جبهتين رئيسيتين. أولا، تمكنت الآلية من بدء أو استئناف أو اختتام جلسات الاستماع في المحكمة التي كانت قد أُجلت في السابق بسبب جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، عُقدت جلسة الاستئناف في لاهاي في قضية *المدعي العام ضد راتكو ملاديتش* بنجاح في أواخر آب/أغسطس 2020، بينما استؤنفت جلسات الاستماع في المحكمة في قضية *المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش* في أيلول/سبتمبر، واختتمت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في تلك المحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، أمكن أخيرا بدء إجراءات المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين* المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والمرفوعة ضد عدة متهمين، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر في فرع الآلية في أروشا.

9 - وثانياً، بعد إلقاء القبض على السيد كابوغا في فرنسا في أيار/مايو 2020 بعد أن أفلت من الاعتقال لأكثر من 22 عاماً، نُقل بنجاح إلى عهدة الآلية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكان مثوله الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إيذانا ببدء إجراءات تمهيدية جديدة أمام الآلية في قضية *المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا*. وترد في الفرع الثالث أدناه تفاصيل إضافية عن هذه الإجراءات وغيرها.

10 - وتلاحظ الآلية أن كل جلسة من جلسات الاستماع المذكورة أعلاه شملت استعدادات لوجستية مكثفة وواسعة النطاق، بما في ذلك إعادة تشكيل قاعات المحكمة في كلا الفرعين لضمان صحة وسلامة الحاضرين في المحكمة، وإدخال تحسينات تكنولوجية تتيح مشاركة القضاة والأطراف والشهود عن بعد. وبفضل خصال التفاني الاستثنائي والعمل الجاد والبراعة التي أبداها قضاة الآلية وموظفوها، أمكن استئناف الإجراءات في المحكمة على الإطلاق خلال الجائحة العالمية، وتعرب الآلية عن خالص امتنانها لجهودهم.

11 - وأحرز تقدم أيضا في العديد من المسائل القضائية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تغيير تدابير الحماية والإشراف على تنفيذ الأحكام، وتم الانتهاء من العديد منها. وعلاوة على ذلك، واصلت الآلية إحراز تقدم في مهامها المتبقية، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود، والبحث عن الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وإدارة محفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية. وإضافة إلى ذلك، واصلت الآلية تنقيح إطارها القانوني والتنظيمي وأحرزت تقدما أكبر نحو مواءمة الممارسات والإجراءات بين الفرعين.

12 - وعلى الرغم من الأثر المستمر لجائحة كوفيد-19 على أنشطة الآلية، فقد بذلت كل جهد ممكن لمواصلة العمل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق الأساسية والمسؤوليات الواجبة تجاه من هم تحت رعايتها. وظلت تتقيد تماما برؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا ستتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت.

13 - وترد في هذا التقرير، حيثما أمكن، توقعات مفصلة بشأن المدة التي يُتوقع أن تستغرقها المهام المتبقية المنوطة بالآلية الدولية وفقاً لقرارات مجلس الأمن 2256 (2015)، و 2422 (2018)، و 2529 (2020)، وكذلك التوصية الثانية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2020/236، الفقرة 67). وتجدر الإشارة إلى أن تلك التوقعات تستند إلى البيانات المتاحة حاليا، وبالتالي فإنها يمكن أن تُعدَّل في حال تغير الظروف.

ثانيا - هيكل الآلية وتنظيمها

ألف - الأجهزة والمسؤولون الرئيسيون

14 - تتألف الآلية، على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من النظام الأساسي، من الأجهزة الثلاثة التالية: الدوائر؛ ومكتب المدعي العام؛ وقلم الآلية، الذي يقدم الخدمات الإدارية إلى الآلية، بما في ذلك إلى الدوائر والمدعي العام. وترد أدناه مناقشة لأعمال الدوائر وقلم الآلية، بينما يبين المرفق الثاني بالتفصيل أنشطة مكتب المدعي العام (الادعاء).

15 - ويقود كل جهاز مسؤول رئيسي متفرغ يضطلع بالمسؤولية عن كلا فرعي الآلية. والرئيس هو المسؤول المؤسسي والسلطة العليا للآلية، ويتولى المسؤولية عن تنفيذ ولايتها بشكل عام، ويعين القضاة للنظر في القضايا، ويرأس دائرة الاستئناف، ويؤدي الوظائف الأخرى المحددة في النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. والمدعي العام مسؤول عن التحقيق مع الأشخاص المشمولين بالمادة 1 من النظام الأساسي للآلية الدولية وعن ملاحقتهم قضائيا، في حين يتولى رئيس القلم المسؤولية العامة عن إدارة الآلية وتقديم الخدمات إليها، تحت سلطة الرئيس.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جدد الأمين العام فترة ولاية رئيس الآلية، القاضي كارمل أغيوس، لمدة سنتين اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020، وأعيد تعيين المدعي العام، سيرج براميرتز، للفترة نفسها بموجب قرار مجلس الأمن 2529 (2020). كما أسعد الآلية أن ترحب برئيس قلم جديد، هو أبو بكر تامبادو، في 1 تموز/يوليه 2020، عقب تعيينه من قبل الأمين العام. وتستمر فترات الولاية الحالية للمسؤولين الرئيسيين الثلاثة إلى غاية 30 حزيران/يونيه 2022. ويوجد مقر الرئيس أغيوس في لاهاي، بينما يوجد مقر المدعي العام براميرتز ورئيس القلم تامبادو في أروشا.

باء - الرئيس

17 - ظل تخفيف أثر جائحة كوفيد-19 على موظفي الآلية وعملياتها يشكل محور تركيز الرئيس وغيره من المسؤولين الرئيسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الرئيس واصل طوال الوقت تنفيذ أولوياته الرئيسية، كما أُعلن عند توليه الرئاسة في 19 كانون الثاني/يناير 2019، وهي: الانتهاء في الوقت المناسب وبكفاءة من الإجراءات القضائية القائمة للآلية، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية؛ ومواءمة الممارسات والإجراءات بين فرعي الآلية؛ ورفع معنويات الموظفين وأدائهم. ومع وضع مجالات الاهتمام هذه، فضلا عن التحديات المتصلة بالجائحة، في الاعتبار، أدار الرئيس مرة أخرى القائمة القضائية وأشرف على عمل الدوائر؛ وعمل عن كثب مع المسؤولين الرئيسيين الآخرين بشأن المسائل الشاملة التي تؤثر على المؤسسة، بسبل منها الاجتماعات الدورية لمجلس تنسيق الآلية؛ وأجرى مشاورات منتظمة مع الإدارة واتحاد الموظفين من أجل الاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بشواغل الموظفين. وتشمل الأولويات الأخرى الطويلة الأمد للرئيس اتخاذ إجراءات بشأن المسائل الجنسانية في الآلية، ومواصلة تعزيز العلاقات بين الآلية وحكومات وشعوب رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة.

18 - ومنذ التقرير المرحلي السابق، ظلت الأزمة الصحية العالمية المستمرة تتطلب قيادة استباقية، واتصالات معززة، وإجراءات منسقة ومرنة لمواجهة الظروف المتغيرة في مختلف مراكز العمل التابعة للآلية. وفي هذا السياق، كان التعاون الوثيق بين الرئيس والمسؤولين الرئيسيين الآخرين عاملا رئيسيا مرة أخرى في إعطاء الأولوية بشكل فعال لرفاه الموظفين والأشخاص الخاضعين لإشراف الآلية، مع اغتنام الفرص المتاحة إلى أقصى حد لاستئناف المزيد من الوظائف حيثما أمكن، أي من خلال العودة التدريجية للموظفين إلى أماكن العمل واستئناف النشاط داخل المحكمة. وبالإضافة إلى الاجتماعات الشهرية التي يعقدها مجلس التنسيق، ظل الرئيس والمسؤولون الرئيسيون الآخرون على اطلاع على جميع المسائل ذات الصلة من خلال فريق إدارة الأزمات المعني بجائحة كوفيد-19، الذي تم استكماله في تموز/يوليه 2020 بلجنة توجيهية أكثر فعالية معنية بجائحة كوفيد-19[(2)].

19 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 أيضا، اتخذ الرئيس خطوات مرة أخرى لضمان استمرار الوفاء على النحو الأمثل بالمسؤوليات الإشرافية للآلية تجاه المتهمين والمحتجزين والمدانين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الرئيس أوامر أخرى للحصول على معلومات مستكملة منتظمة من دول تنفيذ الأحكام بشأن السجون التي يقضي فيها الأشخاص المدانون فترات عقوبتهم. وبالمثل، طلب معلومات مستكملة بانتظام من

(2) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مواجهة الآلية للجائحة المستمرة، انظر، على سبيل المثال، الفقرات 42-48.

رئيس قلم المحكمة عن الحالة في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي. وواصل الرئيس أيضا النظر في الطلبات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الناشئة عن جائحة كوفيد-19[3].

20 - وتحت قيادة الرئيس وغيره من المسؤولين الرئيسيين، وتمشيا مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة، واصلت الآلية التركيز على تنفيذ التدابير الرامية إلى مواءمة أساليب العمل وتبسيطها في كلا الفرعين، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. ومن الجدير بالاهتمام في هذا الصدد أنه تم إطلاق قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويرد مزيد من التفاصيل بهذا الشأن أدناه (انظر الفقرة 28).

21 - وفيما يتعلق بمعنويات الموظفين وأدائهم، لم يتمكن الرئيس مرة أخرى، لسوء الحظ، من السفر إلى فرع الآلية في أروشا أو إلى المكتبين الميدانيين للاجتماع بالموظفين هناك بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، واصل الرئيس وغيره من المسؤولين الرئيسيين، إدراكا منهم لضرورة الاتصالات الفعالة والمطمئنة مع الموظفين خلال هذه الأوقات الصعبة، إصدار رسائل مشتركة موجهة إلى الموظفين بشأن مواجهة الآلية للجائحة، وإعطاء الأولوية لتبادل المعلومات. وللأسباب نفسها، عقد المسؤولون الرئيسيون اجتماعين مفتوحين لأول مرة عن طريق التداول بالفيديو بمشاركة جميع موظفي الآلية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020، إلى جانب تنظيم مزيد من الجلسات الإعلامية المنتظمة مع الإدارة واتحاد الموظفين، وهناك خطط لعقد اجتماع ثالث مفتوح قبل نهاية العام. وتتيح الاجتماعات للموظفين فرصا قيّمة لإثارة أي مسائل تثير القلق، وللشعور بالارتباط أكثر بزملائهم الذين يعملون عن بعد أو في مراكز عمل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الرئيس طوال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم الكامل لأنشطة منسقي الآلية المعنيين بالشؤون الجنسانية وغيرهم من المنسقين.

22 - وبسبب جائحة كوفيد-19، قام الرئيس أيضاً بمهامه في مقر الأمم المتحدة بوسائل افتراضية، وليس شخصياً. وفي حزيران/يونيه 2020، خاطب مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو لتقديم التقرير المرحلي السادس عشر للآلية. وتضمنت هذه المهمة الافتراضية في نيويورك أيضا اجتماعا مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، فضلا عن اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء والممثلين الرفيعي المستوى للأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020، خاطب الرئيس الجمعية العامة برسالة مسجلة مسبقا بالفيديو، واجتمع عن طريق التداول بالفيديو مع رئيس الجمعية العامة، وعدد من الدول الأعضاء، ومسؤولين في الأمانة العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك الرئيس أيضا في مناسبات أخرى ذات أهمية للآلية، من خلال رسائل بالفيديو جرى تسجيلها مسبقا، بما في ذلك الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في تموز/يوليه 2020، وسلسلة من الأنشطة الشبكية التعريفية بالمؤسسات الدولية، بعنوان "شهر السلام العادل"، نظمتها مدينة لاهاي.

جيم - القضاة

23 - تنص الفقرة 1 من المادة 8 من النظام الأساسي على أن يكون للآلية قائمةٌ من 25 قاضياً مستقلاً. وبموجب الفقرة 3 من المادة 8 من النظام الأساسي، لا يحضر القضاة إلى مقري فرعي الآلية إلا عند الاقتضاء، بناء على طلب من الرئيس، وإلا فإنهم يؤدون مهامهم عن بعد حيثما أمكن ذلك. وبموجب الفقرة 4

(3) فيما يتعلق بهذه الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة المتصلة بتنفيذ الأحكام التي يضطلع بها الرئيس، انظر الفقرات 82-84.

من المادة 8 من النظام الأساسي، لا يتلقى قضاة الآلية أي أجر عن إدراجهم في القائمة، وإنما يقتصر تقاضيهم تعويضات على الأيام التي يمارسون فيها مهامهم.

24 - وفي أواخر حزيران/يونيه 2020، مدد الأمين العام فترة عضوية جميع قضاة الآلية لمدة سنتين، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وفيما يلي تشكيل القائمة الحالية لقضاة الآلية (حسب ترتيب الأسبقية): القاضي كارمل أغيوس، الرئيس (مالطة)، والقاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقاضي جون - كلود أنطونتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إدوارد تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي ألفونس م. م. أوري (هولندا)، والقاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا أري (الكاميرون)، والقاضي فاغن بروسي جونسين (الدانمرك)، والقاضي ليو داكون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لُويس رونيني نغوم (زمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (كوريا الجنوبية)، والقاضي خوسيه ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضي غبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور بانتون (جامايكا)، والقاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا (أوغندا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضي مهاندريسوا إدموند راندريانيرينا (مدغشقر)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

25 - وكما ورد في التقرير المرحلي السابق، كان الرئيس يأمل في أن يتمكن من استضافة جلسة عامة للقضاة بصفة شخصية في لاهاي في أيلول/سبتمبر 2020. ومن المؤسف أن ذلك تعذر بسبب القيود المفروضة على السفر وغيرها من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وبدلا من ذلك، عقد الرئيس في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الجلسة العامة الخامسة للقضاة عن بعد عن طريق إجراء خطي، وهي الجلسة الجارية حاليا. وكما هو الحال في الجلسات العامة السابقة، سواء شخصيا أو عن بعد، فإن الجلسة العامة الحالية المعقودة بإجراء خطي تتيح إجراء مناقشة قيّمة للتعديلات المقترحة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، من بين مسائل أخرى ذات صلة بالقضاة. ولا تزال الآلية تأمل في أن تتاح للقضاة فرصة المشاركة بصفة شخصية في جلسة عامة مثمرة بنفس القدر خلال عام 2021.

26 - وبموجب السلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب الفقرة 2 من المادة 12 من النظام الأساسي للآلية، واصل الرئيس تعيين القاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة) والقاضي فاغن بروسي جونسين (الدانمرك) بالتناوب للعمل بصفة قاضيين مناوبين في فرع الآلية في أروشا. وكما ذكر سابقا، يعزز هذا القرار الكفاءة إلى أقصى حد نظرا لأن كلا القاضيين يقيم في جمهورية تنزانيا المتحدة، ولا تترتب على تعيينهما بصفة قاضيين مناوبين أجورٌ إلا بقدر أدائهما وظائف قضائية بهذه الصفة.

دال - الفرعان

27 - وفقا للمادة 3 من النظام الأساسي، للآلية فرعان، أحدهما في أروشا والآخر في لاهاي. ولا تزال الآلية تتمتع بتعاون ممتاز مع الدولتين المضيفتين، وهي ممتنة لاستمرار دعمهما وتعاونهما وفقا لاتفاقي المقر ذوي الصلة. ورغم وجود الفرعين في موقعين مختلفين ومنطقتين زمنيتين مختلفتين، تسعى الآلية في جميع الأوقات إلى العمل كمؤسسة واحدة موحدة من أجل تحقيق أقصى قدر من الأنشطة والاستفادة القصوى

من أوجه الكفاءة. وبما أن التنسيق بين الفرعين لا يزال حيويا، فقد استمر التقدم في جهود المواءمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

28 - وقد بلغت الآلية مرحلة بارزة في هذا الصدد عندما بدأ العمل بقاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحاكم في 1 أيلول/سبتمبر 2020. وتمثل قاعدةُ البيانات هذه الواجهة العامة لقاعدة البيانات الموحدة للسجلات القضائية للآلية، وهي تجمع معا لأول مرة جميع السجلات القضائية العامة للمحكمتين المخصصتين والآلية. وتتيح قاعدة البيانات الجديدة إمكانية وصول الجمهور بشكل متكامل ومعزز إلى مجموعة واسعة من السجلات الخاصة بهذه المؤسسات الثلاث، بدءا من لوائح الاتهام، ومحاضر المحاكمات، والالتماسات، والأوامر، والقرارات، والأحكام، إلى الأدلة العامة التي تُقبل في المحاكم والتسجيلات السمعية البصرية للجلسات. وعلاوة على ذلك، فقد صُمِّمت قاعدة البيانات لتيسير البحوث القانونية وغيرها من البحوث المتعلقة بعمل المؤسسات الثلاث، وذلك بإتاحة خاصية إجراء عمليات بحث في كل من فرعي الآلية والمحكمتين السابقتين لها، وتكييف النتائج بشكل أفضل عن طريق تحسين وظيفة البحث. ويسر الآلية أن تلاحظ أن قاعدة البيانات متاحة ليس فقط باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ولكن أيضا باللغات الألبانية والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والكينيارواندية، والمقدونية.

29 - وفي فرع أروشا، اختتمت الآلية، وفقا لقرار الجمعية العامة 288/73 وبالتشاور الوثيق مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب الشؤون القانونية، مفاوضات مع المهندس المعماري المكلف بالمباني في لاكيلاكي لتسوية أي مطالبات تتعلق باسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن أخطاء وتأخيرات تسوية ودية، بقدر ما تعزى هذه المطالبات إلى المهندس المعماري. وأُبرم اتفاق التسوية النهائية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ولا تزال مفاوضات مماثلة جارية مع المقاول. وتعرب الآلية عن امتنانها لجمهورية تنزانيا المتحدة لما قدمته من دعم مستمر فيما يتعلق بمشروع البناء.

30 - وفي لاهاي، كانت الآلية تشترك مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أماكن العمل حتى إغلاق المحكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. وكما ذُكر سابقا، حصلت الدولة المضيفة في نيسان/أبريل 2019 على ملكية المباني المستأجرة التي تَشْغلها الآلية، مما سمح للآلية بالبقاء في موقعها الحالي. وتواصل إحراز التقدم في المفاوضات مع الدولة المضيفة بشأن عقد الإيجار المقبل الذي يأخذ في الاعتبار انخفاض احتياجات الآلية من حيث شغل المباني، كما تواصل التقدم في خطط الدولة المضيفة لتجديد المباني بالكامل. وتعرب الآلية عن امتنانها كذلك لما أبدته هولندا من عظيم الالتزام والدعم فيما يتعلق بمباني الآلية في لاهاي.

31 - ويواصل مكتبا الآلية الميدانيان القيام بدور هام في تنفيذ ولاية الآلية في كلا الفرعين. وواصل المكتب الميداني في كيغالي تقديم الدعم إلى الادعاء والدفاع وقلم الآلية فيما يتعلق بإجراءات انتهاك حرمة المحكمة الجارية في قضية *تورينابو وآخرين*، ورصد الإفراج دون قيد أو شرط عن أربعة متهمين لدى رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الميداني الدعم إلى فريق الإجراءات التمهيدية في التحقيقات التي يجريها الادعاء في قضية كابوغا، عقب إلقاء القبض على السيد كابوغا في 16 أيار/مايو 2020. ومن أجل دعم هاتين القضيتين، زيد عدد موظفي المكتب الميداني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفر المكتب الميداني كذلك الحماية والدعم للشهود، بسبل منها تقديم العيادة الطبية التابعة له للخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية. وأخيرا، يسّر المكتب الميداني في كيغالي أيضا طلبات المساعدة المقدمة من السلطات

القضائية الوطنية، ودعم أنشطة المراقبين المستقلين لقضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي أحيلت إلى رواندا، عملا بالمادة 6 من النظام الأساسي (انظر الفقرتين 146 و 147).

32 - وواصل المكتب الميداني في سراييفو تقديم الدعم للشهود فيما يتعلق بقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* التي يُنظر فيها حاليا. وقدم المكتب أيضا خدمات الحماية والدعم للشهود الذين طُلب منهم سابقا المثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية الدولية، وقام بالاتصال بالسلطات الوطنية والمحلية للتنسيق معها في هذا الشأن. ويسّر المكتب الميداني في سراييفو كذلك طلبات تعديل تدابير حماية الشهود دعما للإجراءات الوطنية الجارية لمحاكمة الأفراد الذين يُزعم أنهم متورطون في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

هاء - الميزانية والموظفون والإدارة

33 - واصلت الآلية عملها في إطار ميزانيتها المعتمدة لعام 2020 طوال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه بسبب جائحة كوفيد-19، وما نجم عنها من قيود على السفر والتأخيرات التي أُبلغ عنها سابقا في الإجراءات القضائية، كانت مستويات استهلاك الميزانية أقل مما كان متوقعا. وعلاوة على ذلك، فإن استقدام الموظفين المتوقع أن يكون مطلوبا في وقت مبكر من عام 2020 قد بدأ لتوه، بعد استئناف النشاط القضائي في المحكمة في النصف الثاني من عام 2020. ونظرا لهذه التطورات، ستكون الآلية قادرة تماما على دعم ما تبقى من نشاط قضائي في عام 2020، فضلا عن تلبية الاحتياجات المتعلقة بقضية *كابوغا* الجديدة اعتمادا على مواردها بالمستويات المعتمدة.

34 - وبالنسبة لعام 2021، أدرجت الآلية، في مشروع ميزانيتها، الموارد اللازمة لاستكمال الإجراءات القضائية التي تأخرت بسبب جائحة كوفيد-19. وكما هو مبين أدناه، من المتوقع الآن أن تختتم هذه الإجراءات في الجزء الأول من عام 2021[4]. ويتضمن المقترح أيضا الموارد اللازمة للمضي قدما في مرحلتي المحاكمة التمهيدية والمحاكمة في قضية *كابوغا* في عام 2021. وتشير الآلية في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للآلية لعام 2021 (A/75/383) الذي كان معروضا على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وستبلغ الجمعية العامة لاحقا بتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن ميزانية الآلية لاستعراضها والموافقة عليها.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من المقرر أن يتم تخفيض عدد الموظفين في عام 2020 وفقا لسياسة تقليص عدد الموظفين التي اعتمدها رئيس القلم في حزيران/يونيه 2019. ولكن نتيجة لتأخر الإجراءات القضائية بسبب جائحة كوفيد-19، تم تأجيل تقليص حجم فرع لاهاي، المقرر بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2020، إلى حين الانتهاء من هذه الإجراءات في النصف الأول من عام 2021. وتأجل تقليص حجم فرع أروشا كذلك بسبب التأخيرات في قضية *تورينابو وآخرين*، في حين أن الاحتياجات الإضافية من الموظفين في أروشا تتوقف على التطورات المسجلة في قضية *كابوغا*. وفيما يتعلق بتقليص عدد الموظفين في عام 2021، بدأت الآلية عملية الاستعراض المقارن بمجرد تقديم الميزانية المقترحة لعام 2021، وما زالت العملية جارية حتى وقت كتابة هذا التقرير. وتدرك الآلية أن جائحة كوفيد-19، بما لها

(4) انظر الفقرات 61-63 فيما يتعلق بقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، و 68-72 فيما يتعلق بقضية *ملاديتش*، و 74-77 فيما يتعلق بقضية *تورينابو وآخرين*.

من عواقب غير مسبوقة وغير متوقعة، قد تؤثر أكثر على الأنشطة القضائية، وبالتالي على مستويات ملاك الموظفين ذات الصلة. وبناء على ذلك، سيواصل قلم المحكمة بذل جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون بين الفرعين ونقل المهارات والموظفين بينهما، حيثما أمكن، لضمان تقديم الدعم القضائي بكفاءة إلى الدوائر والادعاء على حد السواء.

36 - وترد في الضميمة الثانية تفاصيل نفقات الآلية وتوزيعها في عام 2020، معروضة في شكل مبالغ ملتزم بها.

37 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كانت هناك من أصل 187 وظيفة من الوظائف المستمرة المعتمدة 181 وظيفة مشغولة للاضطلاع بالمهام المستمرة للآلية، في حين كان هناك 359 موظفا إضافيا من فئة المساعدة المؤقتة العامة لتقديم المساعدة على تلبية احتياجات مخصصة، بما في ذلك الأعمال القضائية. وهذه الوظائف هي قصيرة الأجل بطبيعتها، اتساقا مع هيكل ملاك الموظفين المرن للآلية، وسوف يتقلب عدد شاغليها تبعا لعبء العمل ذي الصلة.

38 - وترد في الضميمة الأولى تفاصيل تتعلق بالملاك الوظيفي للآلية بحسب الشعبة.

39 - وتشمل الوظائف المستمرة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في الآلية وظائف يشغلها مواطنون من 75 دولة هي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتشيكيا، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية غامبيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسلوفاكيا، والسودان، والسويد، وسيراليون، وصربيا، والصين، والعراق، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، واليونان.

40 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بلغ متوسط عدد الموظفات الفنيات في الآلية 51 في المائة في كلا الفرعين، وهو ما يحقق أهداف الأمين العام في مجال تكافؤ الجنسين. ومع ذلك، إذا أخذ في الحسبان أيضا موظفو الخدمات العامة وموظفو الخدمة الميدانية، يظل متوسط النسبة المئوية من الموظفات للأسف أقل مستوى، بمجموع عام يبلغ 43 في المائة. وتواصل الآلية السعي إلى إجراء تحسينات في هذا الصدد، على الرغم من القيود التي تفرضها طبيعتها بوصفها مؤسسة دخلت مرحلة خفض الملاك الوظيفي، آخذة في الاعتبار الأمر الإداري الصادر مؤخرا بشأن التدابير الخاصة المؤقتة لتحقيق تكافؤ الجنسين (ST/AI/2020/5).

41 - وكما ورد في التقارير السابقة، خصصت الآلية في كلا الفرعين منسقين معنيين بالمسائل الجنسانية، وبمسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وقضايا التنوع والشمول ومجتمع الميم؛ والمسائل المتعلقة بالإعاقة وإمكانية الوصول؛ وقضايا السلوك والانضباط. ويوفر المنسقون المعلومات ويتواصلون مع الموظفين والإدارة العليا لتناول المسائل التي قد تنشأ في مكان العمل. فعلى سبيل المثال، واصل المنسقون المعنيون بالشؤون الجنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم المشورة بشأن تكافؤ الجنسين في مسائل

الاستقدام والتوظيف. وللأسف، كان لا بد من تأجيل العديد من الأنشطة التي خطط المنسقون لها، مثل التدريب على التوعية الجنسانية لقسم السلامة والأمن التابع للآلية، وحلقات العمل المعنية بالتنوع والإدماج، بسبب جائحة كوفيد-19. ويجري حاليا استكشاف إمكانية تقديم دورات تدريبية وحلقات عمل عن بعد.

42 - وبصورة أعم، ظلت جائحة كوفيد-19 وما تشهده من تطورات تتطلب من الآلية أن تعمل بسرعة وأن تكيّف أساليب عملها مع الظروف السائدة عند الضرورة. وكما ورد في التقرير السابق، وبغية كفالة اتباع نهج منسق وتعزيز تجاوب الآلية مع الحالة المتغيرة في مقريها في أروشا ولاهاي وفي مكتبي كيغالي وسراييفو الميدانيين، أنشئ في وقت سابق من العام فريق لإدارة الأزمات معني بجائحة كوفيد-19، بمشاركة ممثلين من جميع الأجهزة والأقسام ذات الصلة. وتم تعضيد هذا الفريق في تموز/يوليه 2020 بلجنة توجيهية أكثر فعالية معنية بجائحة كوفيد-19 تقدم المعلومات والمشورة المباشرة بشأن السياسات إلى المسؤولين الرئيسيين ريثما يتخذوا قرارهم النهائي بشأن المسائل المتعلقة بالجائحة. وأثبتت اللجنة التوجيهية المعنية بجائحة كوفيد-19 أنها مفيدة للغاية في تيسير اتخاذ القرارات في الوقت المناسب من قبل المسؤولين الرئيسيين بشأن القضايا الملحة التي تتطلب استجابة مؤسسية. وقد استرشدت الآلية، لدى وضع هذه المبادرات المشتركة بين الأجهزة، بالتوصية الأخيرة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين المسؤولين الرئيسيين والأجهزة بشأن المسائل التي تؤثر على المؤسسة (S/2020/236، الفقرة 66).

43 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق ركزت الآلية، مع مراعاة النشرات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 الصادرة عن مقر الأمم المتحدة، على تنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى ضمان استمرارية تصريف الأعمال مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من إمكانية تعرض الموظفين والأفراد من غير الموظفين لمرض كوفيد-19 في جميع مراكز العمل. وكما ورد في تقرير أيار/مايو، سرعان ما تم تكييف أساليب العمل للسماح لمعظم الموظفين بالعمل عن بعد، وتم التخفيف من المخاطر في مكان العمل حيثما أمكن ذلك من خلال استخدام ساعات العمل المتداخلة، وتنفيذ نظم التناوب، وإعادة توزيع الموظفين. وفي حين أن تنفيذ نمط العمل عن بعد بالنسبة لمعظم الموظفين لم يخل من التحديات، فقد تمكنت الآلية من الاستفادة من تجربتها مع القضاة الذين يعملون عن بعد من بلدانهم الأصلية، وتوسيع نطاق ترتيبات العمل المرنة المتاحة بالفعل للموظفين.

44 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الآلية الإبقاء على وجود محدود في مكان العمل، مقارنة بمستويات الموظفين لما قبل انتشار الجائحة. وفي حين أن معظم الموظفين واصلوا العمل من منازلهم في وقت سابق من هذه الفترة، فقد كانت الآلية في وضع يسمح لها، اعتبارا من آب/أغسطس 2020، بالعودة التدريجية والمرحلية والآمنة لنحو 30 في المائة من الموظفين إلى المكتب، تبعا لمركز العمل. وقد أنجزت هذه العملية بفضل التنسيق والإعداد المكثفيّن عبر الأجهزة والأقسام، فضلا عن الاتصالات المتكررة مع الموظفين. وفي هذا الصدد، عُدِّلت مباني الآلية لتتقيد بمتطلبات التباعد البدني ومتطلبات النظافة الصحية المتزايدة اللازم توفيرها للموظفين الحاضرين بدنيا. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت أشرطة فيديو تتضمن معلومات عن التغيرات المادية في المباني، فضلا عن التدابير والقواعد السلوكية التي اعتمدت حديثا، وعممت على جميع الموظفين، وأجريت دراسات استقصائية في كلا الفرعين لقياس ردود فعل الموظفين ومعنوياتهم.

45 - وعلاوة على ذلك، كان من دواعي سرور الآلية أن تتمكن، على النحو المفصل أدناه وعقب عودة عدد أكبر من الموظفين إلى أماكن العمل ورفع بعض القيود المتصلة بالجائحة، من استئناف الإجراءات في

المحكمة في قضية *ملادیتش* وقضية *ستانیشیتش وسیماتوفیتش* وقضية *تورینابو وآخرین* خلال الفترة المشمولة بالتقرير[5]. وأُدخل عدد من التعديلات على تصميم قاعات المحكمة للسماح بالتباعد البدني وغير ذلك من تدابير النظافة الصحية، وتم توسيع نطاق نظم تكنولوجيا المعلومات لتيسير مشاركة القضاة والأطراف والشهود عن بعد. وما كان هذا الإنجاز ليتحقق لولا تصميم والتزام قضاة الآلية وموظفيها وجميع المشاركين الآخرين المعنيين، وهو ما تعترف به الآلية وتقدره.

46 - وبما أن جائحة كوفيد-19 لا يزال يتعذر التنبؤ بمآلها، تواصل الآلية بحرص شديد رصد التطورات عن كثب، والتخطيط والإعداد لسيناريوهات مختلفة حتى تتمكن من الاستجابة بسرعة لأي تغير في الظروف.

47 - وواصلت شعبة الشؤون الإدارية تقديم الدعم على نطاق الفرعين والمكتبين الميدانيين. وبالإضافة إلى الاضطلاع بالمسؤوليات العادية التي تتولاها الأقسام الإدارية، ولا سيما قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات، ووحدة إدارة المرافق، وقسم الموارد البشرية، والوحدات الطبية، فقد ارتقت هذه الأقسام إلى مستوى التحديات التي تفرضها الجائحة من أجل تلبية احتياجات الموظفين وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وإلى جانب التحسين المستمر لنظم ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآلية، ولوصول الموظفين عن بعد إلى التطبيقات والشبكات ذات الصلة، بُذلت جهود خاصة لإسداء المشورة للموظفين بشأن الاستحقاقات وغيرها من المسائل الإدارية، ولتقديم المشورة الطبية والدعم النفسي والاجتماعي.

48 - وفيما يتعلق بمنبر الرفاه والرعاية الذاتية المذكور في التقرير السابق، تم التركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ضمان تقديم الخدمات للموظفين في أروشا من خلال أداة لتوفير الرعاية الصحية عن بُعد تغطي الصحة البدنية والعقلية على حد سواء. ويجري حاليا اعتماد خدمات استشارة نفسية إضافية لتقدم للموظفين في جميع مراكز العمل ستشمل تنفيذ برنامج لمساعدة الموظفين. وفي إطار البرنامج، سيقوم أخصائي نفساني يعمل على أساس عدم التفرغ، إلى جانب خبير استشاري في مجال رعاية الموظفين، في جملة أمور، بعرض تنظيم مناقشات جماعية ميسرة وسلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية.

واو - الإطار القانوني والتنظيمي

49 - يوفر الإطار القانوني والتنظيمي للآلية قدرا مهما من التوجيه والوضوح والشفافية لأصحاب المصلحة على صعيد مجموعة واسعة من المهام المنوطة بالآلية. وواصلت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وضع قواعد وإجراءات وسياسات لمواءمة أفضل الممارسات المنبثقة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستفادة منها، فضلا عن ممارستها الخاصة، وذلك لتنفيذ ولايتها على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

50 - وكما ذكر أعلاه، ينظر قضاة الآلية حاليا في التعديلات المقترحة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات خلال جلستهم العامة المعقودة عن بعد عن طريق إجراء خطي. وبعد اختتام هذه الجلسة العامة، سيبلغ الرئيس أي تعديلات إلى رئيس مجلس الأمن، وفقا للمادة 13 من النظام الأساسي.

51 - وفي 2 حزيران/يونيه 2020، وبعد التشاور مع الرئيس ورابطة محامي الدفاع الذين يمارسون المهنة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية، اعتمد رئيس القلم سياسة منقحة بشأن أجور الأشخاص الذين

(5) انظر الفقرات 61-63 فيما يتعلق بقضية *ستانیشیتش وسیماتوفیتش*، و 68-72 فيما يتعلق بقضية *ملادیتش*، و 74-77 فيما يتعلق بقضية *تورینابو وآخرین*.

يمثلون المعوزين من المشتبه فيهم والمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وبشهادة الزور أمام الآلية، تسعى إلى زيادة التوازن وتعزيز المرونة في دفع أجور بعض قضايا انتهاك حرمة المحكمة. ويجري النظر بنشاط في إدخال تعديلات مماثلة على سياسات الأجور التي تستند أيضا إلى خطط دفع الأجور بالساعة. ومن المتوقع أن يصدر رئيس القلم تلك السياسات المعدلة قريبا.

52 - وأُحرز تقدم كبير نحو تحديث مدونة قواعد السلوك المهني لمحاميّ الدفاع المترافعين أمام الآلية وتم التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات الرامية إلى زيادة توضيح الالتزامات المهنية لمحامي الدفاع وموظفي الدعم التابعين لهم. وفي حين أن هناك حاجة إلى إجراء بعض المشاورات الأخرى بشأن تعديلها، ومعظمها يتعلق بالسماح للمدعي المحتمل بتقديم شكوى دون الكشف عن هويته، فمن المتوقع أن تحظى المدونة المعدلة بموافقة رئيس القلم وأن تكون جاهزة للإصدار خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

53 - وعلاوة على ذلك، واصل قلم الآلية استعراض صكوك السياسات المشتركة بين الفرعين التي تنظم عمليات المحكمة ومهام إدارة السجلات القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم وتجهيز إيداع الملفات وطلبات المساعدة الواردة من الهيئات القضائية الوطنية، وذلك لزيادة تبسيط ومواءمة الممارسات عبر الفرعين. وفي هذا الصدد، سيصدر قريبا دليل مختصر منقح بشأن إيداع الوثائق لدى الآلية، يستكمل ويوضح العمليات المتصلة بتقديم الوثائق إلى وحدتي السجلات القضائية وعمليات المحكمة في الفرعين المعينين.

54 - وأخيرا، استمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لوضع سياسة خاصة بالآلية تتضمن نشرة الأمين العام بشأن التصدي للتمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة (ST/SGB/2019/8)، فضلا عن سياسة الآلية بشأن السلامة والصحة المهنيتين.

55 - وبالإضافة إلى هذه التطورات، تود الآلية أن تلاحظ أن بعض جوانب إطارها القانوني اكتسبت أهمية أكبر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الواقع، وبفضل الأحكام الواردة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الحالية للآلية، تسنى استئناف جلسات المحكمة بمشاركة القضاة والأطراف والشهود عن بعد، وأحرز تقدم هام في عبء القضايا الأساسية على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19 المستمر. وفي هذا الصدد، تمكن قضاة الآلية من استخدام القاعدة 96 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، التي تنص على أن الإجراءات يمكن أن تتم عن طريق التداول بالفيديو، إذا ما كان ذلك متسقا مع مصالح العدالة. وبشكل منفصل، تم أيضا الاستناد إلى القاعدة 69 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير للسماح بعقد جلسات تحضيرية عن طريق إجراء خطي.

56 - ومن حسن حظ الآلية أنه، بفضل هذه المرونة المتأصلة في هيكلها ذاته الموروث من المحكمتين المخصصتين، لم تكن هناك ضرورة لإجراء تعديلات في الإطار القانوني القائم، وأمكن استخدام حلول مبتكرة لضمان تحقيق أقصى قدر من العمليات. ولذلك، فإن التحديات الرئيسية المواجهة كانت ذات طابع عملي، مثل الحاجة إلى تيسير عدد كاف من الاتصالات الآمنة والمستقرة للتداول بالفيديو من أجل الإجراءات المعقودة عن بعد التي تشمل العديد من المشاركين.

ثالثا - الأنشطة القضائية

57 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرض على الآلية عدد من المسائل القضائية المعقدة التي لا يزال النظر في الكثير منها جاريا منذ صدور التقرير المرحلي السابق. وواصل الرئيس والقضاة الانكباب على

طائفة واسعة من الأنشطة القضائية، إذ أصدروا 194 قراراً وأمراً. وعملاً بالفقرة 3 من المادة 8 من النظام الأساسي، نُفذت الأنشطة القضائية أساسا عن بُعد. وفي الوقت الحالي، يتلقى جميعُ القضاة المدرجين في القائمة الدعمَ من قسم الدعم القانوني للدوائر الذي يضم 20 موظفا، منهم 17 موظفا قانونيا وثلاثة مساعدين إداريين، يعملون في كلا فرعي الآلية.

58 - ومن بين 194 قرارا وأمرا صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعلق 129 من تلك القرارات والأوامر (أو حوالي ثلاثة من كل خمسة قرارات وأوامر) بالبت في طلبات بشأن حماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وتنفيذ الأحكام القضائية، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بشهادة الزور أو بانتهاك حرمة المحكمة ومحاكمة المتهمين بشأن تلك الادعاءات، علاوة على إدارة أعمال الدوائر والمراجعة القضائية للقرارات الإدارية، لا بالبت في الجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي.

59 - وواصلت قيادة الدوائر اتباع أساليب وإجراءات عمل مبسطة، بالتعاون مع الأقسام الأخرى في الآلية، لتيسير تهيئة بيئة عمل موحدة تتسم بالكفاءة والشفافية وتستفيد من الموارد المتاحة في كلا الفرعين، للنهوض بعبء العمل القضائي حيثما ينشأ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت قيادة الدوائر مع الزملاء على نطاق الآلية، خاصة للتغلب على التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من أجل المضي قدما في الإجراءات القضائية. وعلى نحو المفصل أدناه، مكّن هذا النهج الآلية من عقد جلسة الاستئناف في قضية *ملادیتش* على الرغم من استمرار القيود على السفر، بمشاركة أربعة من القضاة الخمسة عن طريق التداول بالفيديو. وبالمثل، فقد أتاح هذا النهج عقد الجلسة التحضيرية في القضية نفسها، بمشاركة قاضي المرحلة التمهيدية للاستئناف عن طريق التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت بروتوكولات السلامة المعززة للدائرة الابتدائية في قضية *ستانیشیتش وسیماتوفیتش* الاستماع شخصيا إلى شهادة شهود الدفاع الخمسة النهائيين، واختتام عرض الشهادة الشفوية في القضية. واستخدم القاضي المنفرد في قضية *تورينابو وآخرين* أيضا إجراء خطيا لعقد الجلسة التحضيرية الأخيرة قبل بدء المحاكمة. وأخيرا، أُنهيت الإجراءات في قضية *المدعي العام ضد أوغُستين بيزيمانا* وبدأت إجراءات جديدة في قضية *كابوغا* بعد إحالة المتهم إلى الآلية ومثوله الأول.

60 - وفيما يتعلق بالجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي، واصل القضاة، الذين يمثّلون بخلفياتهم القانونية الفردية على نحو متوازن تقريباً نظام القانون المدني ونظام القانون العام، عملهم المتعلق بمحاكمة ابتدائية وباستئناف أحد الأحكام، على النحو المبين أدناه.

61 - ففيما يخص قضية *ستانیشیتش وسیماتوفیتش*، بدأت إعادة المحاكمة في 13 حزيران/يونيه 2017 واختُتمت مرافعة الادعاء في 21 شباط/فبراير 2019. وبدأت مرافعة الدفاع في 18 حزيران/يونيه 2019، وانتهت شهادة شاهد الدفاع النهائي في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020. في البداية، كان من المتوقع أن يُستأنف تقديم الأدلة في نهاية نيسان/أبريل 2020 وأن ينتهي في حزيران/يونيه 2020، مع توقع تقديم مذكرات ختامية للمحاكمة ومرافعات ختامية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وصدور الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر 2020. واستند في تحديد هذه الجداول الزمنية إلى الأطر الزمنية للمحاكمات الابتدائية التي اتبعت في السابق أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي خضعت للتغيير بحسب للظروف الفعلية لإعادة المحاكمة الحالية.

62 - ولم يطرأ أي تغيير على التوقعات الأولية المتعلقة بتاريخ إصدار الحكم المحدد في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن اندلعت الأزمة الصحية العالمية. وعلى النحو المفصل في التقرير السابق، اضطرت الدائرة الابتدائية، ابتداء من آذار/مارس 2020، إلى تأجيل استكمال تقديم الأدلة في عدة مناسبات إلى حين تخفيف القيود المفروضة على السفر والتنقل، ووضع تدابير وبروتوكولات لضمان سير الإجراءات في المحكمة على نحو آمن. ومع ذلك، واصلت الدائرة الابتدائية والأطراف التقدم في القضية على الرغم من تأجيل الإجراءات داخل المحكمة، وأصدرت الدائرة الابتدائية العديد من القرارات المتعلقة بقبول آلاف المستندات والشهادات الخطية لعدد من الشهود. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، استؤنفت الإجراءات في المحكمة في قاعة معدلة، واستمعت الدائرة الابتدائية بعد ذلك إلى شهود الدفاع الخمسة النهائيين، واختتمت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ولا تزال المنازعة القضائية جارية في الوقت الراهن بشأن قبول المستندات النهائية. ومن المقرر تقديم المذكرات الختامية للمحاكمة في 26 شباط/فبراير 2021، ومن المتوقع إجراء المرافعات الختامية في الأسبوع الأخير من آذار/مارس 2021.

63 - واعتبارا لهذه الظروف، من المتوقع حاليا أن يصدر الحكم الابتدائي بحلول نهاية أيار/مايو 2021 بدلا من نيسان/أبريل 2021، على النحو المبين في التقرير المرحلي السابق. وذُكر سابقاً أيضا أن الأنشطة الرئيسية لقاعة المحكمة، التي تشمل الاستماع إلى الشاهد المتبقي، سوف تنتهي في عام 2020 وفقا لما سبق أن ورد من معلومات، وأنه سيتم خلال عام 2021 تقديم المرافعات النهائية وإجراء المداولات وإصدار الحكم فقط، وهو ما سيحد، بالتالي، من الأثر المالي لهذه التطورات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى القضاة الثلاثة في هيئة المحكمة أعمالهم في هذه القضية في مقر الآلية في لاهاي.

64 - وفيما يتعلق بقضية *كابوغا*، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول الأمر لائحة اتهام بحق فيليسيان كابوغا في عام 1997، وقد جرى تأكيد منطوق لائحة اتهامه في عام 2011. وظل السيد كابوغا هارباً لأكثر من 22 عاماً إلى حين اعتقاله في فرنسا في 16 أيار/مايو 2020 بناء على أمر بإلقاء القبض وأمر بنقله إلى فرع أروشا. وقد أذنت المحاكم الفرنسية بنقله إلى الآلية في 30 أيلول/سبتمبر 2020.

65 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أسند الرئيس قضية *كابوغا* إلى دائرة ابتدائية، اعتبارا من تاريخ إحالة السيد كابوغا إلى الآلية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدم السيد كابوغا طلباً عاجلاً يلتمس فيه، في جملة أمور، تعديل أمر إلقاء القبض عليه وأمر نقله بحيث يتم نقله إلى فرع الآلية في لاهاي بدلاً من فرع أروشا، مشيراً على وجه الخصوص إلى حالته الصحية والمخاطر الصحية المرتبطة بالسفر. وأيد كل من الادعاء ورئيس القلم هذا الطلب. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وافق القاضي المنفرد على الطلب وعدّل أمر إلقاء القبض وأمر النقل، من أجل السماح بنقل السيد كابوغا مؤقتاً إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي لإجراء تقييم طبي مفصل.

66 - وعقب نقل السيد كابوغا، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز، أمر قاضي الإجراءات التمهيدية بإجراء تقييم طبي أولي من أجل تيسير تحديد موعد جلسة المثول الأول وتحديد ما قد يلزم من تقييمات أخرى. وبعد ذلك، جرت جلسة المثول الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في لاهاي أمام قاضي الإجراءات التمهيدية، وهو رئيس الدائرة الابتدائية. وبناء على طلب محامي السيد كابوغا، سجل قاضي الإجراءات التمهيدية عدم إقرار بالذنب نيابة عن السيد كابوغا. واستنادا إلى الإطار الزمني المتوقع أن تجرى فيه محاكمات الأشخاص الهاربين الذي أشير إليه في تقرير الاستعراض الثالث (S/2020/309، المرفق، الفقرة 62)، من المتوقع أن تستمر مرحلة ما قبل المحاكمة 12 شهرا منذ

المثول الأول، أي حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن المتوقع أن تستمر مرحلة المحاكمة وصياغة الحكم 18 شهرا إضافية، حتى أيار/مايو 2023. وستُعدل هذه التوقعات مع توافر المزيد من المعلومات بشأن صحة السيد كابوغا، بالنظر إلى أن ذلك قد يؤثر على وتيرة الإجراءات. ويعمل جميع القضاة حاليا عن بعد، إلا إذا كان وجودهم المؤقت ضروريا.

67 - وفي إطار إجراءات أخرى تتعلق بهارب أصدرت بحقه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام، أصدر قاض منفرد، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أمرا بإغلاق قضية *بيزيمانا*. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أول الأمر لائحة اتهام بحقد أوغُستين بيزيمانا في عام 1998، وقد جرى تأكيد آخر صيغة من منطوق لائحة اتهامه في عام 2011. وقد كان أحدَ الهاربين الثلاثة الذين أصدرت بحقهم تلك المحكمة لوائح اتهام والذين كان يفترض أن تتولى الآلية محاكمتهم، في حال إلقاء القبض عليهم. وعقب طلب قدمه الادعاء في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بإنهاء الإجراءات، فحص القاضي المنفرد إثبات الوفاة، بما في ذلك شهادة وفاة من الكونغو ونتائج تحليل مفصل للأدلة الجنائية، وقرر أن هناك أدلة كافية على وفاة السيد بيزيمانا. وفي أعقاب هذه التطورات الرئيسية في قضية *كابوغا* وقضية *بيزيمانا*، من المتوقع أن تتولى الآلية، على النحو المفصل أدناه (انظر الفقرة 107)، محاكمة هارب واحد متبق أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام بحقه.

68 - وقد أحرزت إجراءات الاستئناف في قضية *ملاديتش* تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بداية من المرحلة التمهيدية للاستئناف، مرورا بالنظر في الطعون، ثم المداولات القضائية وإعداد الحكم. وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، جاءت إجراءات الاستئناف في أعقاب الحكم الذي أصدرته، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، دائرة ابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ضد راتكو ملاديتش، وأدانته فيه بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، وحكمت عليه بالسجن المؤبد. واستأنف الحكمَ كلٌّ من ملاديتش وهيئة الادعاء. وقد وافقت دائرة الاستئناف جزئيا على طلبات السيد ملاديتش بتمديد المواعيد النهائية لتقديم المذكرات، وهو ما سمح بتمديد مجموعه 210 أيام في عملية تقديم مذكرات الطعن. واختُتمت عملية تقديم مذكرات الطعن في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وعقب تقديم السيد ملاديتش لطلبات تنحية، جرت تنحية ثلاثة قضاة من هيئة المحكمة في هذه القضية في 3 أيلول/سبتمبر 2018 بسبب شبهة التحيز وجرى استبدالهم. وفي وقت لاحق، في 14 أيلول/سبتمبر 2018، استُبدل أحد القضاة المعينين حديثا بناء على طلبه. ولم يؤدِّ استبدال القضاة إلى تأخير الإجراءات.

69 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، حددت دائرة الاستئناف موعد جلسة الاستئناف في 17 و 18 آذار/مارس 2020. غير أن السيد ملاديتش طلب إلى دائرة الاستئناف في نهاية شباط/فبراير 2020 تحديد موعد آخر للجلسة ليتمكن من الخضوع لعملية جراحية. ووافقت دائرة الاستئناف على هذا الطلب، وأرجأت موعد الجلسة إلى ما بعد عملية السيد ملاديتش الجراحية بستة أسابيع تقريبا لإتاحة الوقت له للتعافي. وفي الوقت نفسه، طلبت دائرة الاستئناف تزويدها بتقارير أسبوعية عن الحالة لتيسير تحديد موعد آخر للجلسة على وجه السرعة.

70 - واستنادا إلى التقارير الطبية التي أفادت بأن السيد ملاديتش يتعافى بشكل جيد من الجراحة، وبالنظر إلى القيود المفروضة آنذاك على السفر بفعل الجائحة، فقد حددت دائرة الاستئناف في 1 أيار/مايو 2020، بالتشاور مع الطرفين، موعدا آخر لجلسة الاستئناف في 16 و 17 حزيران/يونيه 2020. بيد

أن هيئة دفاع السيد ملاديتش قدّمت في 21 أيار/مايو 2020 إشعاراً بعدم إمكانية حضورها الجلسة المقررة بسبب التطورات والقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ومراعاة لهذا، واعتبارا للظروف الاستثنائية، بما في ذلك العوائق التي حالت دون سفر القضاة لحضور جلسة الاستماع، رأت دائرة الاستئناف أنه من غير الممكن عقد الجلسة في الموعد المقرر. وبناء على ذلك، قررت في 28 أيار/مايو 2020 تأجيل الجلسة، على أن يحدد موعد آخر لها حالما تسمح الظروف بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت دائرة الاستئناف إلى رئيس القلم أن يقدم لها تقارير جدوى مرحلية. وفي نهاية المطاف، عقدت دائرة الاستئناف جلسة الاستئناف في 25 و 26 آب/أغسطس 2020، بمشاركة أربعة من القضاة الخمسة عن طريق التداول بالفيديو بسبب القيود ذات الصلة بالجائحة المفروضة على السفر.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت دائرة الاستئناف أيضاً جلسة تحضيرية واحدة في 24 تموز/يوليه 2020، شارك فيها قاضي المرحلة التمهيدية للاستئناف عن طريق التداول بالفيديو بسبب القيود المفروضة على السفر. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تقرر عقد جلسة تحضيرية أخرى في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، على أن يشارك فيها القاضي المترئس مرة أخرى عن طريق التداول بالفيديو. غير أن الدفاع أودع بعد ذلك مذكرة تفيد بأنه، نظرا لعدم تمكن محامي الدفاع من الحضور إلى لاهاي في الموعد المحدد، وبما أن السيد ملاديتش لم يوافق على مشاركتهم أو مشاركته هو نفسه عن طريق التداول بالفيديو، فإن السيد ملاديتش يفضل تأجيل الجلسة التحضيرية. ونتيجة لذلك، أجل القاضي المترئس، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الجلسة التحضيرية إلى أن يصير بإمكان محامي الدفاع الحضور إلى جانب السيد ملاديتش في المحكمة. وباستثناء الحضور الفعلي لقاض واحد في جلسة الاستئناف في لاهاي، فإن القضاة الأعضاء في هيئة المحكمة الناظرة في قضية *ملاديتش* كانوا يؤدون عملهم عن بعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

72 - وقد أوضحت الآلية، في التقرير المرحلي السابق، أنه نظرا إلى ضرورة تأجيل جلسة الاستماع إلى دعاوى الاستئناف لمدة بلغت في المجموع ثلاثة أشهر، بسبب الجراحة التي أجراها السيد ملاديتش والقيود ذات الصلة بالجائحة المفروضة على السفر، فقد جرى تعديل التوقعات المتعلقة باستكمال الإجراءات في هذه القضية بفترة زمنية متناسبة، من نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نهاية آذار/مارس 2021. وأضافت الآلية أنه سيجري رصد هذا التوقع عن كثب وسيجري تحديثه حسب الاقتضاء. ونظرا إلى أن جلسة الاستئناف تأجلت بسبب القيود ذات الصلة بالجائحة لمدة شهرين آخرين، إلى 25 و 26 آب/أغسطس 2020، عدلت الآلية أيضا توقعاتها فيما يخص انتهاء القضية بمدة شهرين، من نهاية آذار/مارس 2021 إلى نهاية أيار/مايو 2021. لكن، تجدر الإشارة إلى أن دائرة الاستئناف تشارك الآن بنشاط في المداولات وإعداد الحكم، وإلى أن الإجراءات ستنتهي بمجرد أن تسمح مداولات القضاة بذلك.

73 - وتنظر دائرة الاستئناف حاليا كذلك في التماس قدمه ميلان لوكيتش، في 1 أيلول/سبتمبر 2020، بإعادة النظر في قضية *المدعي العام ضد ميلان لوكيتش* وتعيين محام له. ويطلب في الالتماس أيضا تنحية عدد من الأعضاء المحتملين في هيئة المحكمة، الذين لم يُعينوا بعد. وبعد تعيين أعضاء هيئة المحكمة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أحال الرئيس، الذي طُلبت تنحيته، التماس التنحية إلى أكبر القضاة مرتبة الذي يستطيع البت فيه. وأحال كبير القضاة الالتماس إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة رفضوا التماس التنحية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020. والمسألة حاليا قيد النظر في هيئة المحكمة ويُتوقع صدور قرار نهائي

بشأنها بحلول نهاية العام. ويعمل جميع القضاة عن بعد، باستثناء الرئيس، وهو القاضي الذي يترأس هيئة المحكمة.

74 - وبالإضافة إلى الإجراءات المتصلة بالجرائم الرئيسية المدرجة في النظام الأساسي، عُرضت على الآلية أيضا خمس مسائل تتصل بادعاءات متعلقة بشهادات زور أو انتهاك حرمة المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أنه، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2020، واصل قاض منفرد الاضطلاع بصورة مكثفة بإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية *تورينابو وآخرين* التي تشمل عدة متهمين، والمتعلقة بادعاءات التدخل المرتبطة بإجراءات إعادة النظر التي تمت سابقا في قضية *المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري*.

75 - وفي بادئ الأمر، كان من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في القضية المشتركة في حزيران/يونيه 2020 وتنتهي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. واستند التوقع المتعلق ببدء القضية في المقام الأول إلى الوقت اللازم بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتقديم المذكرات الرئيسية السابقة للمحاكمة عقب تعديل الادعاء للائحة الاتهام وضم القضية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة ضد أوغستين نغيراباتواري، إضافة إلى المشاورات مع الطرفين بشأن الوقت اللازم للإعداد. ويستند التوقع المتعلق بمدة القضية أساسا إلى المعايير التي حددها القاضي المنفرد لطول مرافعة الادعاء، بالنظر إلى تعقيدها، وكذلك أساليب العمل المتبعة حاليا في الدوائر.

76 - وعلى نحو ما ورد سابقا، وفي ظل جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود مفروضة على السفر والتنقل، قرر القاضي المنفرد تأجيل بدء المحاكمة في قضية *تورينابو وآخرين* إلى 24 آب/أغسطس 2020 على أقل تقدير، وهو ما يعني تأجيل التوقعات المتعلقة بإصدار الحكم الابتدائي إلى آذار/مارس 2021. ومنذ ذلك الحين، استدعت الظروف ذات الصلة بالجائحة تأجيل بدء المحاكمة لمدة شهرين آخرين. وقد كانت مرحلة ما قبل المحاكمة حافلة بشكل استثنائي، إذ أصدر القاضي المنفرد 180 قرارا وأمرا خطياً في المدة الممتدة ما بين جلسة المثول الأول للمتهم وبدء المحاكمة.

77 - وأخيرا، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أمكن بدء المحاكمة في هذه القضية بالاستماع إلى المرافعات الافتتاحية للادعاء، وجرى الاستماع إلى الشاهد الأول في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومن المتوقع أن ينتهي عرض شهود الادعاء بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، وقد أكد القاضي المنفرد في المحكمة على أهمية انتهاء مرافعة الادعاء بحلول هذا التاريخ. وستبدأ مرافعة الدفاع في الجزء الأول من العام المقبل. ونظراً إلى تسجيل المزيد من التأخير في بدء إجراءات المحاكمة، من المتوقع الآن صدور الحكم الابتدائي في أيار/مايو 2021. وقد يتأثر هذا التوقع المعدل كذلك بتطورات الأزمة الصحية العالمية الجارية. علاوة على ذلك، يشار إلى أن محامي المتهمين وموظفي الدعم والشهود يوجدون في ثلاث قارات مختلفة، مما يجعل هذه القضية عرضة بوجه خاص للتأثر بالقيود المفروضة على السفر، ويجعلها تعتمد بشكل خاص على التكنولوجيا.

78 - وكانت قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد بيتار يوييتش وفْييريكا راديتا، التي نُقِلت من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قد أُحِيلت إلى سلطات صربيا للمحاكمة بأمر من قاض منفرد في 12 حزيران/يونيه 2018. وطعن *المدعي العام*، متدخلا بصفة صديق المحكمة في هذه القضية، في أمر الإحالة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2018، خلصت دائرة الاستئناف إلى أن *المدعي العام* المتدخل بصفة صديق المحكمة لم يثر أمام القاضي المنفرد مسألة "عدم

رغبة الشهود في الإدلاء بشهاداتهم في حال تمت المحاكمة في صربيا"، وأعادت الأمر إلى القاضي المنفرد للنظر في المذكرات الإضافية المقدمة بشأن هذه المسألة. وفي 13 أيار/مايو 2019، أصدر القاضي المنفرد قرارا بإلغاء أمر الإحالة، وطلب من صربيا نقل المتهمَين إلى الآلية دون تأخير. وفي اليوم نفسه، أصدر القاضي المنفرد مذكرات توقيف دولية جديدة، موجهة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لاعتقال المتهمَين واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية. وفي 4 حزيران/يونيه 2019، استأنفت صربيا قرار القاضي المنفرد. ومثلما ذُكر سابقا، رفضت دائرة الاستئناف، في 24 شباط/فبراير 2020، استئناف صربيا وأكدت قرار القاضي المنفرد المؤرخ 13 أيار/مايو 2019 بإلغاء أمر الإحالة.

79 - واستمرت المنازعة القضائية الجديدة في قضية *يوبيتش ورادينا* طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمت مجرياتها في معظمها على أساس سري. وفي غضون ذلك، كررت الآلية التأكيد على أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها صربيا، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يُتوقع منها أن تتصرف وفقا لأوامر الاعتقال غير المنفذة بعدُ الصادرة بحق المتهمَين وأن تكفل إلقاء القبض عليهما واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية فوراً. ولا تجري الآلية محاكمات غيابية وهي من ثم تعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الدول الأعضاء لضمان حضور المتهمين.

80 - وفيما يتعلق بالنشاط القضائي للرئيس، فقد أصدر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه 48 أمراً وقراراً، منها خمسة أوامر وقرارات تتعلق باستعراض القرارات الإدارية، تناول اثنان منها مسائل الاحتجاز، وتعلق 11 أمرا وقرارا بمسائل الإنفاذ.

81 - وعلاوة على ذلك، أصدر الرئيس 22 أمر تكليف، 13 منها تعلق بتكليف قضاة منفردين، وأمران تعلقا بتكليف دائرة ابتدائية، وسبعة أوامر تعلقت بدائرة الاستئناف، ستة منها كانت تكليفات ذات صلة بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وسعى الرئيس قدر الإمكان، لدى تكليف القضاة بمسائل معينة، إلى ضمان التوزيع العادل للعمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للتمثيل الجغرافي والبعد الجنساني، علاوة على التضارب المحتمل في المصالح الناشئ عن التكليف بمهام سابقة.

82 - وكما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، واصل الرئيس، عملا بسلطته في مجال إنفاذ الأحكام، تخصيص حيز هام من الوقت وقدر كبير من الموارد للعديد من المسائل المتعلقة بالإنفاذ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين. وتتوقف هذه المسائل على الظروف الخاصة بكل شخص مدان وكل قضية، وتتصل بالضرورة أيضا بمسائل التأييد والتعاون اللذين تبديهما الدول. ونتيجة لذلك، قد تكون تلك المسائل معقدة للغاية وقد تستغرق وقتا طويلا.

83 - وفصل الرئيس في ثلاثة طلبات للإفراج المبكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير[6] ولا يزال ينظر في 14 طلبا آخر. وتماشيا مع التوجيه العملي المنقح بشأن إجراءات البت في طلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية الصادر في ختام الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصل الرئيس بنشاط التماس

(6) انظر *المدعي العام ضد دراغومير ميلوسيفيتش*، القضية رقم MICT-16-98-ES، قرار بشأن الإفراج المبكر عن دراغومير ميلوسيفيتش، 29 تموز/يوليه 2020؛ *والمدعي العام ضد ميلان مارتيتش*، القضية رقم MICT-14-82-ES، قرار بشأن الإفراج المبكر عن ميلان مارتيتش، 7 آب/أغسطس 2020؛ *والمدعي العام ضد لوران سيمانزا*، القضية رقم MICT-13-36-ES.2، قرار بشأن طلب لوران سيمانزا الإفراج المبكر عنه، 17 أيلول/سبتمبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية).

طائفة من المعلومات المهمة، لتساعده على البت في هذه الطلبات، بهدف ضمان تحقيق قدر أكبر من الشفافية وإتاحة المراعاة التامة للآثار الأعم الناشئة عن الإفراج المبكر. وتشاور الرئيس أيضا، حسب الاقتضاء، مع قضاة الدوائر المعنية التي أصدرت الأحكام، الذين ما زالوا قضاة في الآلية، عملا بالقاعدة 150 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وفي الحالات التي تعذر فيها وجود أي قضاة آخرين ممن أصدروا الأحكام ما زالوا قضاة في الآلية، تشاور الرئيس مع قاضيين آخرين على الأقل، وفقاً للقاعدة 151 من القواعد.

84 - وقد أسفرت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى عن زيادة النشاط فيما يتعلق بمسائل إنفاذ الأحكام. وبعد أن أصدر الرئيس أمرا في نيسان/أبريل 2020، يكلف فيه، في جملة أمور، رئيس القلم بالاتصال بدول الإنفاذ بهدف الحصول على معلومات مستكملة كل 14 يوما على الأقل حتى نهاية حزيران/يونيه 2020، أصدر ثلاثة أوامر لاحقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للحصول على معلومات مستكملة من دول الإنفاذ[7]. وفي الآونة الأخيرة، وبعد أن أقر الرئيس بأن من شأن طلب تقديم معلومات مستكملة كل أسبوعين أن يصبح عبئا مرهقا بشكل مفرط على الدول المعنية بالإنفاذ، ولا سيما في سياق الجائحة الحالية، أصدر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أمراً يطلب فيه معلومات مستكملة كل شهر، أو قبل ذلك إذا حدث تغيير مرتبط بظروف تستدعي اهتماماً عاجلاً من الآلية[8]. وبالإضافة إلى هذه الأوامر، واصل الرئيس طلب معلومات من رئيس القلم عن التدابير المتخذة في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، حيث تُؤوي الآلية الأشخاص المحتجزين لديها. وعلاوة على ذلك، واصل الرئيس التعامل مع الطلبات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

85 - وتشير الآلية، وقد عرضت أنشطتها القضائية الحالية بالتفصيل، إلى أن التوقعات المتعلقة بإنجاز القضايا المشار إليها أعلاه أُعدت بصورة موحدة استنادا إلى الخبرة السابقة المكتسبة من قضايا تتسم بقدر مماثل من التعقيد، وروعي فيها بوجه خاص، في حالات استئناف الأحكام، مدى تعقد القضية المنظور فيها في المحاكمة. وسترصد الآلية هذه التوقعات عن كثب وتعدلها حسب الاقتضاء لتعكس التطورات، بما في ذلك التطورات الناشئة عن أي أحداث استثنائية تقع أثناء سير الإجراءات وتؤثر على تنفيذها. ويمكن أن تشمل هذه الأحداث استمرار جائحة كوفيد-19، أو استبدال القضاة أو المحامين، أو مرض أحد المتهمين أو المستأنِفين.

86 - وفيما يخص حساب التوقعات المتعلقة بأي محاكمة محتملة للهاربين من العدالة، تشير الآلية إلى تقرير الاستعراض الثالث الذي قدمته والذي أشار إلى أن محاكمة من هذا القبيل قد تستمر لمدة سنتين ونصف السنة بدءا من تاريخ إلقاء القبض وحتى صدور الحكم الابتدائي، وأن نحو 12 شهرا من هذه الفترة سيخصص للنشاط التمهيدي الذي يتولاه أساسا قاضي الإجراءات التمهيدية (S/2020/309، المرفق، الفقرة 62،

(7) القضية رقم MICT-12-01-ES، أمر للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 24 نيسان/أبريل 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الثاني للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 26 حزيران/يونيه 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الثالث للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 28 آب/أغسطس 2020 (الصيغة المنقحة العلنية)؛ والقضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الرابع للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية).

(8) القضية رقم MICT-12-01-ES، الأمر الرابع للحصول على معلومات مستكملة بشأن كوفيد-19 من دول الإنفاذ، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الصيغة المنقحة العلنية).

انظر الفقرة 66 علاه). وعلاوة على ذلك، ستواصل الآلية مراعاة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بوضع توقعات واضحة ومركزة لسير القضايا، وهي توصية تأخذها الآلية على محمل الجد (S/2020/236، الفقرة 67 والمرفق الأول، و S/2020/309، المرفق، الفقرتان 204 و 214). وكما هو الحال دائما، لا يزال القضاة وقادة الدوائر ملتزمين التزاما تاما بالتعجيل بالمسائل قيد النظر وإنهائها في أقرب وقت ممكن، وفقا للإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية.

87 - وفيما يتعلق بالتوقعات المتصلة بالأنشطة القضائية غير المحاكمات الابتدائية ودعاوى استئناف الأحكام، تشير الآلية إلى أنها مُلزَمة على الدوام بضمان إقامة العدل. وفي هذا الصدد، ستستمر الآلية، حتى تاريخ إغلاقها، في أداء واجبها المتمثل في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أو بشهادات الزور ومحاكمة مرتكبيها، رهنا بأحكام الفقرة 4 من المادة 1 من النظام الأساسي. وتُذكِّر الآلية بصفة أعم بالملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ 21 أيار/مايو 2009 والتي تفيد بأنه "من غير الممكن التنبؤ بوقت أو بتوافر تقديم الطلبات المتصلة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، وأوامر الحماية، ومراجعة الأحكام، وإحالة القضايا، والعفو وتخفيف الأحكام"، بيد أنه "من الأرجح أن مسائل من هذا القبيل ستبرز في غضون فترة تتراوح بين 10 و 15 سنة عقب إغلاق المحكمتين [...] وأن عبء العمل الذي سينطوي عليه الأمر [...] سيخفّ قطعاً مع مرور الزمن" (S/2009/258، الفقرة 102). وبالفعل، من المتوقع أن يستمر تقديم طلبات من هذا القبيل ما دام التحقيق في القضايا ومحاكمة المتهمين فيها مستمرا في المحاكم الوطنية، وما دام الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية يقضون عقوباتهم، وما دام أي من الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام هذه المؤسسات في حاجة إلى الحماية.

88 - وبناء على ذلك، من المهم التذكير بأن مجلس الأمن قد كلف الآلية بطائفة من المهام القضائية المتبقية التي ستظل قائمة بعد الانتهاء من البت في القضايا الحالية، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

89 - وترد في الضميمة الثالثة الحالة الراهنة للمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التي تتولاها الآلية.

رابعا - الدعم المقدم من قلم الآلية إلى الأنشطة القضائية

90 - واصل قلم الآلية تقديم الدعم إلى الأنشطة القضائية التي تضطلع بها الآلية في كلا الفرعين. وتولى قلم الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحديدا، تجهيز وتعميم 096 1 ملفا، بما في ذلك 151 مذكرة قانونية لقلم الآلية، بلغ مجموع صفحاتها 340 10 صفحة.

91 - وكما ذُكر آنفا، وبعد التعليق الضروري لسير الإجراءات في قاعة المحكمة بسبب جائحة كوفيد-19 وما نجم عنه من قيود، استطاعت الآلية استئناف الإجراءات المذكورة بنجاح مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر تعرض القضاة والموظفين وجميع المشاركين الآخرين لمرض كوفيد-19. وفي فرع لاهاي، قدم موظفو القلم الدعم للجلسة التحضيرية وجلسة الاستئناف في قضية *ملادیتش*، إلى جانب استئناف واختتام جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في المحكمة في قضية *ستانیشیتش وسیماتوفیتش*. وعقب نقل السيد كابوغا إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، عمل الفرعان معاً بشكل وثيق لدعم الإجراءات التمهيدية الناشئة في قضية *كابوغا* الجديدة، في حين استضاف فرع لاهاي جلسة المثول الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي فرع أروشا، قدم قلم الآلية الدعم في بدء وتسيير المحاكمة في قضية

تورينابو وآخرين. وفي المجموع، وفرت الخدمات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لـ 34 يوما من أيام جلسات المحاكمة.

92 - وقد تطلب سير هذه الإجراءات في قاعة المحكمة تخطيطا وإعدادا كبيرين، سواء من الناحية اللوجستية أو التكنولوجية. ومن أجل توجيه الدعم السلس لإجراءات المحكمة وضمان تنفيذ جميع المشاركين لتدابير السلامة العملية، أصدر قلم الآلية في كلا الفرعين تدابير السلامة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 المتعلقة بإجراءات المحكمة في الآلية، بهدف ضمان تنفيذ جميع المشاركين لتدابير وقائية عملية. وتماشيا مع هذه التدابير، وُضعت ترتيبات وتعديلات خاصة في قاعات المحكمة من أجل تنفيذ التباعد البدني، ومتطلبات النظافة الصحية، وغير ذلك مما أشار به الخبراء فيما يتعلق بمرض كوفيد-19. ومن الأمثلة على ذلك وضع علامات التباعد البدني، وتركيب فواصل شفافة (Plexiglas) حيث يتعذر تطبيق التباعد البدني، وإدخال نظم الاتجاه الواحد لحركة السير على الأقدام. واقترن ذلك بتخفيض الحد الأقصى لشغل قاعات المحكمة ومسك قوائم شغل يومية لضمان التقيد بالحد الأقصى لشغل قاعات المحكمة وكذلك تيسير اقتفاء أثر مخالطي المرضى. وقد اتُخذت تدابير محددة إضافية لحماية من هم أكثر عرضة لخطر المضاعفات الناجمة عن الإصابة بعدوى مرض كوفيد-19، مثل الشهود المسنين.

93 - وعلاوة على ذلك، وبغية تمكين الجميع، بما في ذلك القضاة والأطراف والشهود، من المشاركة الكاملة عن بعد عند الاقتضاء، تمت زيادة عدد وصلات التداول بالفيديو في قاعات المحكمة. وجرى وضع مرافق للاتصالات المحمية عن طريق الهاتف والتداول بالفيديو من أجل إتاحة الاتصالات بين المتهمين وأفرقة الدفاع، بهدف الحد من الحركة داخل قاعة المحكمة. وأضيفت مقصورات ترجمة شفوية مؤقتة لإتاحة شغلها على نحو فردي وتطهيرها بين عمليات تبديل المترجمين الشفويين، بينما استُخدمت في فرع أروشا شرفة الجمهور التابعة لقاعة المحكمة من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية لقاعة المحكمة وتوفير محطات عمل إضافية لأفرقة الدفاع في قضية *تورينابو وآخرين*. وبصورة أعم، وُضعت نظم تنظيف خاصة لتعقيم قاعات المحكمة قبل وبعد جلسات الاستماع، إلى جانب غرفة التداول بالفيديو في لاهاي التي يستخدمها أعضاء أفرقة الدفاع في قضية *تورينابو وآخرين*.

94 - وتعرب الآلية عن امتنانها لجميع الموظفين والأفراد من غير الموظفين وللمشاركين في الإجراءات في قاعة المحكمة على تقيدهم بمشورة الخبراء وبالمبادئ التوجيهية. وقد ضمن ذلك إبقاء خطر التعرض لمرض كوفيد-19 عند الحد الأدنى، مع السماح باستئناف سلس للإجراءات في قاعة المحكمة وإحراز مزيد من التقدم نحو إنجاز ولاية الآلية.

95 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترجمت دائرتا خدمات الدعم اللغوي التابعتان لقلم الآلية، في الفرعين، ما يقرب من 500 11 صفحة، ووفرتا 268 يوماً من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين، وأصدرتا 759 2 صفحة من المحاضر باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ويشمل ذلك، في جملة أمور، الدعم المقدم لقضايا *كابوغا*، *وملاديتش*، *ونغيراباتواري*، *وستانيشيتش وسيماتوفيتش*، *وتورينابو وآخرين*، علاوة على ترجمة تقارير الرصد المتعلقة بالقضايا المحالة إلى رواندا وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت خدمات الدعم اللغوي ترجمة حكمين، أحدهما إلى اللغة الكينيارواندية والآخر إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك 35 حكما صادرا عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية يُنتظر ترجمتها إلى اللغة الكينيارواندية، وحكم صادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينتظر ترجمته إلى اللغة

البوسنية/الكرواتية/الصربية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُترجم بعد 14 حكما من الأحكام الصادرة عن المحكمتين والآلية إلى اللغة الفرنسية.

96 - ووفر مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع، التابع لقلم الآلية، المساعدة المالية وغيرها إلى ما متوسطه 58 فريقا من أفرقة الدفاع التي بلغ مجموع أعضائها نحو 130 عضوا. وعلى وجه الخصوص، جهّز مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع أكثر من 520 فاتورة تتعلق بأنشطة الدفاع، وطلبات سفر، وتقارير نفقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع تحديثا لقائمة المحامين المؤهلين لتولي تمثيل المشتبه فيهم والمتهمين أمام الآلية، والتي تضم حاليا 55 محاميا مقبولا، ورفع عدد *المدعين العامين* والمحققين المؤهلين للعمل بصفة أصدقاء للمحكمة إلى 46.

97 - ومراعاة للقيود الدولية المفروضة على السفر بسبب الأزمة الصحية العالمية، واصل مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع بجد وحذر تيسير سفر أعضاء أفرقة الدفاع فيما يتعلق بالأنشطة الرسمية للآلية. وقد أُنجزت الآن بعثات التحقيق الخاصة بالدفاع المقررة سابقا، والتي أُجلت نتيجة لحظر السفر، وهو ما يمثل خطوة إيجابية نحو ضمان إنجاز الإجراءات القضائية الجارية في الوقت المناسب. وفي الختام، واصل مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع الاحتفاظ بخطوط اتصال مفتوحة مع جميع أفرقة الدفاع، ودأب على تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن جائحة كوفيد-19 وكذلك بشأن التدابير ذات الصلة التي ينفذها قلم الآلية.

خامسا - الضحايا والشهود

98 - عملا بالمادة 20 من النظام الأساسي، تتحمل الآلية المسؤولية عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا أنجزتها المحكمتان المخصصتان، وكذلك الشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو يحتمل أن يمثلوا أمامها. وفي الممارسة العملية، يستفيد نحو 150 3 شاهدا من تدابير الحماية القضائية و/أو غير القضائية.

99 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، وفقا لأوامر الحماية القضائية، توفير الأمن للشهود بتقييم ما يتعرضون له من تهديد وتنسيق الاستجابة للمتطلبات الأمنية. وبذلك، عملت الوحدة بشكل وثيق مع السلطات الوطنية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وحرصت الوحدة أيضا على حفظ سرية المعلومات المتعلقة بالشهود المشمولين بالحماية، وواصلت الاتصال بالشهود بشأن طلبات مواصلة تدابير الحماية القضائية أو إلغائها أو تعديلها أو تعزيزها. وإضافة إلى ذلك، يسّرت الوحدة الاتصال فيما بين الأطراف والشهود المنقولين أو شهود الأطراف المتنازعة، متى طُلب إليها ذلك.

100 - ونفذت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 16 أمرا قضائيا متعلقا بشهود مشمولين بالحماية، منها أوامر متعلقة بطلبات تغيير تدابير الحماية، وقدمت عدة مذكرات تتعلق بمسائل ذات صلة بالشهود.

101 - وفيما يتعلق بفرع أروشا، ظل الشهود المقيمون في رواندا يتلقون الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية من العيادة الموجودة في المكتب الميداني في كيغالي. وتركز هذه الخدمات على الشهود الذين يعانون من صدمات نفسية أو الشهود الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا إلى أن الكثير منهم أصيب بالفيروس من جراء الجرائم التي ارتُكبت بحقهم خلال الإبادة الجماعية التي استهدفت التوتسي في رواندا في عام 1994. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم دعم الشهود

المشـــمولين بالحماية ممن أدلوا بشـــهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حل المســـائل المتعلقة بصفة اللاجئ وبالإقامة.

102 - وفي إطار تقديم الدعم لســـير الأعمال القضـــائية في الآلية، قدمت وحدة مؤازرة الشـــهود وحمايتهم في أروشا الدعم لأنشطة الشهود فيما يتعلق بقضية *تورينابو وآخرين*، التي بدأت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وواصـــلت الوحدة في لاهاي دعم نشـــاط الشـــهود في قضـــية *ســـتانيشـــيتش وســـيماتوفيتش*، التي اســـتؤنفت في 2 أيلول/سبتمبر 2020 بعد التأجيل المرتبط بمرض كوفيد-19، وانتهت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

103 - وفي ضوء الجائحة الحالية، وُضع عدد من السياسات في كلا الفرعين واتُخذت تدابير هامة لتيسير الإدلاء بالشـــهادة، ســـواء شـــخصـــيا أو عن بعد، وللحد بقدر الإمكان من خطر تعرض الشـــهود والموظفين لمرض كوفيد-19. وواصـــل الفرعان العمل أيضـــا على توفير الدعم والحماية المناســـبين للشـــهود في هذه الظروف غير المســـبوقة. ويجري تنفيذ تكنولوجيات جديدة لتمكين إجراء مكالمات فيديو آمنة وســـرية مع الشهود عند الاقتضاء، بطريقة لا تعرض المعلومات الشخصية للإفشاء.

104 - ومن المتوقع أن تستمر الحاجة إلى توفير الحماية للضـحايا والشهود خلال السنوات المقبلة بالنظر إلى أن العديد من أوامر الحماية القضـائية سـتظل سـارية المفعول، ما لم يتقرر إلغاؤها أو التنازل عنها. فقد يظلّ تقديم الدعم ضـرورياً حتى وفاة آخر شـاهد أو ضـحية، أو حتى وقف تدابير الحماية التي تشـمل أفراد الأسرة المباشرة للشاهد أو الضحية حيثما ينطبق ذلك. وفيما يتعلق بالشهود الذين نُقلوا إلى أماكن أخرى، قد يظل الدعم ضروريا حتى وفاة آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة.

سادسا - الهاربون من العدالة والاستعداد للمحاكمة الابتدائية والاستئناف

105 - حثَّ مجلس الأمن في قراره 1966 (2010) جميع الدول، لا سيما الدول التي يشتبه في أن يكون الهاربون من العدالة طلقاء فيها، على أن تواصـــل تكثيف تعاونها مع الآلية وأن تمدّها بكل ما يلزم من مســـاعدة من أجل القبض على كل من تبقى من الهاربين وتســـليمهم بأســـرع ما يمكن. وكرر المجلس توجيه هذا النداء إلى الدول في قرارات لاحقة كان آخرها القرار 2529 (2020). وتعرب الآلية عن خالص امتنانها للدعم الذي يقدمه المجلس فيما يتعلق بهذه المســـألة الحيوية، حيث أنها تواصـــل الاعتماد على تعاون الدول الأعضاء وإرادتها السياسية لكي يتسنى القبض على الهاربين المتبقين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقاضاتهم.

106 - وتندرج مهمة تعقب الهاربين ضـــمن مســـؤولية المدعي العام وترد مناقشـــتها بالتفصـــيل في تقريره (انظر المرفق الثاني). وعلى نحو ما ورد أعلاه، فقد حدثت تطورات هامة خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير في قضية *كابوغا* وقضية *بيزيمانا*، مع نقل السيد كابوغا إلى عهدة الآلية ومثوله لأول مرة، وإغلاق قضية *بيزيمانا* أخيراً (انظر الفقرات 64-67).

107 - نتيجة لذلك، لا يزال هناك ســـتة هاربين، يظل القبض عليهم ومحاكمتهم من الأولويات القصـــوى للآلية. ويُتوقع أن تتولى الآلية محاكمة أحد هؤلاء الأشـــخاص، وهو بروتايس مبيرانيا، أما قضـــايا الهاربين الخمســـة الآخرين، وهم فولجانس كاييشـــيما، وفينياس مونياروغاراما، وألُويْس نديمباتي، ورياندكايو (الاســـم الشخصـــي غير معروف)، وتشـارلز سـيكوبْوابو، فقد أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رواندا، رهنا بالشروط المبينة في قرارات الإحالة ذات الصلة.

108 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، فقد أظهرت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استعدادها الشروع في الإجراءات القضائية في حالة إلقاء القبض على أي من الهاربين أو في حالة أي نشاط قضائي مخصص آخر. وبالفعل، فإن النجاح في نقل السيد كابوغا وبدء إجراءات ما قبل المحاكمة في قضية *كابوغا* مثالان على التزام الآلية بتحقيق الكفاءة في الوفاء بهذا الجانب الحاسم من ولايتها. بيد أن الآلية لن تكتفي بذلك، وسيظل الاستعداد لإجراء المحاكمات يمثل أولوية ما دامت تنظر في قضية أي هارب من الهاربين المتبقين.

109 - وفيما يتعلق بالاستعداد للمحاكمة الابتدائية والاستئناف بشكل أعم، تظل الآلية مدركة لاحتمال صدور أمر بإعادة المحاكمة في أي إجراءات استئناف أمام الآلية أو الشروع في دعاوى جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة أو بشهادات الزور في أي وقت. وهي مدركة أيضا لإمكانية إلغاء قرار إحالة قضية ما إلى هيئة قضائية وطنية لأغراض المحاكمة. وعملاً بالفقرة 4 من المادة 15 من النظام الأساسي، وُضعت قوائم الموظفين المؤهلين المحتملين كي يتسنى، عند الاقتضاء، استقدام ما يلزم من موظفين إضافيين لدعم الإجراءات القضائية المحتملة على وجه السرعة.

سابعا - مرافق الاحتجاز

110 - تحتجز الآلية في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي أشخاصاً ينتظرون المحاكمة أو الاستئناف أو إجراءات قضائية أخرى أمام الآلية، فضلا عن أشخاص محتجزين لأسباب أخرى بموجب سلطة الآلية، من قبيل الأشخاص المدانين الذين ينتظرون نقلهم إلى دول أخرى لتنفيذ أحكامهم فيها.

111 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا يضم شخصا واحدا أدين في مرحلة الاستئناف وينتظر نقله إلى إحدى دول إنفاذ الأحكام. وهذا الشخص متهم أيضا في قضية *تورينابو وآخرين*. أما الأشخاص الخمسة الآخرون المتهمون في قضية *تورينابو وآخرين*، فقد أُفرج عنهم دون قيد أو شرط، رهناً بصدور أمر بالمثول أمام الآلية عند الاقتضاء.

112 - وستستمر الحاجة إلى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز إلى حين الإفراج عن المحتجز أو نقله إلى دولة إنفاذ الحكم وإلى أن تتم تبرئة الأشخاص الخمسة الآخرين المتهمين الذين تجري محاكمتهم حاليا، أو الإفراج عنهم، أو نقلهم إلى دول إنفاذ الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحتفظ المرفق بحيّز يسع لاحتجاز الهارب المتبقي الذي يُتوقع أن تتولى الآلية محاكمته بعد إلقاء القبض عليه، وأن يوفر قدرة احتجاز احتياطية تسمح باحتجاز أشخاص آخرين يحتمل أن يمثلوا أمام فرع الآلية في أروشا.

113 - وكما نوقش أعلاه، أمر قاض في الآلية في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بنقل السيد كابوغا إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي على أساس مؤقت (انظر الفقرتين 65 و 66). وظلت وحدة الاحتجاز تحتفظ بالتالي بثلاثة محتجزين منذ نقل السيد كابوغا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وظلت تحتفظ في الوقت نفسه بقدرة احتجازية تسمح باحتجاز فردين هما قيد الإفراج المؤقت.

114 - وستظل خدمات وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز ضرورية إلى حين انتهاء جميع إجراءات المحاكمة والاستئناف في القضايا الجارية و تبرئة جميع الأشخاص المحتجزين أو الإفراج عنهم أو نقلهم إلى دول

الإنفاذ، وقد يلزم بعد ذلك اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير قدرة احتجازية أصغر أو احتياطية تسمح باحتجاز أفراد آخرين يحتمل أن يمثلوا أمام الآلية.

115 - ويخضع كل من مرفقَي الاحتجاز للتفتيش بانتظام من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتأكد من تطبيق القواعد المنظِّمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو المحتجزين لأسباب أخرى بموجب سلطة الآلية تطبيقا سليما وسير عمل المرفقين وفقا للمعايير الدولية.

116 - وإضافة إلى ذلك، فللحد من خطر إصابة الأشخاص المحتجزين حاليا بمرض كوفيد-19، واصل قائدَا المرفقين تنفيذ تدابير وقائية صارمة خلال الفقرة المشمولة بالتقرير، بالتعاون مع سلطات كل دولة من الدولتين المضيفتين. وفي كلا المرفقين، توقفت الأنشطة والخدمات غير الأساسية وخفض عدد الموظفين ممن هم على اتصال مباشر بالمحتجزين إلى أدنى حد. وبينما تم تعليق معظم الزيارات، واصل المحتجزون الاستفادة من الاتصال دون عوائق بأسرهم ودفاعهم وممثليهم الدبلوماسيين من خلال وسائل اتصال بديلة، بما في ذلك الهاتف والبريد والاتصال بالفيديو والبريد الإلكتروني، حيثما كان ذلك متاحاً. وظل المحتجزون كذلك يستفيدون من الرعاية الطبية ومن الاستراحة لاستنشاق الهواء النقي. وأعيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير بعض الأنشطة والخدمات التي أصبحت ذات أهمية متزايدة للمحتجزين مع مرور الوقت، رهناً باتخاذ تدابير تخفيف إضافية.

117 - وتجدر الإشارة أيضا فيما يتعلق بالاتصالات في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز إلى تنفيذ رئيس قلم الآلية لقرار أصدره الرئيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي 16 نيسان/أبريل 2020، أمر الرئيس، في جملة أمور، رئيس قلم الآلية بتنفيذ حل مؤقت لإتاحة الاتصالات بالفيديو للمحتجزين في الوحدة بحلول 14 أيار/مايو 2020، أو الإبلاغ عن عوائق محددة وتقديم جدول زمني للتنفيذ اللاحق؛ وإصدار قرار نهائي بشأن هذه المسألة بحلول 15 حزيران/يونيه 2020[9]. وتمشيا مع قرار الرئيس، قرر رئيس قلم الآلية في 15 حزيران/يونيه 2020 إتاحة إمكانية إجراء مكالمات بالفيديو للمحتجزين في الوحدة، مادامت القيود المفروضة على الزيارات مستمرة بسبب كوفيد-19[10].

118 - وأخيرا، تؤكد الآلية لمجلس الأمن أنها لا تزال على وعي تام بواجبها المتمثل في رعاية المحتجزين، وأنها تأخذ الحالة الصحية لجميع المحتجزين بمنتهى الجدية، لا سيما خلال الجائحة الحالية. وفي هذا الصدد، تلاحظ الآلية، على وجه الخصوص، الفقرة 11 من القرار 2529 (2020)، التي يشير فيها المجلس إلى أهمية ضمان حقوق الأشخاص المحتجزين بموجب سلطة الآلية وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، بما فيها المعايير المتعلقة بالرعاية الصحية. وتلاحظ الآلية كذلك أنه يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالاحتجاز وفقاً لإطارها القانوني والتنظيمي، بما في ذلك قواعد الآلية المنظمة لإجراءات تقديم الشكاوى

(9) *المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش*، القضية رقم MICT-13-55-ES، قرار بشأن طلب إعادة النظر في قرار رئيس القلم بشأن الاتصالات بالفيديو، 16 نيسان/أبريل 2020 (ملف سري، تم نشره في 1 أيار/ مايو2020).

(10) انظر *المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش*، القضية رقم MICT-13-55-ES، مذكرة رئيس القلم بشأن الامتثال للقرار الصادر في 16 نيسان/أبريل 2020 بشأن طلب إعادة النظر في قرار رئيس القلم بشأن الاتصالات بالفيديو، 15 حزيران/يونيه 2020 (متاح للعموم ومشفوع بمرفق سري مفرد لطرف واحد).

المتاحة للمحتجزين[11]، وكذلك من خلال عقد جلسات تحضيرية منتظمة[12] وعمليات التفتيش المذكورة أعلاه التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ثامناً - تنفيذ الأحكام

119 - لدى الآلية، عملا بالمادة 25 من نظامها الأساسي، اختصاص الإشراف على تنفيذ الأحكام. وبعد صدور الحكم النهائي، يقرر الرئيس المكان الذي سيقضي فيه الشخص المدان مدة عقوبته وفقا للمادة 25 من النظام الأساسي للآلية، والقاعدة 127 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والدليل العملي لإجراءات تحديد الدولة التي سيقضي فيها الشخص المدان مدة عقوبته في السجن. ولا توجد مهلة زمنية محددة لقرار الرئيس. غير أن القاعدة 127 (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص على نقل الشخص المدان إلى دولة الإنفاذ في أقرب وقت ممكن. ووفقًا للدليل العملي ذي الصلة بالموضوع، يحدد الرئيس الدولة التي سيُنفَّذ فيها الحكم بالسجن على أساس مجموعة من المعلومات التي قد تشمل أي آراء ذات صلة يعبّر عنها الشخص المدان. وتمشيا مع الاتفاقات المبرمة بين الآلية والدولتين المضيفتين، من غير الممكن احتجاز المُدانين إلى أجل غير مسمى في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا أو وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي.

120 - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي للآلية، لدى الرئيس سلطة البت في طلبات التماس العفو أو تخفيف الأحكام. ومع أن المادة 26 من النظام الأساسي، شأنها شأن الأحكام المقابلة لها في النظامين الأساسيين للمحكمتين المخصصتين، لا تتضمن إشارةً محددة إلى طلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين، فإن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص على السلطات المخولة للرئيس للبت في هذه الطلبات وعلى الممارسة الراسخة للمحكمتين المخصصتين والآلية في هذا الصدد.

121 - وتعتمد الآلية على تعاون الدول من أجل تنفيذ الأحكام القضائية. وتُقضى مدة العقوبة داخل أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أبرمت اتفاقات بشأن تنفيذ الأحكام أو أبدت استعدادها لقبول المدانين بموجب أي ترتيب آخر. ولا تزال الاتفاقات التي أبرمتها الأمم المتحدة بشأن المحكمتين سارية على الآلية، مع ما يلزم من تعديل، ما لم تحل محلَّها اتفاقات لاحقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية جهودها عن طريق الاجتماعات الثنائية وغير ذلك من الاتصالات التي أجراها كل من رئيس الآلية ورئيس القلم، لتعزيز قدرتها في مجال إنفاذ أحكام كل من فرعيها، وترحب الآلية بتعاون الدول في هذا الصدد.

122 - وفيما يتعلق بفرع أروشا، توفي في 31 آب/أغسطس 2020 شخص واحد أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بينما كان يقضي عقوبته في إحدى الدول التي تتولى الإنفاذ. وحاليا، هناك 29 شخصا أدانتهم المحكمة الدولية الجنائية لرواندا يقضون مدة عقوبتهم تحت إشراف الآلية في ثلاث دول: بنن (18)،

(11) انظر أيضا القواعد 91-97 من القواعد المنظِّمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو المحتجزين لأسباب أخرى تحت سلطة الآلية؛ والقاعدتين 8 و 10 من قواعد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المنظمة للإجراءات التأديبية الخاصة بالمحتجزين؛ والقاعدة 23 من قواعد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المنظمة للإشراف على الزيارات إلى المحتجزين والاتصالات معهم.

(12) انظر القاعدة 69 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

والسنغال (4)، ومالي (7). ولا يزال واحد من الـــمُدانين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا، في انتظار نقله إلى دولة إنفاذ الحكم التي تم تحديدها.

123 - وفيما يتعلق بفرع الآلية في لاهاي، وافقت بلجيكا بسخاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنفيذ الحكم الصادر بحق شخص مدان تم نقله بنجاح إلى مرفق الاحتجاز لديها من وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في أيلول/سبتمبر 2020. وحاليا، هناك 21 شخصا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقضون مدة عقوبتهم تحت إشراف الآلية في 12 دولة هي: إستونيا (3)، وألمانيا (4)، وإيطاليا (1)، وبلجيكا (1)، وبولندا (4)، والدانمرك (1)، والسويد (1)، وفرنسا (1)، وفنلندا (2)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (1)، والنرويج (1)، والنمسا (1). ولا يزال واحد من الـــمُدانين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، في انتظار نقله إلى إحدى دول إنفاذ الأحكام. ويكتسي إنفاذ هذا الحكم في أقرب وقت ممكن، وكذلك أي أحكام تصدر في المستقبل، أهمية قصوى بالنسبة للآلية.

124 - وتعرب الآلية مرة أخرى عن خالص امتنانها لجميع الدول المشار إليها أعلاه لدعمها الثابت للآلية ومشاركتها في تنفيذ الأحكام القضائية. فلولا هذا الدعم، لكان من المستحيل أداء هذا الجانب من عمل الآلية الذي يتسم بأهمية حاسمة - وإن كان أقل لفتا للأنظار.

125 - وتُنفَّذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وفقًا للقانون الواجب التطبيق في دولة الإنفاذ ومعايير الاحتجاز الدولية، على أن يخضع ذلك لإشراف الآلية. وينبغي أن تكون الأوضاع في السجون متوافقة مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وتضطلع منظمات معترف بها من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بدور هيئات تفتيش مستقلة وترصد الأوضاع في السجون على نحو منتظم لكفالة استيفاء المعايير الدولية.

126 - وواصلت الآلية بذل جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتنسيق مع السلطات الوطنية و/أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاستجابة لتوصيات هيئات التفتيش المعنية، وكذلك الاستجابة للتوصيات التي قدمها خبير مستقل في شؤون الشيخوخة في السجون وأوجه الضعف المرتبطة بها، استعانت به الآلية.

127 - وعلاوة على كذلك، وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، واصل قلم الآلية، بناء على أوامر صدرت عن الرئيس مؤرخة 24 نيسان/أبريل و 26 حزيران/يونيه و 28 آب/أغسطس و 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر الفقرة 84 والحاشية 7)،العمل مع جميع دول الإنفاذ من أجل الحصول على معلومات محدثة عن التدابير المتخذة في سجون كل منها لمنع الانتشار المحتمل لمرض كوفيد-19، كجزء من إشراف الآلية على تنفيذ الأحكام.

128 - ويُتوقع أن يستمر الاضطلاع بالمهام المتعلقة بالإشراف على تنفيذ الأحكام، التي تُنفَّذ تحت سلطة الرئيس، إلى حين قضاء آخر حكم بالسجن، رهنا بتطبيق القاعدة 128 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتجيز هذه القاعدة لمجلس الأمن تكليف هيئة أخرى بالإشراف على تنفيذ الأحكام بعد زوال الآلية، في حالة بقاء أي شخص مدان قيد الاحتجاز في إحدى دول الإنفاذ في ذلك الوقت.

129 - وفي هذا الصدد، تشير الآلية إلى أن 17 شخصاً يقضون حالياً أحكاماً بالسجن المؤبد، في حين أن 14 شخصاً مداناً سيكملون مدة عقوبتهم في الفترة بين عامي 2030 و 2040 ولن يكمل 8 أشخاص آخرين مدة عقوبتهم إلا بعد عام 2040. ومن بين هذه المجموعة الأخيرة، سيقضى أطول ثلاثة أحكام بالكامل في عام 2044. وإضافة إلى ذلك، فإن غالبية الأفراد الذين يقضون حالياً أحكاماً بالسجن مدى الحياة لن يكونوا مؤهلين للنظر في استفادتهم من العفو أو تخفيف الحكم أو الإفراج المبكر إلا بعد عام 2030، حتى وإن كان يجوز لهم التماس تدابير التخفيف تلك قبل ذلك الحين. ويوجد شخصان يقضيان عقوبة السجن مدى الحياة لن يكونا مؤهلين لأن يُنظر في التماسهما العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر حتى عام 2038.

تاسعاً - نقل الأشخاص المبرئين والمفرج عنهم

130 - من المؤسف أن مشكلة إعادة توطين الأشخاص التسعة المقيمين حاليا في أروشا والذين تمت تبرئتهم وأفرج عنهم، ولا يستطيعون العودة إلى بلدهم الذي يحملون جنسيته أو يخشون العودة إليه، ما زالت دون حل. وعلى نحو ما أبلغ في عدة مناسبات سابقة، فهؤلاء الأشخاص إما برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو قضوا بالفعل مدة عقوبتهم التي فرضتها تلك المحكمة، وتشكل المعضلة الراهنة أزمة إنسانية تؤثر تأثيرا عميقا على حقوقهم.

131 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه المسألة تشكل تحديا هائلا للآلية، لا سيما بالنظر إلى أن اتفاق المقر المبرم بين الآلية وجمهورية تنزانيا المتحدة ينص على ألا يبقى الأشخاص المفرَج عنهم والمبرَّؤون في جمهورية تنزانيا المتحدة بشكل دائم إلا بموافقة البلد. ولذلك تكرمت جمهورية تنزانيا المتحدة بالسماح لهؤلاء الأشخاص بالبقاء في أراضيها مؤقتًا ريثما ينقلون إلى بلد آخر.

132 - وكان من دواعي سرور الآلية أن تلاحظ القلق الذي أعرب عنه مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة في القرار 2529 (2020) الذي أكد فيه المجلس، في جملة أمور، على أهمية إيجاد حل سريع ودائم، بما في ذلك في إطار عملية المصالحة، وكرر دعوته جميع الدول إلى التعاون مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها.

133 - ومن جانب الآلية، واصل كل من الرئيس ورئيس القلم خلال الفترة المشمولة بالتقرير طرح إمكانية إعادة توطين الأفراد التسعة في دول مستقبلة محتملة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ رئيس القلم الجديد، منذ توليه منصبه في تموز/يوليه، عددا من الخطوات الاستباقية الرامية إلى الدخول في مفاوضات مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى المعنية. وتشعر الآلية بتفاؤل يشوبه حذر بأن هذه الجهود الجديدة قد تؤتي ثمارها في الوقت المناسب.

134 - والآلية ملتزمة حقا بإيجاد حل دائم لنقل هؤلاء الأشخاص التسعة. بيد أنها تؤكد مرة أخرى أنها لا تستطيع تسوية هذه الحالة بمفردها. وكما أقر مجلس الأمن، ستواصل الآلية الاعتماد على حسن نية الدول الأعضاء وتعاونها ودعمها إلى أن يتم نقل جميع الأفراد المبرَّئين والمفرَج عنهم على النحو المناسب.

عاشراً - تعاون الدول

135 - بموجب المادة 28 من النظام الأساسي للآلية، تكون الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في التحقيق مع الأشخاص المشمولين بالنظام الأساسي ومقاضاتهم، والامتثال للأوامر وطلبات المساعدة فيما يتعلق بالقضايا التي تنظر فيها الآلية. وتكون الدول أيضا ملزمة باحترام النظام الأساسي بالنظر إلى أن مجلس الأمن اعتمده بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتعول الآلية على تعاون الدول.

136 - وكما ذُكر أعلاه، فإن اعتقال وتسليم من تبقى من الهاربين من المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يشكل إحدى الأولويات العليا للآلية، وتطلب الآلية التعاون الكامل من جانب الدول فيما يتعلق بعمليات تعقب الهاربين الجارية التي يقوم بها المدعي العام. وقد تجسد هذا التعاون في الفترة المشمولة بالتقرير السابق في الجهود المشتركة المتضافرة التي بذلتها دول ومنظمات عديدة والتي أدت إلى اعتقال السيد كابوغا وتأكيد وفاة السيد بيزيمانا. وفي أعقاب هذه التطورات، واصلت الآلية إحراز تقدم في تعقب الهاربين الستة المتبقين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وتُذكِّر الآلية جميع الدول بالتزاماتها المستمرة بموجب المادة 28 من النظام الأساسي للآلية، فضلا عن النداء الذي وجهه مجلس الأمن مؤخرا إلى الدول في القرار 2529 (2020) أن تكثف تعاونها مع الآلية وأن تمدها بكل ما يلزم من مساعدة من أجل إلقاء القبض على كل من تبقى من الهاربين وتسليمهم في أسرع وقت ممكن.

137 - وفي سياق منفصل، تحث الآلية الدول الأعضاء على إبداء التعاون الكامل فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين في قضية *يوبيتش وراديتا* المبيّنة أعلاه واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية (انظر الفقرتين 78 و 79). وعلى وجه الخصوص، تدعو الآلية صربيا مرة ثانية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك بتنفيذ مذكرتي التوقيف الصادرتين بحق هذين الشخصين.

138 - وتعرب الآلية مرة أخرى، فيما يتعلق بالجوانب الأخرى من ولايتها التي تتطلب تعاون الدول، عن امتنانها للدعم القوي الذي تقدمه الدول فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام. غير أنها لا تزال تدعو إلى زيادة التعاون فيما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم وأفرج عنهم ويعيشون حاليا في أروشا، على النحو المبين أعلاه (انظر الفرع التاسع).

139 - وما زال تعزيز العلاقات وتعزيز الاتصال والتعاون بين الآلية وحكومات وشعوب كل من رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة يشكل أيضا أولوية بالنسبة للآلية. وبقدر ما سمحت به القيود المفروضة على السفر والقيود الأخرى الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تعاون ممثلو الآلية على شتى المستويات، بما في ذلك مستوى المسؤولين الرئيسيين، مع المسؤولين الحكوميين واجتمعوا مع مجموعات تعمل لنصرة حقوق الضحايا أو أجروا اتصالات معها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

140 - وستواصل الآلية مناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك مع السلطات الرواندية، بما في ذلك السبل التي يمكن من خلالها تشجيع التعاون مع حكومة رواندا، تمشيا مع الفقرة 23 من قرار مجلس الأمن 2256 (2015). وفي هذا الصدد، واصلت الوحدة الكينيارواندية التابعة للآلية، التي أُنشئت في بداية عام 2016، ترجمة أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى اللغة الكينيارواندية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت الوحدة ترجمة حكم آخر ضخم الحجم وعدد من القرارات والأوامر، وكذلك تقارير الرصد المتعلقة بالقضايا الثلاث التي أُحيلت إلى رواندا، والتي تُناقش أدناه (انظر الفقرات 146 و 147 و 150 و 151).

141 - وطلب مجلس الأمن في قراره 1966 (2010) أن تتعاون الآلية مع رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة لتسهيل إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق. وفيما يخص يوغوسلافيا السابقة، افتتح أول مركز للمعلومات من هذا القبيل في 23 أيار/مايو 2018 في سراييفو بدعم من الآلية. ولا تزال الآلية على استعداد لتيسير إنشاء مراكز معلومات مماثلة مع أصحاب المصلحة الآخرين في يوغوسلافيا السابقة، وقد واصلت في هذا الصدد حوارها مع السلطات المعنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

142 - وواصلت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل مع الاتحاد الأوروبي على إنجاز مشروع يركز على تعريف المجتمعات المتضررة والأجيال الشابة في يوغوسلافيا السابقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالعمل الجاري الذي تضطلع به الآلية، وعلى تيسير الوصول إلى محفوظات المحكمة والآلية[13]. وشارك أكثر من 200 مدرس في المدارس الثانوية من جميع أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة في سبع حلقات عمل بشأن استخدام المحفوظات. وعلاوة على ذلك، بدأت الآلية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 الدورة الثانية من سلسلة محاضراتها الموجهة لطلاب الدراسات العليا في القانون من يوغوسلافيا السابقة، بعنوان "القانون الدولي والوقائع التي تم إثباتها أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة". وبدعم إضافي من سويسرا، تمكنت الآلية من زيادة تعزيز عمل المشروع مع الشباب في يوغوسلافيا السابقة. ويسر الآلية أن تفيد بأن المشروع ما زال يلقى استحسانا، حيث وصلت حملاته على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من مليوني مستخدم، وتود أن تشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك سويسرا، على دعمهم السخي.

حادي عشر - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

143 - عملا بالفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي، تستجيب الآلية لطلبات المساعدة التي ترد إليها من السلطات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في بلدان رواندا ويوغوسلافيا السابقة وفيما يتعلق بمقاضاتهم ومحاكمتهم.

144 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم الآلية بتجهيز 34 طلبا للمساعدة وردت من سلطات وطنية أو أطراف في إجراءات محلية، فيما يتعلق بإجراءات محلية متعلقة بأفراد يُزعم تورطهم في الإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة التوتسي في رواندا عام 1994 أو في النزاعات التي نشبت في يوغوسلافيا السابقة. وأعد القلم أيضا أكثر من 412 2 وثيقة. وتلقت الآلية أيضاً طلبات عديدة ونظرت فيها، عملا بالقاعدة 86 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، من أجل تعديل تدابير الحماية الممنوحة للشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في قضايا معروضة على المحكمتين المخصصتين أو الآلية. وتتاح في الموقع الشبكي للآلية معلومات وتوجيهات شاملة فيما يتعلق بتقديم طلبات المساعدة[14].

145 - ومن المتوقع أن تستمر الأنشطة المرتبطة بطلبات المساعدة الواردة من السلطات القضائية الوطنية، وذلك بالتوازي مع إجراءات التحقيق والمقاضاة أمام المحاكم المحلية بشأن القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا وبالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

(13) لمزيد من المعلومات عن برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة، انظر الموقع الشبكي للآلية.

(14) متاح على العنوان التالي: www.irmct.org/en/about/functions/requests-assistance.

ثاني عشر – القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية

146 – تكون الآلية، بموجب الفقرة 5 من المادة 6 من نظامها الأساسي، مسؤولة عن الاضطلاع، بمساعدة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، برصد القضايا التي تُحيلها المحكمتان المخصصتان والآلية إلى المحاكم الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية ممارسة مهام الرصد الموكلة إليها فيما يتعلق بثلاث قضايا كانت قد أحيلت إلى رواندا وقضية أحيلت إلى فرنسا وأخرى إلى صربيا.

147 – وفيما يتعلق بالقضايا التي أحيلت إلى رواندا، مارست الآلية مهام الرصد تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2256 (2015)، بمساعدة مجانية من مراقبين تابعين للقسم الكيني في لجنة الحقوقيين الدولية، وذلك بموجب مذكرة تفاهم أُبرمت في 15 كانون الثاني/يناير 2015 ثم عُدّلت في 16 آب/أغسطس 2016. وتتعلق القضايا المحالة بجان أوينكيندي، وبرنار مونياغيشاري، ولاديسلاس نتاغانزوا، الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لائحة اتهام. وفي 28 أيار/مايو 2020، أصدرت دائرة المحكمة العليا للجرائم الدولية في نيانزا، برواندا، حكما بالسجن مدى الحياة في قضية *نتاغانزوا*. وقدم المتهم بعد ذلك إخطارا بالاستئناف. وظلت قضية *أوينكيندي* وقضية *مونياغيشاري* قيد الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

148 – أما قضية *لوران بوسيباروتا*، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام بحقه، فيجري النظر فيها في فرنسا. وواصل مراقب مؤقت رصد الإجراءات في هذه القضية. وقد عقدت آخر جلسة للنظر في الدعوى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أمام دائرة التحقيق، ومن المتوقع أن يصدر حكم بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2021.

149 – وواصلت الآلية أيضا متابعة حالة القضية المرفوعة ضد فلاديمير كوفاتشيفيتش التي أحالتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى صربيا في آذار/مارس 2007.

150 – ومن المتوقع أن تستمر أنشطة الآلية فيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية طوال الفترة التي سيستغرقها النظر في تلك القضايا. وفي حين أن كل قضية تختلف عن غيرها، فإن الخبرة المكتسبة من القضايا التي أحيلت حتى الآن مفيدة في تقدير الآجال الزمنية المحتملة. ومع صدور الحكم الابتدائي في 28 أيار/مايو 2020، أصبحت قضية *نتاغانزوا* في مرحلة الاستئناف الآن، بعد مرور أكثر من أربع سنوات ونصف على نقل المتهم إلى رواندا. أما قضية *أوينكيندي* وقضية *مونياغيشاري*، اللتين تمت إحالتهما إلى رواندا في عامي 2012 و 2013 على التوالي، فهما أيضا في مرحلة الاستئناف. وإذا أُلقي القبض على أي من الهاربين الخمسة المتبقين الذين أُحيلت قضاياهم إلى رواندا للمحاكمة، سيلزم عندئذ تقدير المدة التي ستواصل فيها الآلية الاضطلاع بمهمة الرصد فيما يتعلق برواندا. وظلت قضية *بوسيباروتا*، التي أحيلت إلى فرنسا، في مرحلة التحقيق/مرحلة ما قبل المحاكمة منذ أكثر من 10 سنوات. ولذا سيكون وضع تقديرات لاحقة بشأن المدة المتوقعة التي ستستمر فيها الآلية في الاضطلاع بمهمة الرصد متوقفا على القرارات التي تتخذها السلطات القضائية الفرنسية في هذه القضية.

151 – ومما يؤسف له أن رصد القضايا المذكورة أعلاه ما زال متأثرا بجائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى القيود المفروضة على السفر، فقد تأخرت بعض مهام الرصد. بيد أنه تم اتخاذ ترتيبات لحضور المراقبين جلسات النظر في الدعاوى والاجتماعات عن بعد حيثما أمكن. وعلاوة على ذلك، قام الرئيس، بناء على طلب المراقبين، بتعديل الجدول الزمني لتقديم تقارير الرصد، وفتح المجال لتقديم تقارير موحدة تغطي عدة

أشـهر، عند الاقتضـاء. وفي الوقت نفسـه، ما زال الرئيس يتلقى تقارير منتظمة عن أحدث المسـتجدات ذات الصلة بكوفيد-19 فيما يتعلق بحالة الجائحة في رواندا وفرنسا وصلتها بالمتهمين والمستأنفين المذكورين أعلاه.

ثالث عشر - المحفوظات والسجلات

152 - وفقاً للمادة 27 من النظام الأسـاسـي، تتولى الآلية المسـؤولية عن إدارة محفوظاتها ومحفوظات المحكمتين المخصصتين. وتشمل المحفوظات، التي تُحفظ في موقع مشترك لدى كل فرع من فرعي الآلية، سجلات موجودة في شكلين، رقمي ومادي، وتتألف من وثائق وخرائط وصور فوتوغرافية وتسجيلات سمعية وبصرية وأغراض. وتتعلق السجلات بالتحقيقات ولوائح الاتهام وإجراءات المحاكمة؛ وحماية الشهود؛ واحتجاز الأشـخاص المتهمين؛ وتنفيذ الأحكام القضـائية. وتتضـمن المحفوظات أيضـاً الوثائق الواردة من الدول ومن سـلطات إنفاذ القانون الأخرى ومن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومن جهات أخرى صاحبة مصلحة.

153 - ويتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حاليا المسؤولية عن إدارة نحو 400 4 متر طولي من السجلات المادية و 2,7 بيتابايت من السجلات الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسـلافيا السـابقة، وفرعي الآلية. وتشـمل إدارة المحفوظات حفظ السـجلات وترتيبها ووصـفها وتأمينها وتوفير إمكانية الاطلاع عليها، مع اتخاذ تدابير لضـمان اسـتمرار حماية المعلومات السـرية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالشهود المحميين.

154 - وفيما يتعلق بالحفظ، اسـتمر إدماج السـجلات الرقمية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نظام الحفظ الرقمي الخاص بالآلية لضمان سلامتها وموثوقيتها وصلاحيتها للاسـتخدام على المدى الطويل، وفقا لسـياسـة الآلية المتعلقة بالاحتفاظ بالسـجلات والحفاظ عليها. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أُدمجت في النظام سـجلات رقمية يصـل حجمها الإجمالي إلى 72,75 تيرابايت، تشتمل على أكثر من 422 16 ملفا بأشكال متنوعة. وسيواصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية العمل المتعلق بتعزيز برنامج الحفظ الرقمي الخاص بالآلية، من خلال الاسـتمرار في تطوير القدرات والإمكانات المؤسسية المتعلقة بالحفظ الرقمي.

155 - وعلاوة على ذلك، استمر حفظ التسجيلات السمعية البصرية المخزنة على وسائط مادية متقادمة في فرع لاهاي. وجرى تقييم ما يقارب 200 39 من السجلات السمعية البصرية المادية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالحفظ. وفي فرع أروشـا، اسـتمر إعداد تسـجيلات بالصـوت والصـورة متاحة للجمهور للإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أصبح الاطلاع على ما مجموعه 550 ساعة من التسجيلات متاحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

156 - وكان إطلاق قاعدة البيانات الموحدة للسـجلات القضـائية في 1 أيلول/سـبتمبر 2020 خطوة ملحوظة نحو تيسـير الاطلاع على السـجلات العامة الموجودة في عهدة الآلية على أوسـع نطاق ممكن. وكما ورد أعلاه (انظر الفقرة 28)، تجمع قاعدة البيانات جميع السـجلات القضـائية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسـلافيا السابقة والآلية. ويُتاح في الوقت الراهن الاطلاع على أكثر من 000 353 سجل قضائي، بما في ذلك ما يقارب 500 28 ساعة من التسجيلات السمعية البصرية، لعموم

الناس عبر قاعدة البيانات. وقد اطلع ما يزيد على 900 11 مستخدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على السجلات القضائية العامة.

157 - وتلقّت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير 93 طلبا للاطلاع على السجلات التي بعهدتها وردت عليها بموجب سياسة الاطلاع على سجلات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وكان العديد من هذه الطلبات يتعلق بالحصول على نسخ من التسجيلات السمعية البصرية لوقائع جلسات المحكمة.

158 - وفيما يتعلق بمحفوظات المحكمتين والآلية، واصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية عمله على وضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفا لهذه المحفوظات يعد وفقا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، واصل القسم، إلى جانب مكتب العلاقات الخارجية التابع للآلية، برنامج المعارض والمناسبات التي ينظمها لتوجيه الانتباه إلى المحفوظات. فعلى سبيل المثال، تم إصدار مقاطع فيديو للاحتفال باليوم العالمي للتراث السمعي البصري واليوم العالمي للحفظ الرقمي في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2020، على التوالي.

159 - ورغم تأثر قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية أيضا بجائحة كوفيد-19، فقد أحرز تقدم في عدد من المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بفضل تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات وعودة بعض الموظفين إلى المكتب بالتناوب. وعلى هذا الأساس أيضا، يواصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية تقديم الخدمات الكاملة إلى أقصى حد ممكن إلى الأقسام الأخرى التابعة للآلية وإلى الجمهور.

رابع عشر - العلاقات الخارجية

160 - يتولى مكتب العلاقات الخارجية مسؤولية نشر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن العمل القضائي للآلية وعن أنشطتها. ويشمل ذلك دعم المسؤولين الرئيسيين للآلية في تفاعلاتهم مع الجهات صاحبة المصلحة عند الاقتضاء، واستضافة الزيارات، وتنظيم الاجتماعات والمناسبات العامة، والاتصال بوسائل الإعلام، وإعداد مواد إعلامية، وتيسير وصول الجمهور العام إلى المعلومات، بما في ذلك من خلال الموقع الشبكي للآلية وقنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال مكتبتها.

161 - ونظراً لتفشي جائحة كوفيد-19، فقد عُلقت عدة أنشطة في المواقع حتى نهاية العام. ومع ذلك، كثف مكتب العلاقات الخارجية جهوده الرامية إلى تيسير إمكانية اطلاع الجمهور ووسائل الإعلام على وقائع المحاكمات، بطرق من بينها بث جلسات المحاكمة على الموقع الشبكي للآلية وتنسيق إصدار التسجيلات السمعية البصرية الرسمية وبثها إلى منافذ الإعلام الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد، بلغ مجموع مشاهدات البث الشبكي للجلسة التحضيرية التي عقدت في 24 تموز/يوليه 2020 وجلسة الاستئناف في قضية *ملاديتش* التي عقدت في 25 و 26 آب/أغسطس 2020، ووقائع المحاكمة في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* 800 8 مشاهدة. وعلاوة على ذلك، حازت تسجيلات جلسة الاستئناف في قضية *ملاديتش* على أكثر من 500 40 مشاهدة على قناة الآلية على موقع يوتيوب. وفيما يتعلق بقضية *كابوغا*، استقبل الموقع أكثر من 000 34 زائر يوم إلقاء القبض على السيد كابوغا و 000 25 زائر إضافي في الأسبوع التالي، بينما شاهد 000 7 زائر للموقع جلسة المثول الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونشر

خبرها على أكثر من 000 17 من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وبوجه أعم، حصد الموقع الشبكي للآلية 000 640 مشاهدة لصفحاته واطّلع عليه 000 161 زائر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

162 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية أيضا حملتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإحياء الذكرى السادسة والعشرين للإبادة الجماعية لجماعة التوتسي التي جرت في رواندا في عام 1994. وعلاوة على ذلك، أطلقت الآلية في تموز/يوليه صفحة شبكية مخصصة للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، تبرز، في جملة أمور، القضايا ذات الصلة التي نظرت فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتتضمن معرضا على الإنترنت بعنوان "تتبع زمني لإبادة جماعية". وقد وصلت حملة إحياء ذكرى سريبرينيتسا إلى أكثر من مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي.

163 - وقام مكتب العلاقات الخارجية كذلك بتنسيق مشاركة الآلية في "شهر السلام العادل"، وهو حدث استخدمت فيه وسائل افتراضية بالأساس ونظمته مدينة لاهاي بدلا من اليوم السنوي التعريفي بالمؤسسات الدولية الموجودة في لاهاي. وقد وصلت الحملة الإعلامية الرقمية للآلية، التي شملت أشرطة فيديو وعروضا تفاعلية، إلى أكثر من 000 72 زائر على الإنترنت على مستوى العالم. وفي الآونة الأخيرة، وفي سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أطلق مكتب العلاقات الخارجية مشروعاً على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "مبادرة #UN75 والعدالة الدولية: مساهمات محكمتي الأمم المتحدة الجنائيتين"، لتسليط الضوء على الدور الفعال الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز نظام العدالة الدولية.

164 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهزت مكتبتا الآلية في أروشا ولاهاي ما مجموعه 275 1 من طلبات البحوث والإعارات والاستفسارات الأخرى. وهذا العدد أقل من المعتاد نتيجة لجائحة كوفيد-19.

خامس عشر - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

165 - على نحو ما سبق الإبلاغ عنه، اختتم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أحدث تقييم لأساليب الآلية وعملها في آذار/مارس 2020 من خلال الإصدار الرسمي لتقرير التقييم الذي يعده المكتب، والذي ردت عليه الآلية بالتفصيل في تقرير الاستعراض الثالث الصادر عنها[15].

166 - وواصلت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى جانب التوصيات المنبثقة عن تقييم المكتب لعام 2018 التي نُفذت جزئيا[16]. ويتناول المرفق الثاني بالتفصيل توصية عام 2018 المتعلقة بمعنويات الموظفين داخل مكتب المدعي العام. وفيما يتعلق بتوصية عام 2018 الأخرى التي لم تنفذ بعد، تشارك الآلية بنشاط في إعداد خطة عامة قائمة على السيناريوهات، وتتوقع أن تكون قادرة على تقديم هذه الخطة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المستقبل القريب.

167 - وعلاوة على ذلك، وكما ذكر آنفا (انظر الفقرة 42)، عملت معا جميع أجهزة الآلية الثلاثة عن كثب خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد سيناريوهات إضافية ووضع بروتوكولات للتصدي لجائحة كوفيد-19. وبذلك، اتخذ المسؤولون الرئيسيون خطوات نشطة لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم، وأفقيا، عبر الأجهزة، بشأن المسائل التي تؤثر عليهم بدرجة متساوية (S/2020/236، الفقرة 66). وفي سياق منفصل،

(15) انظر S/2020/309، المرفق، الفقرات 189-210. وانظر أيضا S/2020/236، المرفق الأول.

(16) انظر S/2020/236، الفقرات 36-44، و S/2018/206، الفقرتان 43 و 44.

يجري الرئيس ورئيس القلم مشاورات بشأن كيفية تحقيق الكفاءة على النحو الأمثل وتحسين التسلسل الإداري فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالعلاقات الخارجية للآلية.

168 - وفيما يتعلق بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم توقعات واضحة ومركزة عن الجداول الزمنية للإنجاز (S/2020/236، الفقرة 67)، أوردت الآلية هذه المعلومات أعلاه[17] وفي الضميمة الثالثة. وقدمت الآلية على وجه الخصوص توقعات لإكمال النظر في عبء القضايا المعروضة عليها ولم يبت فيها بعد. وفي الحالة التي أجريت فيها تعديلات على هذه التوقعات منذ التقرير السابق، في أعقاب التأخيرات التي سببتها جائحة كوفيد-19 أو عوامل أخرى مثل صحة المتهمين، تم شرح هذه التعديلات شرحا وافيا. وعلاوة على ذلك، يقدم هذا التقرير أمثلة توضح أن الآلية بذلت قصارى جهدها للتخفيف من أثر أي من هذه التأخيرات وإعادة جميع الإجراءات إلى مسارها. ونظرا لأن الفترة المشمولة بالتقرير المقبل ستكون حاسمة بالنسبة للآلية، فإنها مستعدة لمضاعفة جهودها من أجل التقيد بالجداول الزمنية المتوقعة والانتهاء من النظر في القضايا ذات الصلة في الوقت المناسب.

169 - وبالإضافة إلى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واصلت الآلية الاستفادة من عمليات المراجعة الدورية التي يجريها المكتب. وفي هذا الصدد، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء مراجعة لإدارة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في الآلية. وعلاوة على ذلك، صدرت في تموز/يوليه 2020 النتائج والتوصيات التفصيلية المنبثقة عن التقييم الأفقي الذي أجراه المكتب لإدارة تصنيف البيانات وخصوصية البيانات في الآلية، في شكل رأي استشاري. والآلية هي في صدد النظر في هذه التوصيات بعناية

170 - وفيما يتعلق بعمليات المراجعة السابقة التي أجراها المكتب، ثابرت الآلية على متابعة أي توصيات مفتوحة أو متبقية وتنفيذها. وأقفلت الآلية توصيتين متبقيتين من عمليات مراجعة سابقة بشأن تشييد مرافق أروشا وشغلها، وأحرزت تقدما جيدا نحو تنفيذ توصية أخرى تتعلق بعمليات المراجعة هذه. وعلاوة على ذلك، واصلت الآلية تنفيذها للتوصية الوحيدة الصادرة في التقرير السري للغاية بشأن مراجعة تنفيذ ورصد الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين تحت إشراف الآلية، على نحو ما سبق الإبلاغ عنه.

171 - وإضافة إلى تعاون الآلية مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يقوم مجلس مراجعي الحسابات سنويا بمراجعة حسابات الآلية. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأ مجلس مراجعي الحسابات "مراجعة إلكترونية" مدتها سبعة أسابيع لحسابات كل من فرعي أروشا ولاهاي، بما في ذلك المكتبان الميدانيان في كيغالي وسراييفو. وقد أجريت مراجعة الحسابات عن بعد بالكامل بسبب التدابير والقيود المفروضة على السفر في سياق جائحة كوفيد-19.

172 - وترحّب الآلية بعمل المكتب ومجلس مراجعي الحسابات وتعرب عن تقديرها له، وكذلك لفرصة الاستمرار في تعزيز عملياتها من خلال المراجعة والتقييم المنتظمَين. وبالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن 2256 (2015) و 2422 (2018) و 2529 (2020)، يَسُر الآلية أنها ما زالت تحرز تقدما كبيرا في إغلاق التوصيات المعلقة، مما يسهم في زيادة تعزيز كفاءتها وكفالة الإدارة الفعالة والشفافة.

(17) انظر الفقرات 61-63 أعلاه فيما يتعلق بقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، والفقرة 66 فيما يتعلق بقضية *كابوغا*، والفقرات 68-72 فيما يتعلق بقضية ملاديتش، والفقرات 74-77 فيما يتعلق بقضية *تورينابو وآخرين*.

سادس عشر - خاتمة

173 - تنظر الآلية بارتياح إلى أدائها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في سياق تطورات جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من التحديات المطروحة، أحرزت الآلية تقدما كبيرا فيما يتعلق بعبء الدعاوى القضائية المعروضة عليها، وبدأت إجراءات جديدة في قضية *كابوغا*، وواصلت في الوقت نفسه إعطاء الأولوية لسلامة الموظفين وحماية الحقوق الأساسية للأشخاص الخاضعين لإشرافها. ومن المؤكد، كما يتضح من هذا التقرير، أن استمرار الجائحة لم يضعف روح الآلية. بل على العكس من ذلك، فقد حفز قدرتها على إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الجديدة. والآلية تجد ما يشجعها في هذه التطورات الهامة، وفي نتيجة الاستعراض الثالث الذي أجراه مجلس الأمن للتقدم الذي أحرزته. وهي تعتزم الاستفادة الكاملة من هذه القوة الدافعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، التي ستكون حاسمة في الواقع. ولن تدخر الآلية جهدا في الأشهر المقبلة لإنجاز جميع الإجراءات ذات الصلة بطريقة عادلة وسريعة، مع الاضطلاع بالجوانب الأخرى من ولايتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

174 - وتعرب الآلية عن امتنانها الخاص لقضاتها وموظفيها، الذين أظهروا قدرا ملحوظا من المرونة والتصميم وسعة الحيلة طوال الوقت. ولم يتح عملهم الشاق والتزامهم الرائع للآلية مواصلة عملها فحسب، بل مكنها أيضاً من تحقيق نتائج تتجاوز النتائج التي تم تصورها في وقت سابق من الأزمة الصحية العالمية. وتتقدم الآلية بخالص الشكر إلى جميع القضاة والموظفين، وتشدد على أيديهم لقاء ما قدموه خدمات، ولا تستثني من ذلك الأفراد من غير الموظفين، بما في ذلك أعضاء أفرقة الدفاع.

175 - وتود الآلية أيضا أن تشكر مجلس الأمن وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقديم الدعم والمساعدة المستمرين سواء فيما يتعلق بالاستعراض الثالث للتقدم الذي أحرزته الآلية أو بمجالات ذات طابع أعم. وتثمن الآلية كثيرا ما بدر عن هذه الكيانات من آراء وتوصيات من شأنها أن تمكنها من مواصلة تحسين أساليب العمل وصقلها، وتتطلع إلى العمل مع المجلس في كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعرب عن امتنانها للتعاون والمساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدولتان المضيفتان للآلية، جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا، ذواتا الدور البارز، إلى جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل رواندا، ودول يوغوسلافيا السابقة، ودول الآلية الـ 15 القائمة بإنفاذ الأحكام. وأخيرا، تعرب الآلية عن خالص شكرها لسويسرا والاتحاد الأوروبي على دعمهما السخي للمشاريع المتصلة بولاية الآلية.

176 - وفي الختام، تؤكد الآلية من جديد التزامها بالوفاء بالمسؤوليات الجسام التي أوكلها إليها مجلس الأمن منذ ما يقرب من 10 سنوات على إثر اتخاذ القرار 1966 (2010). وهي لا تزال تدرك أن إنشاءها كان تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولي مواصلة العمل الهام الذي قامت به المحكمتان المخصصتان في النهوض بالعدالة الجنائية الدولية، والمساءلة، وسيادة القانون، وبالتالي زيادة الإسهام في صون السلام والأمن. وبهذه الطريقة، تشاطر الآلية العديد من القيم التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة ذاتها، منذ أكثر من 75 عاما. وتفخر الآلية بهذا التاريخ وبالمساهمات التي قدمتها حتى الآن في تحقيق الأهداف الشاملة للمنظمة.

177 - وبينما ستظل جائحة كوفيد-19 المتواصلة تشكل تحديات لجميع جوانب حياتنا اليومية، ستظل الآلية ماضية بعزم في مجال تركيزها. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في عمل الآلية خلال الأشهر

الســـتة الماضـــية قد منحها ســـببا للتفاؤل. ولذلك، فإن الآلية على ثقة من أن الدعم القيم المقدم من الدول الأعضـاء والجهات الأخرى صـاحبة المصـلحة، فضـلا عن اسـتمرار تفاني قضـاتها وموظفيها، أمر سـيجعل تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد هدفا قريب المنال.

الضميمة الأولى

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: الملاك الوظيفي*

الجدول 1

عدد الموظفين حسب الفرع والجهاز

الفئة	*فرع أروشا*	*فرع لاهاي*	*الدوائر* [18]	*مكتب المدعي العام*	*قلم الآلية* [19]	*إجمالي العدد في الآلية*
جميع الموظفين	244	296	35	102	403	540
الموظفون المعينون بعقود مستمرة	125	56	9	28	144	181
الموظفون المعينون في إطار المساعدة المؤقتة العامة	119	240	26	74	259	359
الموظفون الدوليون (الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا)	134	127	28	69	164	261
الرتبة المحلية (فئة الخدمات العامة)	110	169	7	33	239	279

الجدول 2

التمثيل الجغرافي حسب المجموعة الإقليمية

	فرع أروشا	*فرع لاهاي*	*إجمالي العدد في الآلية (بالنسبة المئوية)* [20]
الجنسيات	38	60	75
جميع الموظفين			
أفريقيا	182	22	204 (37,8 في المائة)
آسيا والمحيط الهادئ	9	21	30 (5,6 في المائة)
أوروبا الشرقية	4	76	80 (14,8 في المائة)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3	9	12 (2,2 في المائة)
أوروبا الغربية ودول أخرى	46	168	214 (39,6 في المائة)
الموظفون الدوليون (الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا)			
أفريقيا	72	6	78 (29,9 في المائة)
آسيا والمحيط الهادئ	9	7	16 (6,1 في المائة)
أوروبا الشرقية	4	32	36 (13,8 في المائة)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3	5	8 (3,1 في المائة)

* تمثل البيانات الواردة في الجداول أدناه عدد الموظفين العاملين حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(18) تشمل بيانات ملاك موظفي الدوائر مكتب الرئيس دون القضاة.

(19) تشمل بيانات ملاك موظفي قلم الآلية: ديوان رئيس القلم، وقسم المحفوظات والسجلات، ووحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، ووحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة، وخدمات الدعم اللغوي، والعلاقات الخارجية، ومكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع، والإدارة، والأمن، ومرفق الأمم المتحدة للاحتجاز، ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز.

(20) نظرا لتقريب النسب المئوية إلى أقرب نقطة مئوية، فإن المجموع قد لا يصل إلى 100 في المائة بالضبط.

	فرع أروشا	فرع لاهاي	إجمالي العدد في الآلية (بالنسبة المئوية)[20]
أوروبا الغربية ودول أخرى	46	77	123 (47,1 في المائة)
الرتبة المحلية (فئة الخدمات العامة)			
أفريقيا	110	16	126 (45,2 في المائة)
آسيا والمحيط الهادئ	0	14	14 (5,0 في المائة)
أوروبا الشرقية	0	44	44 (15,8 في المائة)
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0	4	4 (1,4 في المائة)
أوروبا الغربية ودول أخرى	0	91	91 (32,6 في المائة)

المجموعة الأفريقية: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا.

مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: إندونيسيا، وباكستان، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، والعراق، والفلبين، وفيجي، وكمبوديا، ولبنان، ونيبال، والهند، واليمن.

مجموعة دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا، وكرواتيا، ولاتفيا، ومقدونيا الشمالية.

مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرازيل، وبيرو، وجامايكا، وغواتيمالا، وكوبا، والمكسيك، وهايتي.

مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الجدول 3

تمثيل الجنسين

	فرع أروشا		فرع لاهاي		الآلية
	أروشا (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في كيغالي (بالنسبة المئوية)	لاهاي (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في سراييفو (بالنسبة المئوية)	الموارد الإجمالية (بالنسبة المئوية)
موظفو الفئة الفنية (جميع الرتب)	60	14	124	3	201
الذكور	38 (63,3)	9 (64,3)	48 (38,7)	3 (100)	98 (48,8)
الإناث	22 (36,7)	5 (35,7)	76 (61,3)	–	103 (51,2)
موظفو الفئة الفنية (الرتبة ف-4 وما فوقها)	18	4	44	1	67
الذكور	13 (72,2)	2 (50)	17 (38,6)	1 (100)	33 (49,3)
الإناث	5 (27,8)	2 (50 في المائة)	27 (61,4)	–	34 (50,7)

	فرع أروشا		فرع لاهاي		الآلية
	أروشا (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في كيغالي (بالنسبة المئوية)	لاهاي (بالنسبة المئوية)	المكتب الميداني في سراييفو (بالنسبة المئوية)	الموارد الإجمالية (بالنسبة المئوية)
موظفو الخدمة الميدانية (جميع الرتب)	53	7	–	–	60
الذكور	33 (62,3)	4 (57,1)	–	–	37 (61,7)
الإناث	20 (37,7)	3 (42,9)	–	–	23 (38,3)
موظفو الخدمات العامة (جميع الرتب)	94	16	166	3	279
الذكور	60 (63,8)	14 (87,5)	96 (57,8)	2 (66,7)	172 61,6)
الإناث	34 (36,2)	2 (12,5)	70 (42,2)	1 (33,3)	107 (38,4)
جميع الموظفين	207	37	290	6	540
الذكور	131 (63,3)	27 (73,0)	144 (49,7)	5 (83,3)	307 (56,9)
الإناث	76 (36,7)	10 (27,0)	146 (50,3)	1 (16,7)	233 (43,1)

الجدول 4

الموظفون حسب الجهاز

	فرع أروشا	فرع لاهاي	إجمالي العدد في الآلية
الدوائر (بما فيها مكتب الرئيس)	7	28	35
مكتب المدعي العام	44	58	102
قلم الآلية:	193	210	403
ديوان رئيس القلم	2	2	4
مكتب رئيس القلم	11	8	19
قسم المحفوظات والسجلات	18	15	33
وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم	16	12	28
وحدة السجلات القضائية وعمليات المحكمة	5	8	13
خدمات الدعم اللغوي	10	36	46
العلاقات الخارجية	6	7	13
مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع	–	3	3
الإدارة	43	70	113
الأمن	65	45	110
مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز ووحدة الأمم المتحدة للاحتجاز	17	4	21

الضميمة الثانية

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: المخصصات والنفقات المعتمدة لعام 2020

الجدول 1

المخصصات المعتمدة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(بدولارات الولايات المتحدة)

		الدوائر	مكتب المدعي العام	قلم الآلية	الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين	الآلية
أروشا	*الموارد المتصلة بالوظائف*		3 040 100	11 148 100		14 188 200
	الموارد غير المتصلة بالوظائف[21]	213 300	2 692 700	15 186 300	2 384 900	20 477 200
	المجموع الفرعي	**213 300**	**5 732 800**	**26 334 400**	**2 384 900**	**34 665 400**
لاهاي	*الموارد المتصلة بالوظائف*		1 364 300	5 899 400		7 263 700
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 852 200	6 267 000	34 041 300	2 384 900	44 545 400
	المجموع الفرعي	**1 852 200**	**7 631 300**	**39 940 700**	**2 384 900**	**51 809 100**
نيويورك	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	164 100	–	164 100
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–		–	–	–
	المجموع الفرعي	–	–	**164 100**	–	**164 100**
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	195 000	–	195 000
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	–	78 200	–	78 200
	المجموع الفرعي	–	–	**273 200**	–	**273 200**
الموارد الإجمالية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	4 404 400	17 406 600	–	21 811 000
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	2 065 500	8 959 700	49 305 800	4 769 800	65 100 800
	المجموع	**2 065 500**	**13 364 100**	**66 712 400**	**4 769 800**	**86 911 800**

(21) تشمل المخصصات غير المتعلقة بالوظائف جميع البنود الملتزم بها غير الوظائف، من قبيل المساعدة المؤقتة العامة والسفر واستئجار أماكن العمل.

الجدول 2

النفقات (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (وفق نظام أوموجا)

(بدولارات الولايات المتحدة)

		الدوائر	*مكتب المدعي العام*	*قلم الآلية*	*الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين*	*الآلية*
أروشا	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	2 169 090	8 904 973	–	11 074 063
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	187 528	2 591 080	10 704 744	3 756 923	17 240 275
	المجموع الفرعي	**187 528**	**4 760 170**	**19 609 717**	**3 756 923**	**28 314 338**
لاهاي	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	1 118 529	4 824 096	–	5 942 625
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 312 161	4 966 658	28 156 987	194	34 436 000
	المجموع الفرعي	**1 312 161**	**6 085 187**	**32 981 083**	**194**	**40 378 625**
نيويورك	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	163 283	–	163 283
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	–	1 535	–	1 535
	المجموع الفرعي	–	–	**164 818**	–	**164 818**
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	139 249	–	139 249
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	–	47 974	–	47 974
	المجموع الفرعي	–	–	**187 223**	–	**187 223**
الموارد الإجمالية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	3 287 619	14 031 601	–	17 319 220
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 499 689	7 557 738	38 911 240	3 757 117	51 725 784
	المجموع	**1 499 689**	**10 845 357**	**52 942 841**	**3 757 117**	**69 045 004**

الجدول 3

النسبة المئوية لما تم إنفاقه من الميزانية السنوية حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

		الدوائر	*مكتب المدعي العام*	*قلم الآلية*	*الخصوم: معاشات القضاة السابقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في كلتا المحكمتين*	*الآلية*
أروشا	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	71,3	79,9	–	78,1
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	87,9	96,2	70,5	157,5	84,2
	المجموع الفرعي	**87,9**	**83,0**	**74,5**	**157,5**	**81,7**
لاهاي	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	82,0	81,8	–	81,8
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	70,8	79,3	– 82,7	–	77,3
	المجموع الفرعي	**70,8**	**79,7**	**82,6**	–	**77,9**
نيويورك	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	99,5	–	99,5
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	–	–	–	–
	المجموع الفرعي			**100,4**		**100,4**
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	–	71,4	–	71,4
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	–	61,3	–	61,3
	المجموع الفرعي	–	–	**68,5**	–	**68,5**
الموارد الإجمالية	*الموارد المتصلة بالوظائف*	–	74,6	80,6	–	79,4
	الموارد غير المتصلة بالوظائف	72,6	84,4	78,9	–	79,5
	المجموع	**72,6**	**81,2**	**79,4**	**78,8**	**79,4**

الضميمة الثالثة

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: الحالة فيما يتعلق بالمحاكمات وإجراءات الاستئناف للفترة 2020-2021

(استنادا إلى المعلومات المتاحة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والقابلة لأن تتغير)

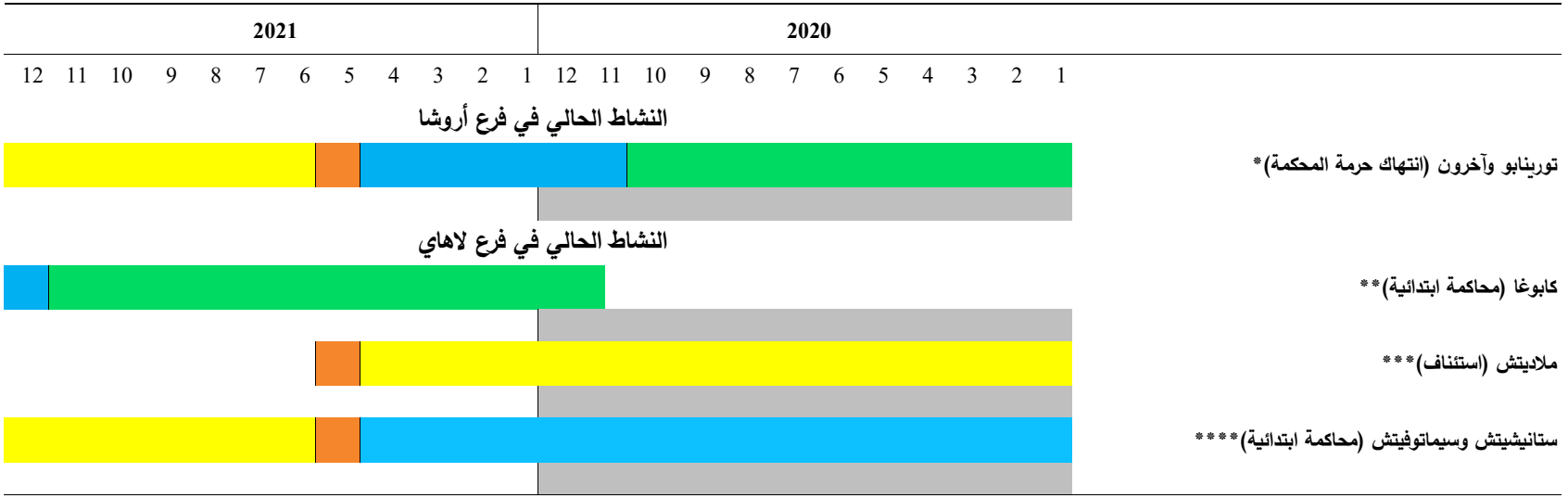

* بدأت المحاكمة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في أيار/مايو 2021. ورهنا بنتيجة الحكم الابتدائي، قد تصير القضية إلى الاستئناف.

** عقب أمر من القاضي المنفرد صدر في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، نُقل المتهم مؤقتا إلى لاهاي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل تقييم طبي مفصل. وعُقدت جلسة المثول الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في لاهاي.

*** يُتوقع الانتهاء من الاستئناف وصدور حكم الاستئناف في أيار/مايو 2021.

**** انتهت جلسات تقديم الأدلة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، ومن المتوقع إقفال باب تقديم المذكرات النهائية بحلول شباط/فبراير 2021. ومن المتوقع تقديم المرافعات النهائية بحلول آذار/مارس 2021، وصدور الحكم الابتدائي بحلول أيار/مايو 2021. ورهنا بنتيجة المحاكمة الابتدائية، قد تصير القضية إلى الاستئناف.

المرفق الثاني

التقرير المرحلي للمدعي العام للآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، سـيرج براميرتز، عن الفترة الممتدة من 17 أيار/مايو إلى 15 تشـرين الثاني/نوفمبر 2020

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة 49

ثانيا – المحاكمات ودعاوى الاستئناف 50

ألف – المستجدات في سير المحاكمات الابتدائية 50

1 – *كابوغا* 50

2 – *تورينابو وآخرون* 51

3 – *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* 52

باء – المستجدات في سير دعاوى الاستئناف 52

ملاديتش 52

جيم – إجراءات قضائية أخرى 53

دال – التعاون مع مكتب المدعي العام 53

هاء – الإفراج المبكر المشروط 54

ثالثا – الهاربون من العدالة 54

رابعا – المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب 56

ألف – جرائم الحرب المرتكبة في رواندا 56

1 – استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا 56

2 – إنكار الإبادة الجماعية 57

3 – القضايا المحالة إلى فرنسا 58

4 – القضايا المحالة إلى رواندا 58

باء – جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة 59

1 – استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة 59

2 – الإنكار والتمجيد 59

3 - التعاون القضائي الإقليمي 60
4 - تسجيل الأحكام 61
5 - البوسنة والهرسك 62
6 - كرواتيا 64
7 - الجبل الأسود 65
8 - صربيا 66
جيم - الوصول إلى المعلومات والأدلة 68
دال - بناء القدرات 69
هاء - الأشخاص المفقودون 70
خامساً - المهام المتبقية الأخرى 70
سادسا - الإدارة 70
ألف - لمحة عامة 70
باء - التصدي لجائحة كوفيد-19 71
جيم - تقارير مراجعة الحسابات 72
سابعا - خاتمة 72

أولا - لمحة عامة

1 - يقدم المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التقرير المرحلي السابع عشر عملا بقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، ويغطي التقرير التطورات الحاصلة في الفترة الممتدة من 17 أيار/مايو إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ويعول المكتب على التعاون الكامل من جانب الدول لتنفيذ ولايته بنجاح في هذه المجالات.

3 - وكان أبرز تطور حدث بالنسبة لمكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو استئناف الإجراءات في قاعة المحكمة في آب/أغسطس. وقدم المكتب مرافعاته الشفوية بشأن الاستئناف في قضية *ملاديتش* دعماً لمسوغَي الاستئناف المقدمين من قبله، وردا على مسوغات الاستئناف التي قدمها الدفاع. وفي إعادة المحاكمة في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، قام الادعاء باستجواب شهود الدفاع النهائيين، وهو الآن يركز على إعداد مرافعاته الخطية والشفوية النهائية. وفي فرع أروشا، قدم الادعاء حججه الافتتاحية في قضية *تورينابو وآخرين* وبدأ عرض مرافعته الرئيسية. وبدأ المكتب كذلك أنشطة تمهيدية في قضية *كابوغا*، بما في ذلك المشاركة في جلسة المثول الأول للمتهم والشروع في الخطوات التي تليها. وقد أنشأ المكتب بسرعة فريقا للتحقيق في كيغالي، وتُبذل الجهود على قدم وساق للاتصال بالشهود وتأكيد الأدلة المتعلقة بالقضية.

4 - وعقب إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا في 16 أيار/مايو 2020، والتأكيد العلني لوفاة أوغستين بيزيمانا في 22 أيار/مايو 2020، ركز مكتب المدعي العام جهوده على كشف النقاب عن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ويتمثل الهدف الذي أعطي الأولوية القصوى في إلقاء القبض على بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي للقوات المسلحة الرواندية، بينما يواصل المكتب بنشاط ملاحقة الهاربين الخمسة الآخرين، وهم فولجانس كاييشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، ورياندیكايو، وتشارلز سيكوبوابو. ولدى المكتب قرائن مهمة بشأن تحديد مواقع جميع الهاربين الستة، وهو يعمل بنشاط للحصول على التعاون اللازم من الدول الأعضاء لتأكيد مكان وجودهم واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويؤكد المكتب على أن تعاون الدول الأعضاء الكامل والفعال وفي الوقت المناسب، على نحو ما أثبته مرة أخرى اعتقال كابوغا، هو أمر ضروري لتحقيق مزيد من التقدم والوفاء بالتوقعات المشروعة للضحايا والناجين بتحقيق العدالة لهم.

5 - وفيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب التي ارتكبت في رواندا، واصل مكتب المدعي العام، في حدود الموارد المتاحة، رصد القضايا المحالة إلى السلطات الرواندية والفرنسية، ومنح القطاعات القضائية الوطنية إمكانية الاطلاع على مجموعة الأدلة التي تحتفظ بها الآلية، ودعم المساءلة الوطنية عن هذه الجرائم. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى إحقاق مزيد من العدالة بشأن الجرائم المرتكبة خلال الإبادة الجماعية في رواندا، ولا يزال يتعين محاكمة عدد كبير من المشتبه فيهم. ويهيب المكتب بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم الكامل لعملية المساءلة، سواء في قاعات محكمة الآلية أو رواندا أو دول ثالثة.

6 - وفيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، واصل مكتب المدعي العام دعم مواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع إغلاق هذه المحكمة، فإن المضي في إجراءات المساءلة عن الجرائم سيعتمد الآن بشكل كامل على الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وبناء على طلب الحكومات والجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، واصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة الأساسية، لا سيما من خلال إتاحة الوصول إلى الأدلة التي بحوزته والاستفادة من خبراته. ففي تطور ملحوظ، سلّم المكتب إلى سلطات الجبل الأسود، بناء على طلبها، ملف تحقيق يشمل أكثر من 15 شخصاً من الجبل الأسود يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

7 - وواصل مكتب المدعي العام الاسترشاد في تسيير أعماله بآراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين، في جملة أمور، في الفقرات 18 و 19 و 20 من القرار 2256 (2015) وفي الفقرتين 7 و 8 من القرار 2422 (2018).

8 - ويود مكتب المدعي العام أن يسلط الضوء على العمل الناجح الذي اضطلعت به بشكل مشترك جميع الهيئات التابعة للآلية لتمكين استئناف الإجراءات في قاعة المحكمة في آب/أغسطس 2020، بعد خمسة أشهر فقط من انتشار جائحة كوفيد-19 التي فرضت على الآلية الانتقال إلى ترتيبات العمل عن بعد. وتبين هذه النتيجة مرة أخرى التزام الآلية بإنجاز ما تبقى من المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي تنظر فيها بأسرع ما يمكن، بما يتفق مع توقعات مجلس الأمن. ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره لجميع موظفي الآلية والقضاة الذين واصلوا أداء مسؤولياتهم على أكمل وجه رغم التحديات الكبيرة التي تواجههم.

ثانيا - المحاكمات ودعاوى الاستئناف

9 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب المدعي العام على قضية واحدة في المرحلة التمهيدية (*كابوغا*)، ومحاكمتين ابتدائيتين (*تورينابو وآخرون*، *وستانيشيتش وسيماتوفيتش*)، وقضية استئناف واحدة (*ملاديتش*).

10 - وهذا النشاط القضائي مؤقت بطبيعته، ويقوم مكتب المدعي العام بجميع الخطوات التي تدخل في نطاق سيطرته للإسراع بإنجاز الإجراءات.

ألف - المستجدات في سير المحاكمات الابتدائية

1 - *كابوغا*

11 - في 16 أيار/مايو 2020، ألقي القبض على فيليسيان كابوغا في باريس. ثم نُقل إلى عهدة الآلية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعُقدت جلسة المثول الأول في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في لاهاي، التي نُقل إليها مؤقتاً إلى حين صدور قرار قضائي آخر.

12 - وعقب إلقاء القبض على كابوغا، سارع مكتب المدعي العام إلى إنشاء فريق للمرحلة التمهيدية مقره الأساسي في كيغالي، للمضي قدما في الإجراءات التمهيدية في هذه القضية، تمشيا مع توقعات مجلس الأمن بأن تستجيب الآلية بسرعة في حالة إلقاء القبض على أحد الهاربين. ويقوم الادعاء بإعادة الاتصال بالشهود، واستعراض المجموعة الكبيرة من الأدلة ذات الصلة بهذه القضية، والاستعداد للبدء في الاضطلاع بمسؤولياته بعد المثول الأول للمتهم. وبدأ الادعاء كذلك استعراضا لمنطوق لائحة الاتهام بغية توضيح ادعاءاته القانونية

والوقائعية التي يقيم عليها المسؤولية الجنائية الفردية للمتهم، وكذلك استجلاء نطاق السلوك الجنائي المزعوم استنادا إلى أحدث الاجتهادات القضائية. ويلتزم الادعاء بتقديم قضيته على نحو يتسم بالكفاءة والسرعة، بما في ذلك استخدام أدوات مثل إدراك المحكمة للوقائع التي جرى الفصل فيها والوقائع المعروفة من أجل تقليل عدد الأدلة التي يجب تقديمها من خلال الإدلاء بشهادة الشهود المباشرة أثناء المحاكمة.

13 - ويواجه الادعاء عبء عمل هائلا يبذل قصارى جهده من أجل إدارته من خلال إعادة توزيع الموارد على نطاق المكتب بشكل مرن وفقا لسياسة "المكتب الواحد". وللأسف، فإن جائحة كوفيد-19 تعوق مباشرة عمل الادعاء بسبب جملة من الأمور من بينها القيود المفروضة على حضور الشهود والسفر.

2 - *تورينابو وآخرون*

14 - في 24 آب/أغسطس 2018، أكد القاضي المنفرد لائحة الاتهام في قضية *المدعي العام ضد تورينابو وآخرين*، وأصدر مذكرات توقيف. وفي 9 آب/أغسطس 2019، قدم المدعي العام لائحة اتهام ضد أوغستين نغيراباتواري، تم تأكيدها في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق القاضي المنفرد على طلب الادعاء بضم قضية *تورينابو وآخرين* إلى قضية *نغيراباتواري* وأمر بضم القضيتين.

15 - وتتهم لائحة الاتهام خمسة أفراد، وهم أوغستين نغيراباتواري، ومكسيمليان تورينابو، وآنسيلم نزابونيمبا، وجان دوديوه نداغيجيمانا، وماري روز فاتوما، بانتهاك حرمة المحكمة في محاولة ترمي إلى إلغاء إدانة أوغستين نغيراباتواري. ويُزعم أن هؤلاء أثَّروا مباشرة، ومن خلال وسطاء، على الشهود الذين كانوا قد قدموا أدلة في محاكمة نغيراباتواري وأثروا على الشهود في إجراءات إعادة النظر ذات الصلة في قضية نغيراباتواري. وإضافة إلى ذلك، توجِّه لائحة الاتهام إلى ديك برودانس مونيشولي، وهو محقق ضمن فريق الدفاع السابق عن نغيراباتواري، وإلى نغيراباتواري وتورينابو، تهمة بانتهاك أوامر للمحكمة بحماية الشهود.

16 - وبعد التأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بدأت المحاكمة في هذه القضية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بمرافعات افتتاحية. وتم الاستماع إلى شاهد الإثبات الأول في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الادعاء قد أكمل تقديم 5 من أصل 9 شهود، حيث استغرق الاستجواب الأولي الذي قام به تسع ساعات ونصف الساعة، بينما استغرق استجواب الشهود من قبل أفرقة الدفاع 24 ساعة. وتمشيا مع توجيهات القاضي المنفرد، قام الادعاء بتبسيط تقديم أدلته عن طريق تقليل عدد الشهود الذين يعتزم استدعاءهم واستخدام أدوات من قبيل القاعدتين 110 و 111 لتقليص الوقت اللازم لتقديم الشهود لشهاداتهم في قاعة المحكمة. ويُتوقع حاليا أن تنتهي مرافعة الادعاء الرئيسية بحلول نهاية العام.

17 - ومنذ تاريخ الاعتقال وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت أفرقة الدفاع 470 مذكرة، بينما قدم الادعاء 295 مذكرة. وصدر 189 أمرا وقرارا عن القاضي المنفرد، و 25 أمرا وقرارا عن دائرة الاستئناف، و 39 أمرا وقرارا عن الرئيس. وقدّم قلم المحكمة 119 مذكرة أيضا. ورد الادعاء على 392 مسألة أثارتها أفرقة الدفاع في مراسلاتها وأفصح عن أكثر من 2 تيرابايت من المواد. ومن المتوقع أن تظل المنازعة القضائية محتدمة خلال مرحلة المحاكمة الابتدائية في هذه القضية.

3 - *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*

18 - في 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، ألغت دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، وأمرت بإعادة المحاكمة في القضية بكل ما ورد فيها من تهم. وعملا بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية للآلية، تتولى الآلية حالياً إعادة المحاكمة. وقد بدأت إجراءات المحاكمة في هذه القضية في 13 حزيران/يونيه 2017.

19 - وأكمل الادعاء تقديم المرافعة الرئيسية في 21 شباط/فبراير 2019. وفي 18 حزيران/يونيه 2019، بدأت مرحلة الدفاع من الإجراءات بتقديم أدلة من جانب دفاع ستانيشيتش. واستدعى دفاع ستانيشيتش آخر شاهد له في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبدأ دفاع سيماتوفيتش عرض أدلته في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وبسبب جائحة كوفيد-19، عُلقت إجراءات المحاكمة في آذار/مارس 2020. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، استؤنفت الإجراءات في قاعة المحكمة بحضور الشهود النهائيين لدفاع سيماتوفيتش، واختتمت شهادة الشهود في هذه القضية في 8 تشرين الأول/أكتوبر. وقدم دفاع سيماتوفيتش التماساته النهائية بشأن الأدلة المستندية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الادعاء باستجواب 5 شهود في قاعة المحكمة. كما ترافع الادعاء بشأن التماس واحد لقبول أدلة، ويعمل على الرد على 10 التماسات أخرى قدمتها أفرقة الدفاع، وترافع بشأن التماس آخر يتعلق بالقضية. وتجدر الإشارة إلى أنه، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الادعاء يعمل على الرد على التماس كبير الحجم قدمه دفاع سيماتوفيتش لقبول 640 وثيقة للأدلة بشكل مباشر، بعد أن رد بالفعل على التماسات مماثلة قدمها دفاع ستانيشيتش الذي التمس قبول 902 وثيقة إجماليها يفوق 000 20 صفحة من الأدلة. ويواصل الادعاء السعي إلى الاضطلاع بجميع مسؤولياته بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

21 - ومن المقرر تقديم المذكرات الختية النهائية بحلول 26 شباط/فبراير 2021. ويُتوقع حاليا السماع إلى المرافعات الشفوية الختامية قبل نهاية آذار/مارس 2021. وكما ورد في التقرير السابق، فقد استغل الادعاء تأجيل الجلسات في قاعة المحكمة بسبب جائحة كوفيد-19 لتسريع وتيرة التحضير لتقديم المذكرات الختامية. وسيلتزم مكتب المدعي العام بالمواعيد النهائية التي تفرضها المحكمة لإنجاز الإجراءات في هذه القضية.

باء - المستجدات في سير دعاوى الاستئناف

ملاديتش

22 - في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أدانت دائرة ابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإجماع راتكو ملاديتش بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإرهاب والاضطهاد والإبادة والقتل والهجمات غير القانونية على المدنيين والترحيل والأعمال اللاإنسانية وأخذ الرهائن، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وفي 22 آذار/مارس 2018، قدّم الدفاع إخطاراً بالاستئناف ضد الحكم الابتدائي طرح فيه 9 مسوغات للاستئناف. وفي نفس التاريخ، قدم مكتب المدعي العام إخطاره بالاستئناف. وحدد المكتب مسوغين للاستئناف يتعلق كلاهما بالتبرئة من ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في عام 1992.

23 - وفي 25 و 26 آب/أغسطس 2020، قدم الادعاء مرافعاته الشفوية دعماً لمسوغي الاستئناف اللذين قدمهما، وردا على مسوغات الاستئناف التسعة التي قدمها الدفاع. وكانت هذه الجلسة تتويجا لشهور من التحضيرات التي كانت قد أجلت عندما أُرجئت مواعيد جلسات الاستماع المقرر عقدها في 17 و 18 آذار/مارس 2020 و 16 و 17 حزيران/يونيه 2020. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى المكتب النظر في 22 مذكرة قدمها الدفاع، تناولت بالأساس توقيت وسير جلسة الاستئناف.

جيم - إجراءات قضائية أخرى

24 - بناء على أمر القاضي المنفرد للآلية، واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء تحقيق واحد في جرائم انتهاك حرمة المحكمة يُزعَم ارتكابها وتقع في نطاق اختصاص الآلية. ويمتثل المكتب لتوجيهات المحكمة ويقدم تقارير مرحلية بصفة منتظمة وفقا للتوجيهات. ونظرا للتأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وكذلك التأخير في تلقي الردود على طلبات المساعدة المقدمة إلى صربيا، يتوقع المكتب الانتهاء من هذا التحقيق في أوائل العام المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال المكتب يتلقى ويرصد المعلومات المتعلقة بجرائم انتهاك حرمة المحكمة المشتبه فيها التي تقع في نطاق اختصاص الآلية، ويتخذ الخطوات المناسبة وفقا لولاية المدعي العام المسندة بموجب المادة 14 من النظام الأساسي للآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح المكتب تحقيقا واحدا بعد أن خلص إلى أن هناك أسبابا وجيهة للاعتقاد بأن جريمة انتهاك حرمة المحكمة قد ارتُكبت. وباستخدام سياسة "المكتب الواحد"، استوعب مكتب المدعي العام الاحتياجات ذات الصلة بالتحقيقات ضمن الموارد المتاحة.

دال - التعاون مع مكتب المدعي العام

25 - لا يزال مكتب المدعي العام يعول على تعاون الدول معه تعاونا كاملا حتى يتمكن من إتمام ولايته بنجاح وكفاءة. ويعتبر وصول المكتب إلى الوثائق والمحفوظات والشهود أمرا حاسما بالنسبة لإجراءات المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف الجارية التي تضطلع بها الآلية، وكذلك فيما يتعلق بتحديد أماكن الهاربين من العدالة وإلقاء القبض عليهم وما يتعلق بحماية الشهود.

26 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان التعاون مع مكتب المدعي العام مرضيا عموما، باستثناء ما يتعلق بالهاربين من العدالة، على النحو المبين في الفرع الثالث من هذا التقرير.

27 - ويعرب المكتب عن امتنانه للدعم المقدم من رواندا حتى الآن، لا سيما من مكتب المدعي العام ومن رؤساء أجهزة إنفاذ القانون. وكان استمرار تعاون السلطات الرواندية ومساعدتها أساسيا فيما بذله الادعاء من جهود في قضية *تورينابو وآخرين* المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، كما أن المكتب يحظى بالفعل بتعاون مماثل فيما يتعلق بقضية *كابوغا*.

28 - وفيما يتعلق بصربيا، تأخرت كثيرا بعض الردود على طلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام بشأن قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* والتحقيقات الأخرى التي أمرت بها المحكمة. ويأمل المكتب في أن تتحسن سرعة الرد على طلباته بشكل ملموس. ومن الضروري تقديم هذه المساعدة في الوقت المناسب لكيلا يحدث أي تأخير آخر في الإجراءات الجارية.

29 - ولا يزال التعاون والدعم المقدمان من دول غير رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك من المنظمات الدولية، ضروريين لإنجاز الأنشطة التي تضطلع بها الآلية بنجاح. ويسلّم مكتب المدعي العام من جديد

بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويود المكتب أن يسلط الضوء تحديدا على المساعدة المهمة المقدمة من السلطات في هولندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالإجراءات الجارية في فرع أروشا.

30 - ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور مهم في تقديم حوافز للدول على التعاون مع الآلية وإجراء محاكمات وطنية في قضايا جرائم الحرب. ولا يزال الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي يشكل أداة أساسية لضمان استمرار التعاون مع الآلية. وتتزايد الحاجة أيضا إلى المساعدة من أجل دعم إجراء محاكمات وطنية لمرتكبي جرائم الحرب في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

هاء - الإفراج المبكر المشروط

31 - كما ذكر سابقا، اقترح مكتب المدعي العام في أوائل عام 2016 تعديل القاعدة 151 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية من أجل وضع برنامج للإفراج المبكر المشروط. ويساور المكتب قلق بالغ إزاء ما وقع في السابق من إفراج عن الغالبية العظمى من الأشخاص المدانين بأشد الجرائم الدولية جسامة دون قيد أو شرط بمجرد قضاء ثلثي مدة عقوباتهم فقط أو بعد ذلك بقليل. وعلى الرغم من أن اقتراح المكتب تعديل القاعدة 151 لم يعتمد في الجلسة العامة للقضاة، فقد أحاط المكتب علما بالمناقشة التي أجراها مجلس الأمن في 6 حزيران/يونيه 2018. ورحب المكتب أيضا بقرار المجلس 2422 (2018) الذي شجع فيه المجلس الآليةَ على النظر في وضع نظام للإفراج المبكر المشروط.

32 - وفي ضوء توجيهات المجلس، قدم مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير 5 مذكرات بشأن الإفراج المبكر عن أشخاص مدانين معينين، ولم يُمنح أي من المدانين إفراجا مبكرا، بعد مشاورات مكثفة أجراها رئيس الآلية مع الأطراف المعنية، بمن فيها الضحايا. وسيواصل المكتب الحث على مراعاة آراء الضحايا والدول والمجتمعات المتأثرة قبل منح الإفراج المبكر، لا سيما دون شروط، وسيواصل إبلاغ الرئيس بآرائه وشواغله في رده على طلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثالثا - الهاربون من العدالة

33 - مع اعتقال فيليسيان كابوغا وتأكيد وفاة أوغستين بيزيمانا في 16 و 22 أيار/مايو 2020، على التوالي، يكون مكتب المدعي العام قد كشف النقاب عن اثنين من الهاربين الرئيسيين الثلاثة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يزال هاربا من العدالة هارب رئيسي واحد، هو بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي للقوات المسلحة الرواندية، و 5 هاربين آخرين، هم فولجانس كاييشيما، وفينياس مونياروغاراما، وألويس نديمباتي، ورياندیكايو، وتشارلز سيكوبوابو. ويتتبع المكتب قرائن مهمة بشأن الهاربين الستة، وهو بصدد تنفيذ استراتيجيات خاصة بكل واحد منهم.

34 - ويعمل المكتب بنشاط على التأكد من وفاة عدد من الهاربين المبلغ عنها. وقد تأخر هذا العمل بسبب جائحة كوفيد-19، ولكن المكتب يأمل أن يجري في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل عمليات استخراج الجثث واختبار الحمض النووي للتحقق من المعلومات التي ترد أثناء سير التحقيقات. وكما هو الحال

مع تأكيد وفاة بيزيمانا، فقد عرضت المؤسسات الشريكة الرئيسية في كل من رواندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى المساعدة في هذه العملية، وسيظل المكتب ممتنا لها على ذلك.

35 - وفيما يتعلق بالأفراد الذين يعتقد المكتب أنهم ما زالوا هاربين، يسعى المكتب بنشاط إلى اتباع خطوط تحقيق واعدة وحصر أماكنهم المحتملة وإعداد خطط الاعتقال. وتقدم بعض الدول الأعضاء دعما أساسيا لهذه الجهود وتستجيب بسرعة لطلبات المساعدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمسائل المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والسفر. ويعرب المكتب عن تقديره لما أسفرت عنه عملية القبض على كابوغا من تحفيز لبعض الدول على زيادة تعزيز تعاونها مع الآلية.

36 - وفي الوقت نفسه، لا يسع المكتب سوى أن يشير إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجالات هامة، إلا أنه واجه صعوبات في الحصول على التعاون اللازم من عدد من الدول الأعضاء ذات الصلة، مما أعاق إلى حد كبير جهوده الرامية إلى تعقب الهاربين المتبقين. وقد ناقش المكتب هذه التحديات في التقارير السابقة للآلية، بما فيها تقرير الاستعراض الثالث (S/2020/309، المرفق). وهناك حاليا 13 طلبا للمساعدة من المكتب تتعلق بالهاربين لا تزال تنتظر البت فيها لدى سلطات 5 دول أعضاء هامة في وسط وجنوب وشرق أفريقيا. ومن بين طلبات المساعدة تلك، هناك طلب له أهمية بالغة في البحث عن بروتايس مبيرانيا، لا يزال قيد النظر منذ سنتين على الرغم من جهود الاتصال المكثفة التي قام بها المكتب للحصول على رد.

37 - ولمعالجة هذه التحديات، يسعى المكتب إلى التعامل مباشرة مع السلطات المختصة. وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، أسفرت المناقشات التي جرت مؤخراً عن إقرار بأن رد سلطات جنوب أفريقيا في 11 أيار/مايو 2020 على طلب المساعدة العاجل الذي قدمته الآلية في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 لم يكن كافيا، وعن اتفاق بأن يزور أعضاء فريق التعقب التابع للمكتب جنوب أفريقيا للحصول على جميع المعلومات المطلوبة. ويسر المكتب أن يفيد بأن الزيارة التي جرت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر كانت مثمرة. فقد ناقش المكتب مسائل هامة مع ممثلي السلطات المختصة. وأبلغت سلطات جنوب أفريقيا المكتب أيضا بأنها تعمل أخيرا على تقديم المعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن. وبما أن هناك خطوط تحقيق وقرائن هامة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، سيظل التعاون من جانب سلطات جنوب أفريقيا أساسيا. ويخطط المدعي العام وفريق التعقب لإيفاد بعثات إضافية في المستقبل القريب، بحسبما تسمح به الحالة المتصلة بالجائحة، إلى هاراري وكامبالا ونيروبي وعواصم دول أخرى في المنطقة لالتماس الدعم وحل مسائل التعاون المعلقة.

38 - وينبغي أن يشكل اعتقال فيليسيان كابوغا، الذي ظل هاربا من العدالة لمدة تقرب من 23 عاما، تشجيعاً لجميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها وتعاونها الكاملين إلى مكتب المدعي العام. وهو دليل على أنه يمكن تحديد أماكن الهاربين مثل كابوغا والقبض عليهم عندما تعمل السلطات الدولية والوطنية معا. ويكرر المكتب التأكيد أيضا على أن الأفراد الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على أحد الهاربين قد يحق لهم، في إطار برنامج الولايات المتحدة للمكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب، الحصول على مكافأة نقدية تصل قيمتها إلى 5 ملايين دولار.

رابعا - المساعدة المقدمة للمحاكمات الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب

39 - لا تزال المحاكمات الوطنية تتسم بأهمية بالغة في تحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ومكتب المدعي العام مكلف بتقديم المساعدة والدعم إلى المحاكمات الوطنية لمرتكبي هذه الجرائم، وفق استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، والنظام الأساسي للآلية. وتكتسي المحاكمة الفعالة لمرتكبي هذه الجرائم أهمية أساسية في بناء سيادة القانون ودعمها، وإثبات حقيقة ما جرى، وتشجيع المصالحة في البلدان المعنية. وتقوم دول ثالثة أيضاً بمحاكمة متهمين موجودين في أراضيها على الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

40 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده، في حدود الموارد المتاحة له، من أجل دعم ورصد السلطات القضائية الوطنية التي تجري محاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة وإسداء المشورة إليها. ويقيم المكتب حواراً متواصلاً مع جميع الجهات النظيرة المعنية، ويتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء القدرات فيها.

ألف - جرائم الحرب المرتكبة في رواندا

1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

41 - لم يكن إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نهاية لعملية العدالة بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي في رواندا في عام 1994. فمن الواجب مساءلة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أثناء الإبادة الجماعية في رواندا. والآلية والمحاكم الوطنية كل منها مسؤول الآن عن مواصلة عمل المحكمة وكفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة من خلال تقديم مزيد من الجناة إلى العدالة.

42 - ومكتب المدعي العام ملتزماً التزاماً تاماً ببذل ما يلزم من جهود من أجل تحديد أماكن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم، وإلقاء القبض عليهم. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، يعمل المكتب على كشف قرائن هامة ومتابعتها. وثمة حاجة ملحة إلى التعاون والدعم الكاملين من الدول الأعضاء ليتمكن المكتب من تحقيق النتائج المتوخاة. وتواصل الآلية كذلك رصد القضايا الأربع الجارية المحالة من المحكمة إلى المحاكم الوطنية في رواندا وفرنسا بموجب المادة 11 مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وقد أحيلت القضية المرفوعة ضد لوران بوسيباروتا إلى فرنسا في عام 2007. أما القضايا المرفوعة ضد كل من جان أوينكندي، وبرنار مونياغيشاري، ولاديسلاس نتاغانزوا، فقد أُحيلت إلى رواندا في الأعوام 2012 و 2013 و 2016، على التوالي.

43 - وفي الوقت نفسه، تتحمل السلطات الوطنية حاليا المسؤولية الرئيسية عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويبحث المدعي العام لرواندا حالياً عن المئات من الهاربين. وتواصل المحاكم في البلدان في جميع أنحاء العالم النظر في قضايا متعلقة بجرائم ارتُكبت أثناء الإبادة الجماعية في رواندا.

44 - وقد أدى اعتقال فيليسيان كابوغا إلى زيادة الاهتمام بالجهود المبذولة في البلدان الأوروبية لإنفاذ سياسات "عدم توفير الملاذ الآمن" والتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد المشتبه فيهم الموجودين في أراضيها. وفي أواخر أيلول/سبتمبر 2020، ألقت السلطات البلجيكية القبض على ثلاثة مواطنين روانديين

في إطار تحقيق جارٍ في الجرائم التي يُزعم أن المشـــتبه فيهم ارتكبوها أثناء الإبادة الجماعية. وبالمثل، في 26 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، ألقت السـلطات الهولندية القبض على مواطن رواندي بناء على أمر بإلقاء القبض وطلب تسـليم صـادر عن السـلطات الرواندية، عقب تنفيذ طلبات مماثلة في العام الماضـي. وتتماشـى هذه الاعتقالات مع الجهود التي بذلتها مؤخرا عدة بلدان أوروبية لإنشـاء فرقة عمل دولية للتحقيق تركز على المشـتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية روانديين موجودين في أوروبا. وتدل هذه التطورات على الحاجة إلى مزيد من العدالة والتعاون القانوني الدولي الإيجابي بين السلطات الرواندية والأوروبية.

45 - وتمشـــياً مع مبدأ التكامل والمســـؤولية الوطنية عن المســـاءلة في مرحلة ما بعد النزاع، تمثل المحاكمات التي تجريها السـلطات القضـائية الرواندية وفقا للأصـول القانونية الدولية ومعايير المحاكمة العادلة، من حيث المبدأ، أفضـل آليات المسـاءلة الدولية. ويشـجع مكتب المدعي العام المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لدعم قطاع العدالة الجنائية الرواندي وتعزيزه من خلال توفير المساعدة المالية وبناء القدرات، حسب الاقتضاء.

46 - ومن الضـروري مقاضـاة الأشـخاص الذين يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية. وبعد مرور 26 عاماً على الإبادة الجماعية، تحققت خطوات هامة نحو بلوغ العدالة، لكن الطريق لا يزال طويلاً. ومكتب المدعي العام على اسـتعداد لتقديم الدعم والمسـاعدة إلى السـلطات الرواندية والدول الثالثة التي تقاضي في محاكمها المحلية مواطنين روانديين مشتبه في ارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية. ويهيب المكتب بجميع الدول الأعضـــاء أن تكفل بذل جميع الجهود الممكنة لمواصـــلة تنفيذ اسـتراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولدعم تحقيق مزيد من العدالة لمزيد من ضـحايا الإبادة الجماعية في رواندا.

2 - إنكار الإبادة الجماعية

47 - في عام 2006، قضـــت دائرة الاســـتئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن وقائع الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا قد أُثبتت بشـــكل قاطع لا يقبل أي جدل ومن ثم فإنها تشـــكل وقائع معروفة للجميع. وعلى وجه الخصوص، خلصت دائرة الاستئناف إلى أن من المعروف لدى الجميع أنه في الفترة بين 6 نيســان/أبريل و 17 تموز/يوليه 1994، وقعت إبادة جماعية في رواندا ضـــد جماعة التوتســـي العرقية. ويمثل إثبات هذه الحقيقة وغيرها بشـأن الإبادة الجماعية في رواندا إحدى أهم مسـاهمات المحكمة في إعادة إرساء السلام والأمن في رواندا وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية المعنية.

48 - ومع ذلك، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية مســـتمرا حتى الآن. والجهود الرامية إلى اختزال عدد الوفيات وحجم الدمار، أو الإشـــارة إلى عوامل أخرى لصـــرف الانتباه عن حقائق الإبادة الجماعية المثبتة قضـــائيا، لا يمكن التســـامح معها ولا قبولها. ولا توجد وقائع أو ظروف أخرى تغير بأي حال من الأحوال حقيقة مفادها أنه خلال 100 يوم فقط في رواندا، تعرض بشـــكل عبثي مئات الآلاف من الأبرياء للقتل والتعذيب والاغتصـــاب وأُجبروا على الفرار من ديارهم، فقط لأنهم من التوتســـي. ولا تزال أيديولوجية الإبادة الجماعية تشـكل مخاطر واضـحة أمام السـلام والأمن الدوليين. وتشـجع أيديولوجيات التمييز والانقسـام والكراهية على نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم في شتى أنحاء العالم.

49 - ويرفض مكتب المدعي العام للآلية رفضا قاطعا إنكار الإبادة الجماعية، وهو ملتزم بتشجيع التعليم والتذكر باعتبارهما أداتين رئيسـيتين لمكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية. وفي إطار هذه الجهود، سـيحرص

المكتب كل الحرص على التحقيق بشأن جميع الأشخاص الذين يؤثرون على الشهود بالسعي كذبا إلى تقويض الوقائع الثابتة بشأن الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا وعلى محاكمة هؤلاء الأشخاص. فهذا الانتهاك لحرمة المحكمة شكل من أشكال إنكار الإبادة الجماعية، ويجب مقاومته.

3 - القضايا المحالة إلى فرنسا

50 - لم يُحرز تقدم كبير في قضية *بوسيباروتا* منذ التقارير السابقة، ولم تبدأ بعد إجراءات المحاكمة. ففي حزيران/يونيه 2005، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق لوران بوسيباروتا، حاكم مقاطعة جيكونغورو، لائحة اتهام تضمنت ست تهم، هي التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، وارتكابها، والتواطؤ في ارتكابها، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أحالت المحكمة لائحة الاتهام إلى فرنسا لمحاكمة المتهم. وانتهت السلطات الفرنسية من تحقيقاتها في هذه القضية. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أودع المدعي العام مذكرة نهائية طلب فيها رد الدعوى جزئيا وإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية، وطلب إلى قاضي التحقيق أن يأمر بإصدار لائحة اتهام بالإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدر القاضي قراراً بالشروع في المحاكمة، وهو قرار طعن فيه المتهم والأطراف المدنية. ومن المتوقع أن يصدر قرار بشأن هذا الطعن في 21 كانون الثاني/يناير 2021، وبعد ذلك يمكن تقديم طعن نهائي إلى محكمة النقض.

51 - وعلى الرغم من أن مكتب المدعي العام يسلم بالتحديات الكبيرة التي واجهت السلطات القضائية الفرنسية، فقد استغرق النظر في هذه القضية وقتا طويلا. ويأمل المكتب أن يتسنى له في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل إعلان الجدول الزمني لبدء المحاكمة في قضية *بوسيباروتا*.

4 - القضايا المحالة إلى رواندا

52 - أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق القس في كنيسة العنصرة جان أوينكندي، في أيلول/سبتمبر 2001، لائحة اتهام شملت ثلاث تهم، هي الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية. وقد نُقل إلى رواندا لمحاكمته في 19 نيسان/أبريل 2012، وبدأت المحاكمة في 14 أيار/مايو 2012. وقد أصدرت المحكمة العليا لرواندا حكمها في القضية في 30 كانون الأول/ديسمبر 2015، فأدانت أوينكندي وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. ومن المتوقع أن يُعلَن حكم الاستئناف في هذه القضية قبل نهاية عام 2020.

53 - وفي أيلول/سبتمبر 2005، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحق برنار مونياغيشاري، وهو زعيم محلي في الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية، لائحة اتهام تضمّنت خمس تهم، هي التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكابها، والمشاركة في ارتكابها، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. ونُقل إلى رواندا لمحاكمته في 24 تموز/يوليه 2013. وأصدرت المحكمة العليا حكمها الابتدائي في القضية، في 20 نيسان/أبريل 2017، فأدانت مونياغيشاري بتهمة الإبادة الجماعية والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وبرَّأتْه من تهمة الاغتصاب

بوصفه جريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وكان مونياغيشاري يسعى، حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، إلى تغيير طريقة ترافعه إلى الإقرار بالذنب، وهو ما يجري النظر فيه حاليا من قبل القضاء.

54 - وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حزيران/يونيه 1996، لائحة اتهام بحق لاديسلاس نتاغانزوا، عمدة بلدية نياكيزو. وتضمّنَت لائحة الاتهام بعد تعديلها خمس تهم، هي الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، والقتل العمد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. ونُقل إلى رواندا لمحاكمته في 20 آذار/مارس 2016. وفي 28 أيار/مايو 2020، أصدرت المحكمة العليا حكمها الابتدائي، وأدانت فيه نتاغانزوا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الإبادة والاغتصاب والقتل، وبرأته من تهمة التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. ومن المتوقع أن تبدأ إجراءات الاستئناف قريبا.

55 - ويشجع مكتب المدعي العام السلطات الرواندية على كفالة معالجة هذه القضايا بأسرع ما يمكن.

باء - جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة

1 - استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

56 - على نحو ما أكده مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره النهائي عن استراتيجية الإنجاز (S/2017/1001، المرفق الثاني)، كان من المتوخى على الدوام في استراتيجية الإنجاز للمحكمة ألا يمثّل انتهاء ولاية المحكمة نهاية عملية العدالة في قضايا جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، بل بداية فصل جديد لها. ومع إغلاق هذه المحكمة، فإن المضي في إجراءات المساءلة عن الجرائم سيعتمد الآن بشكل كامل على السلطات الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وقد أرسى عمل المحكمة أساسا متينا للسلطات القضائية الوطنية لكي تواصل تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتأمين قسط أكبر من العدالة لعدد أكبر من الضحايا.

57 - وبعد مرور ما يزيد على 15 عاما على اعتماد استراتيجية الإنجاز، أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدما في محاسبة مرتكبي جرائم الحرب، وإن كان ذلك بشكل غير متكافئ بين البلدان المختلفة. وهي لا تزال تواجه كما كبيرا للغاية من قضايا جرائم الحرب المتراكمة التي ينبغي تجهيزها، حيث لا تزال هناك عدة آلاف من القضايا المتبقية في جميع أنحاء المنطقة. والأهم من ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لكي يُحال إلى العدالة المشتبه فيهم، من الرتب العليا والمتوسطة، الذين عملوا مع كبار مجرمي الحرب أو كانوا من مرؤوسي هؤلاء المجرمين الذين حاكمتهم وأدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

2 - الإنكار والتمجيد

58 - أفاد كل من مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية في جميع تقاريرهما بأن إنكار الجرائم وعدم قبول الوقائع المثبتة في أحكام المحكمة هما من الأمور المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة. فكثيراً ما يُمجَّد الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم الحرب فيُتَّخذون أبطالا. ويدرس الطلاب في بلدان مختلفة، وكذلك في البوسنة والهرسك ذاتها، روايات للأحداث التاريخية التي وقعت في الماضي القريب تتسم بقدر كبير من الاختلاف وعدم التطابق. وقد أعرب

مكتب المدعي العام للآلية عن قلقه الشديد في هذا الصدد، ودعا إلى الاهتمام العاجل بهذه المسائل. ويمثل قبول حقائق الماضي القريب أساس المصالحة ورأب الصدع في المجتمعات المحلية ليوغوسلافيا السابقة.

59 - ويوافق عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للعديد من الجرائم والأحداث البارزة التي طرأت خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك قصف توزلا في 25 أيار/مايو 1995، والإبادة الجماعية في سريبرنيتسا، وعملية العاصفة (Operation Storm)، وقصف سوق ماركال في ساراييفو في 28 آب/أغسطس 1995، والتوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

60 - وينبغي أن تكون هذه المناسبات السنوية لحظات رسمية لإحياء ذكرى الضحايا من جميع أطراف النزاعات. وهي أيضا فرصة للتذكير بالعواقب الإنسانية المدمرة للنزاعات على جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك التشريد الجماعي للمدنيين. ويستحق الضحايا من جميع الأطراف الاعتراف بمعاناتهم والإقرار بها. وينبغي للمجتمعات التحدث بصوت واحد لإدانة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

61 - وللأسف، ومثلما أفاد مكتب المدعي العام بصفة دورية، يرجح أكثر أن يقابل حلول المناسبات الكبرى بإنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين عوضاً عن التعاطف مع الضحايا. وكثيراً ما تؤدي السرديات المرتبطة بتلك المناسبات التي يرعاها السياسيون والموظفون العموميون في جميع أنحاء المنطقة إلى دق إسفين بين المجتمعات، عوضاً عن التقريب فيما بينها من خلال المصالحة.

62 - ويهيب مكتب المدعي العام بجميع الموظفين العموميين والشخصيات العامة في المنطقة أن يتصرفوا بروح المسؤولية ويضعوا معاناة الضحايا والمدنيين في مكان الصدارة ضمن جميع الأنشطة التي تُقام بهذه المناسبات التي تحيي ذكرى الجرائم والأحداث التي وقعت أثناء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن يدينوا علنا إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب، عوضا عن دعمهم بالخطب الجماهيرية والأعمال المثيرة للشقاق والأموال. وقد آن الأوان للقطع مع شعارات الماضي الرنانة، وقد أصبح الأمر في حاجة ماسة إلى قيادة ميالة إلى المصالحة وبناء السلام.

3 - التعاون القضائي الإقليمي

63 - لا غنى عن التعاون القضائي فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة لكفالة خضوع المسؤولين عن جرائم الحرب للمساءلة. فالعديد من المشتبه فيهم غير موجودين في الأراضي التي يُزعم أنهم ارتكبوا فيها جرائم. غير أن حكومات المنطقة ترفض تسليم مواطنيها لمحاكمتهم بتهم متعلقة بجرائم الحرب، وذلك على الرغم من التسليم المنتظم للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة أخرى مثل الجريمة المنظمة والفساد والجرائم الاقتصادية. وعلى نحو ما ورد في التقرير المرحلي الثالث عشر للمدعي العام (S/2018/1033، المرفق الثاني)، فالتعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة هو في أدنى مستوى له منذ سنوات ويواجه تحديات هائلة. ولا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية والتأكد من ألاّ يجد مجرمو الحرب ملاذا آمنا في البلدان المجاورة. والحلول متاحة ومعروفة جيدا؛ وثمة حاجة الآن إلى الالتزام باستخدامها والاستعداد لاستخدامها.

64 - وبوسع مكتب المدعي العام أن يفيد بإحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإحالة بعض قرارات الاتهام المؤكدة ضد المتهمين من الرتب العليا والمتوسطة من البوسنة والهرسك إلى كرواتيا وصربيا، على التوالي.

فكما ذُكر آنفاً، يسَّـــر المكتب إبرام اتفاق بين رؤســـاء هيئات الادعاء المعنية بجرائم الحرب لبدء الإحالة من خلال المســاعدة القانونية المتبادلة لمجموعة أولية تتكون من أربعة قرارات من هذا النوع أكدتها المحكمة في البوسنة والهرسك، وأُحيل اثنان منهما إلى كرواتيا واثنان إلى صربيا. وفي صربيا، صدرت خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير لائحة اتهام بشـــأن أحد الملفين المحالين، بينما يجري التحقيق في الملف الآخر. وفي كرواتيا، بدأت التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن كلا الملفين المحالين. ويأمل المكتب أن يتمكن من الإبلاغ عن استمرار إحراز التقدم في الفترة المقبلة بشأن هذه الملفات الأربعة.

65 - وقد أظهرت هذه التطورات بوضـــوح أن التعاون القضـــائي الإقليمي ممكن فيما يتعلق بالقضـــايا المرفوعة ضـــد متهمين من الرتب العليا والمتوســـطة. ومن خلال هذا المثال الإيجابي، يمكن الآن للمدعين العامين الوطنيين في المنطقة البدء في معالجة الكم الكبير من القضايا المتراكمة. ولا يزال العديد من المشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا والمتوســـطة يتمتعون بالإفلات من العقاب بســـبب عدم فعالية التعاون القضـــائي الإقليمي. وكمثال واحد فقط، يقيم في صربيا ثلاثة مسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة، وُجهت إليهم لوائح اتهام في البوســنة والهرســك لارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية في ســريبرينيتســا، وهم توميســلاف كوفاتش، ورادوســلاف يانكوفيتش، وســفيتوزار كوســوريتش. وتدعم لوائحَ الاتهام تلك أدلة مســتفيضــة لها صــلة مباشــرة بالمحاكمات التي جرت في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة البوسنة والهرسك. ويجري التحقيق في البوسنة والهرسك بشأن عدد إضافي من المشتبه فيهم المقيمين في صربيا. وسيعمل المكتب مع مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا لوضع وتنفيذ خطة لإحالة القضايا. وسيواصل المكتب كذلك العمل مع جميع مكاتب الادعاء في المنطقة لكفالة استمرار التقدم المحرز خلال العام الماضي.

66 - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن العديد من المســـائل التي حددت ســـابقاً فيما يتعلق بالتعاون القضـــائي الإقليمي في المســـائل المتعلقة بجرائم الحرب لم تُســـوَ بعد. ولم يُحرز أي تقدم في مســـألة نوفاك ديوكيتش، التي تناولها باســـتفاضـــة التقرير المرحلي الخامس عشـــر للمدعي العام (S/2019/888، المرفق الثاني). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، طلبت البوسنة والهرسك من صربيا تنفيذ الحكم الصادر بحق مدان هارب آخر، هو دراغومير كيزونوفيتش، الذي شـارك في قتل ثمانية وعشـرين مدنيا. ولم يتحسـن التعاون القضـائي بين صـربيا وكوسـوفو[22] في مسـائل جرائم الحرب، الأمر الذي يقيم حاجزا لا يمكن إنكاره أمام العدالة. ولا يزال الجمود يكتنف المفاوضـــات التي طال أمدها بين كرواتيا وصـــربيا بشـــأن الاتفاق على إطار لقضـــايا جرائم الحرب، وهي المفاوضـــات التي ســـبق الإفادة عنها في التقرير المرحلي الرابع عشـــر للمدعي العام (S/2019/417، المرفق الثاني). ويحث مكتب المدعي العام مكاتب الادعاء والهيئات القضائية ووزارات العدل في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة على التعجيل بحل هذه المسائل وغيرها، ووضع التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب في المسار الصحيح.

4 - تسجيل الأحكام

67 - تطرَّق مكتب المدعي العام، في تقاريره السابقة، إلى ضرورة أن تدرج بلدان يوغوسلافيا السابقة في الســجلات الجنائية المحلية الإدانات الجنائية التي أصــدرتها المحكمة الدولية ليوغوســلافيا الســابقة والآلية.

(22) يُراد بجميع الإشارات إلى كوسوفو بأنها واردة في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن 1244 (1999).

وتكتسي هذه المسألة أهمية حاسمة لتحقيق سيادة القانون والمصالحة والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة، وتُشكِّل كذلك مسألة أساسية من مسائل التعاون مع الآلية.

68 - وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة اليوم، تُظهِر السجلات المحلية للمجرمين العاديين جرائمهم، بينما لا تُظهِر سجلات معظم مجرمي الحرب الدوليين ما ارتكبوه من جرائم. ومن ثم، فالوضع يكاد يبدو من منظور النظم القانونية المحلية وكأن الجرائم لم تُرتَكَب قط وكأن مرتكبيها لم يدانوا قط. ولتسجيل الأحكام الجنائية الدولية في السجلات الجنائية المحلية أهميته من حيث المبدأ والممارسة على حد سواء. فاحترام سيادة القانون يتطلب إنفاذ القرارات القضائية، بما في ذلك بوجه خاص الإدانات الجنائية. وانطلاقاً من إدراك الحاجة إلى معالجة الوضع، حرص المكتب على أن يتولى قلم الآلية إحالة جميع الإدانات الجنائية الصادرة عن المحكمة وعن الآلية إحالة رسمية إلى بلدان المنطقة، وانخرط كذلك في مناقشات مع السلطات الوطنية للمضي قُدماً بتلك المسألة.

69 - ولئن كان بعض التقدم الهام قد تحقق حتى الآن، فما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وكانت أبرز أوجه التقدم قد أحرزت في كرواتيا، حيث أكدت السلطات أن الكثير من أحكام المحاكم قد سُجِّلت في سجلاتها الجنائية المحلية، بما في ذلك الإدانات الصادرة في قضية *براليتش وآخرين*. غير أن السلطات في كلٍ من البوسنة والهرسك وصربيا أبلغت المكتب بعدم وجود أساس قانوني محلي لتسجيل الإدانات الجنائية الدولية في السجلات الجنائية المحلية. وأبلغت وزارة العدل في البوسنة والهرسك بأنها تتابع المسألة باهتمام وأن فريقا عاملا قد أنشئ لهذا الغرض. وتجري مناقشات مستمرة بشأن طرائق إحالة أحكام المحكمة إلى السلطات المحلية. ولم تبلغ وزارة العدل في صربيا المكتب بعد بالخطوات التي تتخذها لمعالجة المسألة.

70 - ويشجع مكتب المدعي العام بقوة جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة على أن تعالج بسرعة أي عراقيل وطنية، وأن تكفل تسجيل الإدانات الصادرة عن المحكمة أو الآلية ضد رعاياها في السجلات الجنائية المحلية. ويأمل المكتب أن يتمكن في المستقبل القريب من الإبلاغ بأن هذه المسألة قد عولجت تماما.

5 - البوسنة والهرسك

71 - واصل مكتب المدعي العام التابع للآلية إجراء مناقشات إيجابية مع رئيسة مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك بشأن التعاون في إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب. وأكدت رئيسة مكتب الادعاء العام رغبتها في توثيق التعاون والتنسيق مع مكتب المدعي العام، بسبل منها تقديم المساعدة في قضايا معينة، وتقديم الدعم الاستراتيجي، وتنفيذ أنشطة لنقل الدروس المستفادة. ويلتزم المكتب بأن يستمر في دعم عمل مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب بنجاح باعتباره يمثل هدفاً مشتركاً بينهما.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودع مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك أربع لوائح اتهام. وتستوفي هذه القضايا معايير التعقيد التي تُسوِّغ ملاحقة المتهمين جنائيا على مستوى الدولة، وإن كان يُلاحَظ أنَّ الملاحقة الجنائية في قضيتين منها لا يمكن أن تجري في البوسنة والهرسك لأن المعروف أن المتهمين فيها يقيمون في أماكن أخرى. ويمكن أن تعزى جزئيا قلة عدد لوائح الاتهام الجديدة التي أُودِعَت إلى جائحة كوفيد-19. وما فتئ عدد القضايا الجديدة التي تقام ينخفض على مدى الفترات المشمولة بالتقارير القليلة السابقة، الأمر الذي يبعث على القلق. وقد أثار مكتب المدعي العام للآلية مع مكتب

الادعاء العام للبوسنة والهرسك ضرورة إنجاز التحقيقات في القضايا المعقدة بسرعة أكبر، وهو ما ينبغي أن يفضي إلى إصدار لوائح اتهام إضافية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ويقف مكتب المدعي العام للآلية على استعداد لتقديم المساعدة لرئيسة مكتب الادعاء العام والعمل معها من أجل كفالة وفاء مكتبها بتطلعات الجمهور الكبيرة إلى إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب.

73 - وكان التطوران الرئيسيان اللذان حدثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بإقامة العدل بشأن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك هما اعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب ونشر تقرير استعراض الخبراء الذي أعدته القاضية جوانا كورنر، التي كانت تعمل سابقاً محامية ادعاء أولى في مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

74 - وتوفر الاستراتيجية الوطنية المنقحة المتعلقة بجرائم الحرب الإطار اللازم لتكثيف الجهود من أجل تعزيز إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب. وبالنسبة لمكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك، تكرس الاستراتيجية المنقحة بدرجة أكبر تركيز المكتب على القضايا المتبقية الأكثر تعقيدا، الضالع فيها متهمون من الرتب العليا والمتوسطة و/أو المنطوية على جرائم خطيرة مثل العنف الجنسي. ويتراوح عدد هذه القضايا ما بين 200 و 300 قضية، بينما ستُحال القضايا الأقل تعقيدا إلى المحاكم الأدنى درجة. وسيكون نقل القضايا الأقل تعقيدا مؤشرا هاما على تنفيذ الاستراتيجية المنقحة، وينبغي لمكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك أن ينفذ عملية النقل بسرعة وشفافية. وسيستمر مكتب المدعي العام للآلية في مساعدة مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك على إنجاز القضايا الأكثر تعقيدا بنجاح، وكذلك على الانتهاء من معالجة مسألة القضايا المُعلَّقة المعروفة باسم قضايا "قواعد الطريق" التي استعرضها مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

75 - ويقدم تقرير استعراض الخبراء الذي أعدته القاضية جوانا كورنر تحليلا شاملا ودقيقا للتحديات التي تواجه مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ويحدد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تعزيز عمله. وقد حُدِّد عدد من هذه التحديات في التقارير السابقة، بينما حُدِّدت الآن مسائل إضافية. وتتمثل المسائل ذات الأهمية الخاصة في الإدارة الاستراتيجية، وتنظيم المدعين العامين في أفرقة إقليمية، والممارسات التي تتيح مواءمة عمل المدعين العامين مع الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وتتزايد أهمية هذه المواضيع مع تكريس مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك لموارده بشكل أكمل للتحقيق مع المشتبه بهم من الرتب العالية والمتوسطة وتقديمهم للمحاكمة. ورحبت رئيسة مكتب الادعاء العام في البوسنة والهرسك بتقرير استعراض الخبراء. وقد أعربت، في مناقشات أخرى مع مكتب المدعي العام للآلية، عن اعتقادها بأن أفضل طريقة تتيح لمكتبها أن يحرز تقدما بشأن هذه المسائل هو أن تستخدم القواعد التنظيمية والممارسات المتبعة من قبل مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية باعتبارها نموذجا. ووافق مكتب المدعي العام للآلية على إقامة شراكة مع مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ودعمه في هذا المجال، بما يشمل المسائل المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

76 - وبصفة عامة، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تحققت حتى الآن نتائج هامة في المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ولكن من الواضح أن العمل المتبقي الذي يتعين إنجازه أكثر بكثير. وثمة أساس قوي لاستمرار إقامة العدل في البوسنة والهرسك. ويواصل مكتب المدعي العام للآلية ومكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك تعزيز التعاون بينهما. ومع ذلك، فلا يزال عدد القضايا المتراكمة هائلا، ولا يزال يتعين زيادة تكثيف الجهود. ويشجع مكتب المدعي العام

للآلية على إحراز مزيد من التقدم لتفادي حدوث أي تراجع، وهو سيواصل العمل مع مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ومع مكاتب الادعاء الأخرى في البوسنة والهرسك. ويشجع مكتب المدعي العام للآلية أيضاً مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك على مواصلة تعزيز تواصله مع مجتمع الضحايا، بما في ذلك فيما يتعلق بملفات ما يسمى "قواعد الطريق".

6 - كرواتيا

77 - بعد عدة سنوات سادها الجمود، ربما تشير التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير إلى حدوث تغيير إيجابي في النهج الذي تتبعه السلطات الكرواتية التي طالما وضعت حواجز أمام التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. فقد ظل مكتب المدعي العام للآلية يبلغ لعدة سنوات بأن حكومة كرواتيا تتدخل سياسيا في عملية إقامة العدل بامتناعها عن سحب استنتاجها الصادر في عام 2015 الذي أوعزت فيه إلى وزارة العدل بالامتناع عن التعاون القضائي في بعض قضايا جرائم الحرب. ونتيجةً لذلك، ظل يُجمَّد عدد كبير ومتزايد باستمرار من قضايا جرائم الحرب التي أُقيمَت ضد أفراد سابقين في القوات الكرواتية والكرواتية البوسنية. وعلى وجه الخصوص، فقد رفضت السلطات الكرواتية قبول لوائح اتهام صادرة بحق مواطنين كرواتيين نقلوا من البوسنة والهرسك مما مكَّن المتهمين من التمتع بملاذ آمن في كرواتيا، وأعاقت كذلك إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة بمواطنين كرواتيين آخرين برفضها اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن طلبات التعاون القضائي. وشملت القضايا التي عُرقِلَت خمس قضايا من الفئة الثانية وقضايا معقدة أخرى تنطوي على جرائم حرب فظيعة.

78 - وبعد خمس سنوات من التواصل المستمر، يمكن لمكتب المدعي العام للآلية أن يبلغ باتخاذ خطوة إيجابية صوب استئناف التعاون القضائي الإقليمي بين السلطات الكرواتية والبوسنة والهرسك في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكتب المدعي العام لكرواتيا أخيرا تحقيقات في قضيتين من قضايا الفئة الثانية المعلقة منذ عام 2015. والقضيتان تتعلقان بجرائم خطيرة ارتكبتها القوات الكرواتية البوسنية ضد المدنيين من المسلمين البوسنيين والصرب البوسنيين وتدعمهما أدلة دامغة مستفيضة، والمشتبه بهم يعيشون علنا في كرواتيا. ويرحب مكتب المدعي العام للآلية بهذه الخطوات، ويدعو السلطات الكرواتية إلى الاستفادة من هذا التقدم بفتح تحقيق في القضية المتبقية من قضايا الفئة الثانية التي وردت إليها، وبتيسير النظر في قضية أخرى معلقة من قضايا الفئة الثانية، وبالعمل مع النظراء البوسنيين لتسوية أكثر من 50 قضية أخرى عُرقِلَت على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي حين أن حكومة كرواتيا لم تسحب بعد استنتاجها الصادر في عام 2015، فإن مكتب المدعي العام للآلية يأمل أن لا يكون لهذا الاستنتاج المزيد من التأثير وأن لا يُستَنَد إليه لرفض طلبات التعاون القضائي الإقليمي.

79 - وفي سياق منفصل، فإن قضية *غلافاش*، التي تندرج ضمن قضايا الفئة الثانية والتي سبق أن أحالها مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مكتب المدعي العام لكرواتيا، لا تزال تمر بمرحلة إعادة المحاكمة، بعد أن ألغت المحكمة العليا لكرواتيا في وقت سابق حكم الإدانة الذي صدر فيها.

80 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت لوائح الاتهام المتعلقة بارتكاب جرائم حرب التي أصدرها مكتب المدعي العام لكرواتيا تتعلق في غالبية الحالات، إن لم يكن كلها، بجناة صرب متهمين بارتكاب جرائم بحق ضحايا كرواتيين، وظلت الدعاوى المتعلقة بها تُنظَر غيابيا في معظمها. ويستمر مكتب المدعي العام للآلية في التواصل مع وزارة العدل في كرواتيا ومكتب المدعي العام من أجل السماح بنقل لوائح الاتهام

الصادرة بحق المتهمين غير الموجودين إلى البلد الذي يوجدون فيها، وبذلك تنتفي الحاجة إلى نظر الدعاوى غيابيا. ويبرز هذا التحدي بشكل خاص في التعاون بين كرواتيا وصربيا في إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب. وكما ورد أعلاه وفي التقارير السابقة، فالمفاوضات بين السلطات الكرواتية والصربية لوضع إطار للتعاون في قضايا جرائم الحرب لا تزال في حالة جمود. وما فتئت السلطات الكرواتية تبلغ أيضا باستمرار بأنها لا تستطيع إحالة القضايا إلى السلطات الصربية لأن صربيا لن تطبق المبدأ المتعلق بمسؤولية القيادة في قضايا جرائم الحرب. وسيستمر مكتب المدعي العام للآلية في التواصل من أجل إيجاد حلول لهذا الجمود.

81 - وعموما، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الواضح أن الحاجة ماسة إلى إقامة مزيد من العدل في كرواتيا فيما يتعلق بجرائم الحرب. واعتبارا لتناقص عدد القضايا التي يُلاحَق المتهمون فيها جنائياً عاما بعد عام، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بالمواطنين الكرواتيين الذين ارتكبوا جرائم في بلدان مجاورة ومسؤولية القادة الكرواتيين عن الجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم. ولدى الضحايا تطلعات كبيرة إلى إقامة العدل وسيكون لزاما على السلطات الكرواتية أن تفي بها. وقد واصل مكتب المدعي العام للآلية توفير الدعم لمكتب المدعي العام في كرواتيا من حيث التدريب وبناء القدرات وتقديم المساعدة المتعلقة بقضايا معينة. ويواجه مكتب المدعي العام لكرواتيا عددا من التحديات الرئيسية، من بينها عدم كفاية الموارد والموظفين، ويتعين عليه التغلب عليها لتحقيق نتائج أفضل. وربما يستفيد مكتب المدعي العام أيضا من تبادل الخبرات والمعارف مع المدعين العامين الدوليين. ويقف مكتب المدعي العام للآلية على استعداد لتقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام لكرواتيا حسبما يُطلَب إليه.

7 - الجبل الأسود

82 - بناء على طلب سلطات الجبل الأسود، قام مكتب المدعي العام للآلية على مدى السنوات القليلة الماضية بتعزيز مساعدته إلى الجبل الأسود في إقامة العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب التي أُرتُكِبَت خلال النزاعات التي دارت في يوغوسلافيا السابقة. وفي كانون الثاني/يناير 2019، زار المدعي العام بودغوريتسا لإجراء مباحثات مع الرئيس ووزير الخارجية ووزير العدل والمدعي العام الأعلى في الجبل الأسود. وبناء على طلب أيضا من سلطات الجبل الأسود، وافق المكتب على توطيد التعاون بدرجة كبيرة في المسائل المتعلقة بإقامة العدل في قضايا جرائم الحرب، بسبل منها نقل الأدلة والمساعدة في قضايا معينة والتدريب وبناء القدرات. وفي وقت لاحق، حدث مزيد من التواصل الإيجابي بين سلطات الجبل الأسود والمكتب، وسيستمر كلاهما في العمل معا عن كثب على تحسين تجهيز القضايا المتعلقة بجرائم الحرب في الجبل الأسود.

83 - ومن المفهوم جيدا أن إقامة العدل حتى الآن لم تكن بالقدر الكافي في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. ففي القضايا الأربع الرئيسية التي أُنجِزت، بُرِّئَ 28 متهما، ولم يُدن سوى أربعة متهمين. وشابَ هذه القضايا عدد من المشاكل، منها عدم كفاية الأدلة وعدم الاتساق في تطبيق القانون الدولي. ويواجه مكتب المدعي الخاص للدولة، المكلف بالتحقيق في جرائم الحرب وملاحقة المتهمين فيها جنائياً، تحديات كبيرة، منها على وجه الخصوص عدم كفاية الموارد. وفي الوقت نفسه، يمكن الوقوف على اتجاهات إيجابية، أبرزها قضية *زمايفيتش* التي أُختُتِمَت مؤخرا، والتي تعد أول محاكمة ناجحة بشأن جرائم الحرب في الجبل الأسود منذ عدد من السنوات. ويُؤمَل أن تكون هذه الاتجاهات خطوة أولى في اتجاه إعادة تنشيط المساءلة عن جرائم الحرب في الجبل الأسود.

84 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما اتفق عليه سابقاً مع سلطات الجبل الأسود، استعرض مكتب المدعي العام للآلية ما لديه من أدلة لتحديد هوية مواطني الجبل الأسود المشتبه في ضلوعهم في جرائم حرب. وأعد المكتب ملف تحقيق بشأن أكثر من 15 مشتبهاً بهم وسلمه إلى مكتب المدعي الخاص للدولة. ويُشتبه في أن العديد من هؤلاء الأشخاص قد ارتكب جرائم عنف جنسي فظيعة، منها الاسترقاق الجنسي والاغتصاب والتعذيب والإكراه على البغاء والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، بينما يُشتبه في أن آخرين منهم ارتكبوا جرائم تعذيب المدنيين وإعدامهم. وسيواصل مكتب المدعي العام للآلية تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي الخاص للدولة من أجل بدء التحقيقات بشأن هؤلاء المشتبه بهم وإعداد لوائح اتهام بحقهم.

85 - ويمثل تسليم ملف التحقيق هذا فرصة هامة لسلطات الجبل الأسود لكي تثبت التزامها المعلن بإقامة المزيد من العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود. وبغية الاستفادة من هذه الفرصة، سيقدم مكتب المدعي العام للآلية إلى مكتب المدعي الخاص للدولة دعماً قانونياً وإثباتياً. غير أنه يلزم توفير دعم إضافي من أصحاب المصلحة الآخرين كذلك. فمكتب المدعي الخاص للدولة يحتاج بشكل عاجل إلى قدرة إضافية لمعالجة الملفات المنقولة، بما في ذلك زيادة الموارد البشرية، حيث تُسنَد قضايا جرائم الحرب حاليا إلى مدع عام واحد فقط. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب المدعي العام للآلية في إجراء محادثات مع سلطات الجبل الأسود من أجل إدخال إصلاحات هامة على القانون الوطني لدعم العدالة في قضايا جرائم الحرب. ولئن كانت جائحة كوفيد-19 قد حالت دون متابعة المحادثات المقررة، فإن المكتب وسلطات الجبل الأسود لا يزالان ملتزمين بالعمل معاً بشأن الجهود الإصلاحية. وفي هذا الصدد، يمكن للجهات الدبلوماسية الشريكة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، أن تضطلع بدور حاسم في التمكين من اتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة لدعم إقامة مزيد من العدل فيما يتعلق بجرائم الحرب في الجبل الأسود، كما سبق لها أن قامت به بنجاح في أماكن أخرى في المنطقة.

86 - وعموما، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود لا تزال في بدايتها. فمساءلة مواطني الجبل الأسود الذين ارتكبوا جرائم خلال النزاعات تكاد تكون منعدمة. غير أن سلطات الجبل الأسود تقر بأن الضرورة تقتضي بذل المزيد من الجهود، وهي قد طلبت مساعدة مكتب المدعي العام للآلية لضمان تمكن الجبل الأسود من إقامة العدل بدرجة أكبر بكثير والوفاء بالتزاماته. ويلتزم المكتب بتقديم الدعم المطلوب، ويأمل أن يتمكن من الإبلاغ في المستقبل بأن جهود إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في الجبل الأسود قد بدأت تحقق نتائج ملموسة.

8 - صربيا

87 - واصل مكتب المدعي العام للآلية العمل والتعاون مع السلطات الصربية، بما يشمل رئيسة مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا. وكررت السلطات الصربية تأكيد التزامها بتعزيز التعاون مع مكتب المدعي العام للآلية كوسيلة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب واستراتيجية الادعاء. وتعترف السلطات الصربية بأن التعاون القضائي الإقليمي في مسائل جرائم الحرب ليس مرضيا، وأنه يلزم بذل جهود لتحسين التعاون باعتباره عنصرا هاما في العلاقات الإقليمية. وستواصل السلطات الصربية ومكتب المدعي العام للآلية العمل معا عن قرب لتسريع سير الإجراءات في قضايا جرائم الحرب في صربيا.

88 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودع مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا لائحتي اتهام. ويمكن أن تعزى جزئيا قلة عدد لوائح الاتهام الجديدة التي أُودِعَت إلى جائحة كوفيد-19. وفي فترة السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية الصربية المتعلقة بجرائم الحرب، أودع مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب 27 لائحة اتهام، تكاد تكون في مجملها منصبة على الجناة ذوي الرتب الدنيا الذين نُقِلَت قضاياهم من البوسنة والهرسك. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب يجري أيضا 8 تحقيقات نشطة بشأن مشتبه بهم معروفي الهوية، و 11 تحقيقا بشأن مشتبه بهم مجهولي الهوية. وصدرت أحكام في ثلاث قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت جميعها عن إدانة.

89 - وكان من المتوقع في البداية أن تستمر الاستراتيجية الوطنية الصربية المتعلقة بجرائم الحرب، التي أُعتُمِدَت في عام 2016، حتى نهاية عام 2020. وبناء على استعراض النتائج، يصعب الخلوص إلى أن أهداف الاستراتيجية قد تحققت إلى درجة معقولة. فبعد مرور خمس سنوات، لم تُودَع سوى 27 لائحة اتهام جديدة. ويمثل ذلك وتيرة أبطأ من وتيرة الفترة السابقة لاعتماد الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فالغالبية العظمى من القضايا منذ عام 2016 كانت أقل تعقيداً، على النقيض من هدف الاستراتيجية المتمثل في ضمان إعطاء الأولوية للقضايا المعقدة الموجهة ضد المشتبه بهم من الرتب العليا والمتوسطة. وفي مجالي كفاءة المحاكمات وحماية الشهود وغيرها من المجالات، ليس من الواضح ما إذا كانت الممارسة العملية قد طرأت عليها تحسينات ذات مغزى. ولئن كانت صربيا قد حسنت تعاونها مع البوسنة والهرسك من جوانب عديدة، فما زال التعاون مع كرواتيا وكوسوفو معرقلاً إلى حد كبير، في حين أن مواضيع هامة مثل قضية *ديوكيتش* لم تُسَوَّ بعد رغم مرور خمس سنوات. وأخيرا، أبلغ بانتظام عن مسألتي تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الجرائم في صربيا. وينبغي النظر بجدية في العوامل العديدة التي أدت إلى تحقيق نتائج أقل مما كان متوقعا.

90 - غير أن تواصل مكتب المدعي العام للآلية مباشرة مع مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا يُحدِث أثراً هاماً، والتطورات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشير إلى إمكانية وضع جهود إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في صربيا على الطريق الصحيح. وكما لوحظ سابقا، فقد اضطلع مكتب المدعي العام للآلية بجهود كبيرة من أجل كفالة نقل القضايا المعقدة إلى صربيا. وفي العام الماضي، نُقِلَت ثلاث لوائح اتهام صادرة في قضايا من الفئة الثانية ضد ثلاثة من المتهمين، الموجودين حاليا في صربيا، لارتكاب جرائم في البوسنة والهرسك، عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة التي قُدِّمت إلى مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سبق أن سلَّم مكتب المدعي العام للآلية ملفين من ملفات القضايا المعقدة يخصان متهمين رفيعي الرتبة إلى مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا كي يتولى تحليلهما واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُودِعَت لائحة اتهام في قضية واحدة من الفئة الثانية. وتجري حاليا تحقيقات في القضايا الأربع الأخرى، ومن المتوقع أن تُودَع لوائح الاتهام عقب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير مباشرة. وشارك مكتب المدعي العام للآلية ومكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا في مناقشات تقنية مفصلة بشأن جميع القضايا الخمس، وقدم مكتب المدعي العام للآلية بالفعل أشكالا متنوعة من المساعدة، من بينها استراتيجيات التعامل مع القضايا، والمساعدة في فهم الأدلة المتاحة، وتوفير أدلة إضافية، وتوفير الدعم فيما يتعلق بحماية الشهود. وتبرهن هذه التطورات على قيمة التعاون المكثف بين مكتب المدعي العام للآلية ومكتب الادعاء

العام المعني بجرائم الحرب في صربيا، وعلى إمكانية الاضطلاع في صربيا بالملاحقة الجنائية في القضايا المعقدة التي تنطوي على اتهام مسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة بارتكاب جرائم خطيرة. وسيشكل التقدم الإضافي في هذه القضايا مؤشرا هاما للتطورات في المستقبل.

91 - وعموما، ومع مراعاة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فلم تتحقق سوى نتائج قليلة بعد مرور خمس سنوات على اعتماد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ولا يزال الإفلات من العقاب مستمرا في صربيا فيما يتعلق بالعديد من الجرائم المثبتة جيدا. ويتوقع أصحاب المصلحة بحق أن يروا علامات واضحة على أن إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في صربيا تسير في الاتجاه الصحيح، ويلزم على وجه الاستعجال اتخاذ خطوات حاسمة ليظهر أن الاستثمارات تؤتي ثمارها وأن الإرادة متوفرة للوفاء بالالتزامات التي تُعهِّد بها في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وقد أُحيلت إلى صربيا ملفات قضايا هامة تتعلق بمسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة، وسيقدّم مكتب المدعي العام للآلية كل المساعدة المطلوبة، بما في ذلك التدريب والمساعدة المباشرة في القضايا، وغير ذلك من أشكال الدعم اللازمة لاتخاذ الإجراءات الملائمة إزاء تلك الملفات. وستكون الفترة المشمولة بالتقرير المقبل حاسمة في بيان ما إذا كان مكتب الادعاء العام المعني بجرائم الحرب في صربيا يقوم بالتحقيق في المزيد من القضايا وإقامة الدعوى فيها وتوجيه الاتهامات للمشتبه بهم وملاحقتهم جنائيا، وخاصةً ضد المسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة، بمعدلات أعلى وبجودة أحسن.

جيم - الوصول إلى المعلومات والأدلة

92 - يمتلك مكتب المدعي العام أدلة مستفيضة وخبرات قيمة يمكن أن تفيد بقوة في الاضطلاع بجهود إقامة العدل الوطنية. وتشتمل مجموعة الأدلة المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة على أكثر من 9 ملايين صفحة من الوثائق وآلاف الساعات من السجلات السمعية والبصرية، التي لم تُقدَّم غالبيتها كدليل في أي دعوى منظورة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن ثم فهي ليست متاحة إلا من خلال مكتب المدعي العام. أما مجموعة الأدلة المتعلقة برواندا، فتضم أكثر من مليون صفحة من الوثائق. ويتمتع موظفو المكتب بدراية معمقة فريدة في التعامل مع هذه الجرائم والقضايا يمكنها أن تساعد المدعين العامين الوطنيين على إعداد لوائح الاتهام وإثباتها.

93 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام يتلقى عددا كبيرا من طلبات المساعدة من السلطات القضائية الوطنية والمنظمات الدولية.

94 - وفيما يتعلق برواندا، تلقى مكتب المدعي العام من دولتين عضوين أربع طلبات مساعدة أُتُّخِذَت بشأنها الإجراءات اللازمة. فقد قدمت السلطات الألمانية طلبا واحدا وقدمت السلطات الفرنسية ثلاث طلبات. وفي المجمل، سَلَّم المكتب أكثر من 000 4 وثيقة تشتمل على أكثر من 000 17 صفحة أدلة.

95 - أما فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تلقى مكتب المدعي العام 160 طلب مساعدة من أربع دول أعضاء وثلاث منظمات دولية. فقد ورد 60 طلب مساعدة من السلطات في البوسنة والهرسك، وست طلبات من صربيا، وسبع طلبات من الولايات المتحدة، وطلب واحد من سويسرا. وفي المجمل، سَلَّم المكتب أكثر من 800 3 وثيقة تشتمل على ما يقرب من 000 110 صفحة أدلة و 39 سجلاً سمعياً - بصرياً. وبالإضافة إلى ذلك، أودع المكتب خمس مذكرات تتعلق بتدابير حماية الشهود ومذكرة تتعلق بالوصول إلى

الأدلة. وظل المكتب يتلقى عددا كبيرا من طلبات المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو يتوقع أن يتلقى عددا أكبر من الطلبات في المستقبل.

96 - وهذا الارتفاع الكبير في عدد طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب في السنوات الأخيرة - ففي فرع لاهاي مثلا، زاد عدد الطلبات الواردة من 111 طلبا في عام 2013 إلى 329 طلبا في عام 2019، أي أن العدد زاد بثلاث مرات تقريباً - قابلته جزئيا فقط زيادات في الموارد ذات الصلة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، كان المكتب قد تلقى بالفعل أكثر من 350 طلب مساعدة في عام 2020، أي أكثر من مجموع الطلبات الواردة في أي سنة سابقة. وقد سعى المكتب إلى استيعاب الاحتياجات الإضافية بإعادة توزيع الموظفين بمرونة. وللأسف، لم تتسن معالجة عبء العمل الزائد بشكل كامل، بالنظر إلى أن المكتب كان لديه أصلا نقص في ملاك الموظفين. وقد أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بذلك عندما لاحظ أنه "بالنظر إلى المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص، عانى مكتب المدعي العام من نقص في القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الجارية" (S/2020/236، الفقرة 41). ونتيجةً لذلك، وصل عدد الطلبات المتراكمة التي مرت عليها أكثر من ستة أشهر إلى 150 طلباً تقريباً، في حين وصل مجموع الطلبات التي كانت قيد النظر في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى 275 طلباً.

97 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ مشروع دعم المساءلة المحلية على جرائم الحرب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية. وفي إطار هذا المشروع، يمكن للسلطات الوطنية أن تطلب مساعدة مباشرة من مكتب المدعي العام بشأن تحقيقات وملاحقات جنائية معينة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون القضائي الإقليمي. ويقوم المكتب أيضا بإعداد ملفات تحقيق إضافية بشأن المشتبه بهم الذين لم تصدر بحقهم لوائح اتهام لنقلها إلى دوائر الادعاء ذات الصلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال المشروع ملفات التحقيق المتعلقة بأكثر من 15 مشتبها بهم إلى السلطات الوطنية، مع تقديم المساعدة القانونية والإثباتية والاستراتيجية فيما يتعلق بسبع طلبات استلزمت تسليم 105 6 وثائق تشتمل على 836 122 صفحة أدلة و 75 سجلاً سمعياً - بصرياً.

دال - بناء القدرات

98 - واصل مكتب المدعي العام بذل جهوده، في نطاق موارده المحدودة، من أجل بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية التي تتولى الملاحقة الجنائية للمتهمين بجرائم الحرب. وركزت جهود بناء القدرات التي اضطلع بها المكتب على منطقة البحيرات الكبرى، وشرق أفريقيا، ويوغوسلافيا السابقة. وبشكل تعزيز القدرات الوطنية دعما لمبدأ التكامل وتَولّي الجهات الوطنية لزمام أمور المساءلة في مرحلة ما بعد النزاعات. وبسبب جائحة كوفيد-19، أرجأ المكتب تنفيذ أنشطة التدريب التي كان من المقرر تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

99 - وسيواصل مكتب المدعي العام، في حدود قدرته التشغيلية وموارده القائمة، العمل مع الجهات المقدِّمة للتدريب والجهات المانحة لضمان إتاحة التدريب العملي الملائم على تقنيات التحقيق والادعاء المستخدمة في إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب. ويعرب المكتب عن امتنانه العميق للجهات الشريكة على توفير الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم من أجل تمكين المكتب من الاضطلاع بجهوده في مجالي بناء القدرات والتدريب.

هاء - الأشخاص المفقودون

100 - تظل مسألة البحث عن الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين بسبب النزاعات التي دارت في يوغوسلافيا السابقة تعتبر باستمرار من أهم المسائل المعلقة. وقد تحققت نتائج مهمة، إذ عُثِر على نحو 30 000 شخص من المفقودين وحُدِّدَت هويتهم. وللأسف، لا تزال أسر 10 000 شخص من المفقودين تقريبا لا تعرف مصير أحبائها. ويلزم تسريع وتيرة البحث عن رفات الموتى واستخراجها من المقابر الجماعية ثم تحديد هوية أصحابها. فإحراز المزيد من التقدم في هذه المسائل يعتبر واجبا إنسانيا وأمرا أساسيا لتحقيق المصالحة في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويجب تحديد أماكن الضحايا المنتمين إلى جميع أطراف النزاع والتعرف على هويتهم وإعادتهم إلى أُسَرِهم.

101 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر تعاونهما عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر 2018. فهذا الاتفاق المهم يُمكِّن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى مجموعة الأدلة الموجودة بحوزة المكتب من أجل الحصول على معلومات قد تساعد في توضيح مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين وأماكن وجودهم. والمكتب واللجنة الدولية للصليب الأحمر يعملان معاً أيضاً، وفقا لولاية كل منهما، من أجل تحليل المعلومات وتحديد القرائن الجديدة وتقديم الملفات إلى السلطات المحلية المعنية بالأشخاص المفقودين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وفي الفترة من 17 أيار/مايو إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استجاب المكتب لـ39 طلب مساعدة مُقدَّم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسلَّم 512 وثيقة تشتمل على أكثر من 27 000 صفحة، وخمسة سجلات سمعية - بصرية كذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت الأدلة والتحليلات وأشكال الدعم الأخرى التي قدمها المكتب في تحديد أربعة مواقع تحتوي على جثث سبعة أشخاص مفقودين واستخراجها منها.

خامساً - المهام المتبقية الأخرى

102 - واصل مكتب المدعي العام الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالمهام المتبقية الأخرى.

103 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودع شخص مدان التماسا لإعادة النظر في الحكم النهائي والطلبات ذات الصلة، وقدم المكتب ردا عليه. وأودع المكتب ست مذكرات إضافية تتعلق بمسائل ما بعد الإدانة بخلاف الإفراج المبكر وتصنيف الملفات المودعة أو الأدلة. وسيواصل المكتب رصد حجم التقاضي والإبلاغ بشأنه حسب الاقتضاء.

سادسا - الإدارة

ألف - لمحة عامة

104 - يلتزم مكتب المدعي العام بإدارة شؤون موظفيه وموارده وفقا للتعليمات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تقضي بأن تكون الآلية "هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا". ويواصل المكتب الاسترشاد بآراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المنصوص عليه في جملة سياقات من بينها الفقرات 18 إلى 20 من القرار 2256 (2015) والفقرتان 7 و 8 من القرار 2422 (2018). ويتمثل جزء هام من تلك الجهود في سياسة "المكتب

الواحد" التي يتبعها المدعي العام من أجل تحقيق التكامل بين موظفي المكتب وموارده على نطاق الفرعين. ففي إطار هذه السياسة، يتاح توزيع الموظفين والموارد بمرونة للعمل على المسائل التي تنشأ فيما يتعلق بأي من الفرعين حسب الاقتضاء.

105 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان رد مكتب المدعي العام سريعا إثر القبض على فيليسيان كابوغا. فمن خلال إعادة توزيع المسؤوليات داخل المكتب ودعوة الموظفين إلى الاضطلاع بعبء عمل أكبر، استطاع المكتب أن ينقل إلى قضية *كابوغا* بعض موظفيه الحاليين الذين كانوا مكلفين بقضية *تورينابو وآخرين* وقضية *ملادیتش*، وأسرع في الوقت نفسه بتعيين عدد صغير من الموظفين الإضافيين. وبهذه الطريقة، استمرت سياسة "مكتب واحد" التي يتبعها المدعي العام في تمكين المكتب من الاستجابة للتطورات غير المتوقعة، كما فعل المكتب في وقت سابق عندما طلب منه أن يضطلع بإجراءات التقاضي في نشاط قضائي مخصص غير متوقع يتعلق بقضية انتهاك حرمة المحكمة ضد *تورينابو وآخرين*. ونتيجةً لذلك، وفي بداية آب/أغسطس 2020، أي بعد شهرين ونصف فقط من الاعتقال، شكل المكتب فريقاً أولياً يتألف من موظفين حاليين وجدد للمضي قدما في الإجراءات التمهيدية للمحاكمة في هذه القضية.

106 - واستمر مكتب المدعي العام، عموما، في استغلال موارده إلى أقصى حد ممكن و "إنجاز المزيد بموارد أقل" من خلال التوسع في تكليف الموظفين بأداء مهام متعددة في وقت واحد وتوفير التدريب المتعدد التخصصات لهم. ومن أجل الوفاء بمسؤوليات المكتب في ضوء قلة عدد موظفيه، كان يُطلَب إلى موظفي المكتب بانتظام أن يتحملوا أعباء عمل استثنائية. ويعرب المكتب عن امتنانه لموظفيه لما أظهروه من تفان والتزام متواصلين.

107 - واستمر المكتب في إدارة عملية التخفيض في حجمه والتناقص في عدد موظفيه على نحو يضمن قدرته على الوفاء بجميع مسؤولياته داخل قاعة المحكمة وخارجها.

باء - التصدي لجائحة كوفيد-19

108 - في مواجهة جائحة كوفيد-19، قام المكتب، بالاشتراك مع أجهزة الآلية الأخرى، بالتحول بسرعة إلى ترتيبات العمل عن بُعد في منتصف آذار/مارس. وخلال تلك العملية وبعدها، ظل المكتب على اتصال يومي وثيق بموظفيه، وقدم تحديثات منتظمة بشأن التطورات في المكتب وفي الآلية. وحافظ المكتب بفعالية على الاستمرارية التامة لتصريف الأعمال في جميع مهامه، كما يتضح من اعتقال فيليسيان كابوغا في 16 أيار/مايو 2020 واستئناف الإجراءات في قاعات المحكمة في آب/أغسطس 2020. ويعمل المكتب أيضا على رصد معنويات الموظفين ورفاههم عن كثب، بما يشمل تعيين منسقين لشؤون رفاه الموظفين، واتخاذ المبادرة لتنظيم مناسبات اجتماعية عن بُعد، والدعوة إلى وضع برامج لرعاية الموظفين على نطاق الآلية. ويعمل المكتب باستمرار على تحديد الدروس المستفادة ويلتزم بالتحسين المستمر في مواجهته لجائحة كوفيد-19 وتنفيذ ترتيبات العمل عن بُعد.

109 - وقام المكتب بدور نشط في الأنشطة المضطلع بها على نطاق الآلية في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك المشاركة في اللجنة التوجيهية المعنية بكوفيد-19 التي أنشأها المسؤولون الرئيسيون لوضع سياسات واستراتيجيات لمعالجة أثر الجائحة على الآلية. ومن خلال هذا المنتدى وغيره من المنتديات، دعا المكتب بقوة إلى اتخاذ مجموعة تدابير ترمي إلى استئناف الإجراءات في قاعات المحكمة ودعم تنفيذ هذه التدابير. والجهود المشتركة التي بذلتها الآلية من أجل تحقيق هذا الهدف أسفرت بنجاح عن عقد جلسات

الاستئناف في قضية *ملاديتش* يومي 25 و 26 آب/أغسطس 2020، واستئناف جلسات المحاكمة الابتدائية في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* في 1 أيلول/سبتمبر 2020، وبدء المحاكمة الابتدائية في قضية *تورينابو وآخرين* في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

110 - وسيواصل المكتب التعاون مع الأجهزة الأخرى لضمان تصدي الآلية على النحو المناسب لجائحة كوفيد-19 ولأي تغييرات تطرأ في المستقبل.

جيم - تقارير مراجعة الحسابات

111 - أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن تقييم أساليب الآلية وعملها، بأن أساليب المكتب وأعماله تتسق مع التوقعات التي حددها مجلس الأمن، في جملة سياقات من بينها القرار 2422 (2018). ووفقا لتوقع المجلس بأن تكون الآلية هيكلا صغيراً مؤقتاً وفعالا يضم عدداً قليلا من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المدعي العام لديه "عدد قليل من الموظفين لتمثيل الطابع المخصص للنشاط القضائي" (S/2020/236، الفقرة 20) وأن كلا من "فريق المحاكمات الابتدائية وفريق الاستئناف قليل العدد" (المرجع نفسه، الفقرة 41). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب على تنفيذ توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بدعم معنويات الموظفين وتعزيزها. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كان المكتب قد نفذ العديد من التدابير المعنية أو شرع في تنفيذها. وسيُطلِع مكتب المدعي العام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستمرار على المستجدات، وهو يتطلع إلى إغلاق هذه التوصية في المستقبل القريب.

112 - وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره توصية جديدة مشتركة بين الأجهزة، وهي أن تعزز الآلية التنسيق وتبادل المعلومات من أجل التحديث المستمر للتخطيط على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية. ورحب المكتب بهذه التوصية، التي تتماشى مع عملية الاستعراض الاستراتيجي الجارية التي يقوم بها المكتب، وهو يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع الدوائر وقلم المحكمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أدت بالفعل إلى زيادة كبيرة في التنسيق وتبادل المعلومات والتخطيط على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية. ويتوقع المكتب تماما أنَّ تحسين التعاون بين الأجهزة اللازم للاستجابة للجائحة سيؤدي إلى تيسير تنفيذ هذه التوصية إلى حد كبير.

113 - ويعرب المكتب عن تقديره لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على مساعدته المستمرة. ويشعر المكتب بالارتياح لأن التزامه برؤية مجلس الأمن للآلية على أنها "هيكل صغير ومؤقت وفعال" نال الاعتراف، ولأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قيّم بشكل إيجابي أعمال المكتب وأساليبه المبتكرة، بما فيها ذلك توزيع الموظفين بطريقة مرنة لمعالجة المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص مع الاحتفاظ بملاك وظيفي صغير.

سابعا - خاتمة

114 - واصل مكتب المدعي العام بذل جميع الجهود للمساهمة في التعجيل بإنجاز ما تبقى من محاكمات ابتدائية ودعاوى استئناف. واستؤنفت الجلسات في قاعات المحكمة في جميع القضايا الأربع المتبقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من جائحة كوفيد-19. ويتطلع المكتب إلى الانتهاء من محاكمتين

ابتدائيتين (قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* وقضية *تورينابو وآخرين*) ودعوى استئناف واحدة (قضية *ملاديتش*) في النصف الأول من عام 2021، وبعد ذلك ستبقى فقط محاكمة ابتدائية واحدة (قضية *كابوغا*) واثنتان من دعاوى الاستئناف المحتملة (قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* وقضية *تورينابو وآخرين*).

115 - وقد أدى اعتقال فيليسيان كابوغا إلى زيادة تكثيف الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لكشف النقاب عن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. والهارب المستهدف بهذه الجهود بالدرجة الأولى هو بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي للقوات المسلحة الرواندية. وكما هو الحال مع اعتقال كابوغا وتأكيد وفاة أوغستين بيزيمانا، فسيكون أكثر العوامل حسما في تحقيق مزيد من النجاح هو تعاون الدول الأعضاء بشكل كامل وفعال لتأكيد مكان وجود الهاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتواصل مكتب المدعي العام بشكل مكثف مع الدول المعنية للحصول على ذلك التعاون.

116 - ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية لمتهمين في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا أمام المحاكم الوطنية. وواصل مكتب المدعي العام عمله مع السلطات الوطنية، ولا يزال ملتزما بتقديم دعمه الكامل، بما في ذلك عن طريق الاستجابة لطلبات المساعدة، ونقل المعارف المكتسبة والدروس المستفادة، وتقديم المساعدة في قضايا معينة.

117 - وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، تمكن المكتب من الانتقال بسرعة إلى ترتيبات العمل عن بعد في جميع مراكز عمله، مع ضمان الاستمرارية التامة لتصريف الأعمال في جميع عملياته. واستأنف المكتب أيضا بنجاح الجلسات في قاعات المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعزى هذه الإنجازات في مواجهة جائحة عالمية إلى حد كبير إلى الالتزام الذي أبداه موظفو المكتب. وسيواصل المكتب التعاون مع الأجهزة الأخرى لكفالة استعداد الآلية لمواصلة الاضطلاع بولايتها في ضوء التطورات المتواصلة.

118 - ويعتمد المكتب في جميع مساعيه على دعم المجتمع الدولي، وخاصة الدعم المقدَّم من مجلس الأمن، ويُعرِب عن امتنانه لذلك.